

جامعة محمد السادس بن يحيى - جيجل -
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم: علم الاجتماع



واقع الخدمة العمومية في إدارة الجماعات المحلية
- دراسة ميدانية ببلدية الطاهير -

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع
تنصص : علاقات عامة

إشراف الأستاذ :
* تاللي جمال

من إعداد الطلبة
* دحمانبي أمينة
* بن عياش سهام

أعضاء لجنة المناقشة :

الأستاذ (ة) :رئيسا

الأستاذ (ة) :مشرفا ومقررا

الأستاذ (ة) :مناقشا

السنة الجامعية 2016/2015

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
خَلَقَ الْمَوَدَّةَ بَيْنَ
الَّذِينَ يَرْضَاهُ لِيُخْرِجَهُمْ
مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِهِ
وَيَهْدِي لَهُمْ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا

دعاء

الحمد والشكر لك يا رب حمدا يليق بجلال وجهك وعظيم سلطانك أن هديتنا لإتمام هذا العمل الذي نرجو أن يكون خالصا لوجهك الكريم يا رب لا تجعلنا نصاب بالغرور إذا نجحنا، ولا باليأس إذا فشلنا وعلمنا أن الفشل طريق النجاح يا رب نحاسب أنفسنا قبل أن نحاسب الناس يا رب إن كنا قد أخطئنا فهذا من جهلنا وإن نجحنا فهذا بعونك ومشيتك اللهم اجعل العلم طريقنا للوصول إليك

واجعل دربنا دائما سهلا واجعل كلمتنا الاولي التي نبدأ بها هي بسم الله والكلمة التي ننهي بها عملنا هي الحمد لله وبك نستعين في كل كبيرة وصغيرة

نسألك اللهم أن توفقنا لما نحبه وترضاه

« آمين »

شكر وتقدير

في البداية نفتح باب الشكر بحمد الله سبحانه وتعالى
على ما من علينا بفضله وكرمه وفيض عطائه والذي وفقنا في
إنجاز هذا العمل .

كما ترفع عبارات الشكر والتقدير إلى الأستاذ " تالي جمال "
الذي تفضل مشكورا بالإشراف على هذه المذكرة.
كما نتقدم بجزيل الشكر و العرفان إلى أساتذتنا الكرام
وكل من قدم لنا يد العون الأستاذ " شربال مصطفى " و الأستاذ
الدكتور " عباسي يزيد "

كما نتقدم بخالص الشكر والإمتنان إلى رئيس بلدية الطاهير
و رئيس مصلحة التنظيم والشؤون العامة
دون أن ننسى موظفي مكتبة كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية
و إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل المتواضع من
قريب أو من بعيد.

فهرس المحتويات

الصفحة	فهرس المحتويات
أ	مقدمة.....
الباب الأول :الجانب النظري للدراسة	
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة	
03	تمهيد.....
04	أولاً: إشكالية الدراسة.....
05	ثانيا : أهمية الدراسة.....
05	ثالثاً: أهداف الدراسة.....
06	رابعاً : أسباب إختيار الموضوع.....
06	خامساً : تحديد مفاهيم الدراسة.....
09	سادساً: الدراسات السابقة.....
14	خلاصة الفصل.....
الفصل الثاني : الخدمة العمومية وسياسة الإصلاحات الإدارية في الجزائر.	
16	تمهيد.....
-I- الخدمة العمومية :	
17	أولاً: متطلبات الخدمة العمومية.....
20	ثانيا: دور الإدارة الإلكترونية في تفعيل وترشيد الخدمة العمومية.....
23	ثالثاً: عصرنة الإدارة وإنشاء وزارة لإصلاح الخدمة العمومية.....
- II - الإدارة الإلكترونية	
28	أولاً: نشأة الإدارة الإلكترونية.....
29	ثانيا : أهداف الإدارة الإلكترونية.....
30	ثالثاً : خصائص الإدارة الإلكترونية.....
33	رابعاً : الفرق بين الإدارة الإلكترونية والإدارة التقليدية.....

III – الإصلاح الإداري في الجزائر

34	أولا : مراحل وخطوات الإصلاح الإداري
35	ثانيا : دوافع تبني سياسة الإصلاح الإداري
41	ثالثا : بعض محاولات إصلاح المنظومة الإدارية في الجزائر
43	خلاصة الفصل
الفصل الثالث: الإدارة المحلية في الجزائر.	
45	تمهيد
46	أولا : نشأة وتطور الإدارة المحلية في الجزائر قبل الاستقلال
48	ثانيا : أسباب نشوء الإدارة المحلية ومهامها
57	ثالثا : أهداف الإدارة في الجماعات المحلية
60	رابعا : نظام الجماعات المحلية في الإدارة الجزائرية
62	خامسا : مبادئ إدارة الجماعات المحلية في الجزائر
71	سادسا : الجماعات المحلية ودورها في التنمية
74	سابعا : هيئات الجماعات المحلية
80	خلاصة الفصل
الجانب الميداني للدراسة .	
الفصل الرابع: الإجراءات المنهجية للدراسة.	
82	تمهيد
83	أولا : مجالات الدراسة
85	ثانيا : فرضيات الدراسة
87	ثالثا : المنهج المستخدم في الدراسة
88	رابعا : عينة الدراسة
89	خامسا: أدوات جمع البيانات
91	سادسا: أساليب المعالجة الإحصائية
93	خلاصة الفصل

الفصل الخامس: عرض وتحليل بيانات الدراسة

95	تمهيد:.....
96	أولاً: عرض وتحليل البيانات الشخصية.....
102	ثانياً : عرض وتحليل بيانات الفرضية الأولى.....
111	ثالثاً: عرض وتحليل بيانات الفرضية الثانية.....
119	رابعاً: عرض وتحليل بيانات الفرضية الثالثة.....

الفصل السادس: مناقشة نتائج الدراسة

128	تمهيد :.....
129	أولاً : مناقشة النتائج في ضوء الفرضيات.....
132	ثانياً: مناقشة النتائج في ضوء الدراسات السابقة.....
133	ثالثاً: صعوبات الدراسة.....
134	رابعاً : التوصيات والإقتراحات.....
135	خلاصة الفصل.....
136	خاتمة.....
	قائمة المصادر والمراجع.....
	قائمة الملاحق.....
	ملخص الدراسة.....

مقدمة

مقدمة :

الخدمة العمومية همزة وصل بين الإدارة والمواطنين وهي وسيلة لتلبية رغبات وإشباع الحاجات المختلفة للأفراد من طرف الجماعات الإدارية من جهة ومن جهة أخرى تقديم الخدمة العمومية في مختلف الميادين تماشياً مع المقولة المشهورة " الإدارة في خدمة المواطن " ومعظم الخدمات التي تقدمها للعموم أوجهه معينة تحت إشراف الدولة.

والخدمة العمومية رسالة وخدمة ذات طبيعة خاصة، تتسم بالدوام والإستقرار ، وتستهدف ضمان سير المرفق العام ، مما يقتضي خضوع الموظف لنظام قانوني خاص ، يستقل المشرع بتحديدته ، وتلك الخدمات العمومية الصادرة عن الإدارات العمومية تخدم المواطنين والمقيمين والمستفيدين من مختلف العمليات الإدارية ، والجماعات المحلية بدورها الذي تقوم به التي عرفت عدة إصلاحات بعد الإستقلال ، وكذلك تهتم بالشؤون الجماعات والأفراد التي بدورها عبارة عن السكان يقطنون حدوداً ترابية معينة وتميزها بخصائص محددة وبقيم إجتماعية لها علاقة بالعادات والتقاليد ولأعراف التي تفرزها الوضعية الإجتماعية و الاقتصادية الثقافية والسياسية للجماعة ، وتساعد المواطنين على تنظيم شؤونهم الخاصة، كما تعمل على إحداث تنمية اقتصادية إجتماعية ثقافية من أجل النهوض بالجماعة على جميع المستويات في إطار التنسيق مع الإقليم ومع الجهة وعلى المستوى الوطني، والجماعات المحلية وعلى هذا الأساس فإن إشكالية الدراسة جاءت لتطرح تساؤلاً حول واقع الخدمة العمومية في إدارة الجماعات المحلية : الباب الأول : يتكون من ثلاثة فصول حيث تطرق الفصل الأول نظري: يتكون من ثلاثة

الإطار المنهجي للدراسة

الفصل الأول

موضوع الدراسة

تمهيد

أولاً: إشكالية الدراسة

ثانياً: أهمية الدراسة

ثالثاً: أهداف الدراسة

رابعاً: أسباب اختيار الموضوع

خامساً: تديد مفاهيم الدراسة

سادساً: الدراسات السابقة

خلاصة الفصل

تمهيد

يعد الإطار المنهجي للدراسة أحد الركائز الأساسية لأي بحث علمي و الإطار المرجعي العام للبحث من الناحية السوسولوجية، بهدف إعداد و بناء الإطار النظري للدراسة الحالية نظرا لدوره الهام و أهميته البالغة، و حتى يكون الجهد الذي نبذله في إعداد هذه الدراسة ذو فائدة علينا، سوف نعتد على الأسس العلمية و على جميع المراحل المتبعة في إعداد البحوث العلمية، لهذا سنشرع من خلال هذا الفصل بالتعرف على محاور بحثنا بالترتيب و التفصيل بداية بإشكالية الدراسة، أهمية الدراسة، أهداف الدراسة، أسباب اختيار الموضوع إضافة إلى إبراز و تحديد جملة من المفاهيم الخاصة بالدراسة، و في الأخير ختمنا الفصل بعرض مجموعة من الدراسات السابقة.

الإشكالية

تبنّت الجزائر نظام اللامركزية و ذلك بهدف تقريب الإدارة من المواطن و مشاركته في تسيير شؤونه العمومية من جهة و من جهة أخرى تقديم الخدمة العمومية بجودة في مختلف الميادين تماشياً مع المقولة الشهيرة " الإدارة في خدمة المواطن " .

و من أجل تحقيق هذه الغاية النبيلة فإنّ المشرع الجزائري أصدر مجموعة من النصوص القانونية التي تبين المبادئ التي تحكم العلاقة بين الإدارة و المواطن و كذلك المبادئ التي تحكم مختلف المبادئ العمومية لاسيما مبدأ المساواة الذي يعد بمثابة الركيزة الأساسية لتحقيق العدالة المنشودة.

و تعد البلدية الخلية الأساسية في عملية التنظيم الإداري نظراً لاتصالها المباشر بالمواطن مما جعلها الجهة المخول لها تقديم الخدمات الأساسية في شتى الميادين حتى يتحقق انفتاح الإنسان و العيش الكريم في جو يسوده الهناء و الاطمئنان. بالرجوع إلى قانون البلدية نجد أنه حدد العديد من الميادين التي تتدخل البلدية في حلها نذكر منها في مجال التربية و الحماية الاجتماعية و الرياضة و الشباب و الثقافة و كذلك في مجال النظافة و حفظ الصحة و الطرقات البلدية.

و كذلك الكشف عن الأوضاع الإدارية الحالية و القيام بدراساتها و تحليلها و تحديد مصادر المشكلات و أسباب التخلف الإداري.

و رغم كل الجهود التي بذلتها الدولة من أجل إصلاح هياكل الدولة في شتى الميادين باعتباره خياراً أساسياً، حيث تم تشكيل لجنة وطنية كلفت بهذه المهمة كما اتخذت السلطة إجراءات عديدة بهدف تحسين الخدمة العمومية على مستوى كل المرافق العمومية كإجراء عملي و كضرورة حتمية من هذه دوامة المشاكل والتي كانت البيروقراطية أكثر المشاكل تفشياً.

و قد تم استحداث وزارة لاستحداث الخدمة العمومية و هذا تحت رقابة المسؤول الأول في الدولة رئيس الجمهورية و الذي أكد في العديد من المناسبات على ضرورة إعادة النظر في ضوابط و آليات و طرق تسيير المرافق العمومية من أجل تقديم خدمات في المستوى المطلوب، و من هنا نتساءل ما هو واقع الخدمة العمومية في إدارة الجماعات المحلية؟

التساؤلات الفرعية

- 1/ هل الجماعات المحلية تسير وفق متطلبات الخدمة العمومية؟
- 2/ هل التكنولوجيا الحديثة في التسيير تحسن من إدارة مهام المواطن؟
- 3/ هل تحضي الخدمة العمومية لدى المواطنين بالرضا؟

الفرضية الرئيسية

الخدمة العمومية في إدارة الجماعات المحلية في تحسن مستمر.

الفرضية الفرعية

- 1/ متطلبات الخدمة العمومية تحدد واقع تسيير الجماعات المحلية.
- 2/ التكنولوجيا الحديثة في التسيير تحسن إدارة مهام المواطنين.
- 3/ الخدمة العمومية تحظى بالرضا لدى مواطني بلدية الطاهير.

ثانيا: أهمية الدراسة

يعد موضوع إدارة الجماعات المحلية و الخدمة العمومية في الجزائر ذا أهمية كبيرة سواء من الناحية العلمية أو من الناحية العملية.

وتظهر الأهمية العلمية للموضوع محل الدراسة في إبراز واقع التسيير في الجماعات المحلية وفقا للنصوص القانونية السارية و هذا في ظل التعديلات التي فرضها الإصلاح الإداري للدولة من أجل مواكبة التطورات التي تشهدها معظم الدول.

أما من الناحية العملية، فتتمثل في أهمية التطرق لدراسة الأساليب القانونية لتسيير و إدارة الجماعات المحلية و الخدمة العمومية في الجزائر و هذا بإبراز مدى أهميتها من خلال الأدوار المنوطة بها لتحقيق التقدم و الرقي للمجتمع المدني.

ثالثا: أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى معرفة ما يلي:

- دراسة محددات الجماعات المحلية و الخدمة العمومية بالجزائر و هذا بالتعرف على أهم خصائصها و إبراز الركائز التي تقوم عليها.
- البحث في واقع الخدمة العمومية في بلدية الطاهير في أبعادها المختلفة و من خلال دراسة ميدانية فيها بالتركيز على التسيير المجاني و الإداري بالبلدية.

- البحث في الأسباب التي تعرقل الخدمة العمومية داخل الجماعات المحلية التي تحول دون الوصول إلى طرق التسيير الأمثل.

رابعاً: أسباب اختيار الموضوع:

1/ الأسباب الموضوعية

تتمثل في الأهمية البالغة التي تكتسبها الخدمة العمومية كونها ذات درجة عالية من الأهمية في تسيير مختلف جوانب الحياة المحلية.

توضيح أهم ما تركز عليه إدارة الجماعات المحلية و الخدمة العمومية في ظل الإصلاحات القانونية الجديدة، و هنا تتوضح مختلف مهام السلطة المحلية التي يخولها لها القانون.

(2)/ الأسباب الذاتية

و تتمثل في الرغبة في دراسة هذا النوع من المواضيع لكون موضوع الخدمة العمومية يحظى بعناية المجتمع المحلي.

خامساً: تحديد مفاهيم الدراسة

1- الجماعات المحلية

يعرفها الكاتب البريطاني " كرام مودي " أنها " مجلس منتخب تتركز فيه الوحدة المحلية و يكون غرضه المسؤولية السياسية، أما الناخبين سكان الوحدة المحلية و يعتبر مكملاً لأجهزة الدولة "(1)

ركز هذا التعريف على أن الجماعات المحلية مجلس منتخب تتركز فيه الوحدة المحلية، أي وجود الصلة بين الإدارة و السكان لكنه لم يحدد الاختصاصات و الأهداف التي تهدف إليها.

أما جورج بلير: يعرف الجماعات المحلية بأنها " أي منظمة لها سكان يقيمون في منطقة جغرافية معينة مع تنظيم مسموح به و هيئة حاكمة بالإضافة إلى شخصية قانونية مستقلة و سلطة تقدم خدمات

(1) - جيبيرار كورنو: معجم المصطلحات القانونية، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت، ط4، 1998،

عامة أو حكومة معينة مع درجة كبيرة من الاستقلال بما في ذلك سلطة قانونية و فعلية لجني جزء على الأقل من إيراداتها " (1).

و يعرفها **الشغلي**: " بأنها أسلوب من أساليب التنظيم الإداري للدولة، تقوم على فكرة توزيع النشاطات و الواجبات بين الأجهزة المركزية و المحلية، و ذلك لغرض أن تتفرغ الأولى لرسم السياسة العامة للدولة إضافة إلى إدارة المرافق القومية في البلاد وأن تتمك الأجهزة من تسيير مرافقها بكفاءة و تحقيق أغراضها المشروعة " (2).

• يعد هذا التعريف من التعاريف الهامة بتركيزه على النشاطات و الواجبات بين الحكومة و الإدارة المحلية، لسم السياسة العامة للدولة.

أما **الزغبى** فيعرف الجماعات المحلية على أنها: " أسلوب الإدارة بمقتضاها يقسم إقليم الدولة إلى وحدات ذات مفهوم محلي، تتمتع بشخصية اعتبارية و يمثلها مجالس منتخبة من أبنائها لإدارة مصالحها تحت إشراف و رقابة الحكومة المركزية " (3)

• أشار هذا التعريف بأن الإدارة المحلية مجموعة وحدات ذات طابع محلي تتمتع بالشخصية الاعتبارية.

التعريف الاجرائي

هو نمط من أنماط التنظيم الإداري اللامركزي يقوم على وجود هيئات محلية منتخبة تشرف على الشؤون و الجماعات المحلية للسكان في منطقة إدارية معينة، هذا مع ارتباطها بالسلطة المركزية من خلال الإشراف و المراقبة.

2- الخدمة العمومية

يعرفها **ثابت عبد الرحمن ادريس** بأنها: " تلك الرابطة التي تجمع الإدارة العامة الحكومية و المواطنين في تلبية الرغبات و اشباع الحاجات المختلفة للأفراد من طرف الجهات الإدارية و المنظمات العامة. (4)

(1) George S. Blair, **gouvernement at the grass roots**, california. Palissades publishe 1977, p14.

(2) عبد الرزاق الشغلي: **الإدارة المحلية**، جامعة مؤتة، الأردن، د.ط، 2001، ص19.

(3) خالد سمارة الزغبى: **تشكيل المجالس المحلية و أثره على كفاءتها**، منشأ المعارف، الإسكندرية مصر، د.ط، 1984، ص20.

(4) ثابت عبد الرحمن ادريس: **المدخل الحديث في الإدارة العامة**، دون بلد نشر، الدار الجامعية، 2001، ص411.

التعريف الإجرائي

الخدمة العمومية هي كل خدمة تقدمها المؤسسات العمومية للعموم أو جهة معينة تحت إشراف الدولة و رقابتها و هي تهدف إلى المنفعة العامة مثل المحافظة على الممتلكات أو الدفع بالحركية الاقتصادية أو الحياتية للمواطنين.

3- مفهوم الإدارة

أ- لغة: يرجع أصل مصطلح الإدارة إلى الكلمة اللاتينية التي تعني الخدمة أو المساعدة و من ثم تعي كلمة الإدارة تقديم الخدمة أو المساعدة للغير، و ذلك على أساس أن من يعمل بالإدارة يقوم على خدمة الآخرين أو أن يصل عن طريق الآخرين إلى أداء الخدمة.(1)

ب- اصطلاحاً: تعرف الإدارة بأنها: " تتفد الأعمال عن طريق تنسيق جهود الآخرين و تنظيمها و إرشادهم، و رقابتهم، إنها مجموعة من المعرفة المنظمة المتصلة بنشاطات الناس " (2)

و تعرف الإدارة على أنها: " فن إنجاز المهام بواسطة القوى البشرية العامة للوصول إلى الأهداف المسطرة و يكون كل هذا بواسطة الوظائف الأساسية من تنظيم، تخطيط و اتخاذ القرارات " (3)

ما يلاحظ على هذين التعريفين: هو أن الإدارة هي عملية تعتمد على مجموعة من الوظائف كالتنظيم، التخطيط، التنسيق و الرقابة من أجل تحقيق الأهداف.

التعريف الإجرائي

هو التنسيق الفعال للموارد المتاحة من خلال العمليات المتكاملة للتخطيط و التنظيم و التوجيه و الرقابة لتحقيق أهداف العمل الجماعي بطريقة تعكس الظروف البيئية السائدة و تحقق المسؤولية لذلك العمل.

(1) طعت إبراهيم لطفي: علم اجتماع التنظيم، دار غريب، القاهرة، 2007، ص 57.

(2) عبد العزيز صالح بن حبتور: الإدارة العامة المقارنة، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، 2009، ص 43.

(3) علاء عبد الرزاق السالمي: الإدارة الإلكترونية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2005، ص 13.

سادسا: الدراسات السابقة

تعد الدراسات السابقة نقطة بداية في العديد من البحوث العلمية و هي تكتسي أهمية بالغة نظرا لأنها تساعد الباحث في بلورة مشكلة الدراسة التي يفكر فيها، و تحديد أبعادها و مجالاتها و تزويده بالكثير من الأفكار و الأدوات و الإجراءات التي يمكن أن يستفيد منها في دراسته، و على هذا الأساس سوف نحاول إبراز أهم الدراسات السابقة التي تقترب من دراستنا الحالية.

الدراسة الأولى

دراسة عشور عبد الكريم و هي مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية تخصص الديمقراطية و الرشادة جامعة منتوري ولاية قسنطينة و ذلك سنة (2010) جاءت بعنوان: " دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية " و ذلك في الولايات المتحدة الأمريكية و الجزائر نموذجا و قد طرحت هذه الدراسة إشكالية على النحو التالي:

إلى أي مدى شكلت الإدارة الإلكترونية آلية محورية في ترشيد الخدمة العمومية من خلال تطبيقات النموذج الأمريكي و التجربة الجزائرية؟

و تقدم هذه الدراسة جملة من الفرضيات يمكن إيجازها في الآتي:

- التحول نحو الإدارة الإلكترونية هو نتيجة فشل نمط الإدارة التقليدية (الورقية) في ترشيد الخدمة العمومية.
- تحسين مستوى الإستجابة و الفعالية و النزاهة في الخدمة العمومية مرتبط بتطبيق نموذج الإدارة الإلكترونية.
- نجاح الخدمة الإلكترونية في النموذج الأمريكي يعود إلى توفر المتطلبات الإدارية و السياسية و وضوح الرؤية الإستراتيجية للإدارة العامة الإلكترونية.
- و تفرض طبيعة الموضوع توظيف عدد من النماذج تتمثل في:
- المنهج الوصفي التحليلي: و الذي يركز على الوصف الدقيق للظاهرة أو الموضوع محل الدراسة و يتجلى الإعتماد على هذا المنهج من خلال سرد و تحليل أهم الخصائص و عناصر الإدارة الإلكترونية و كذا التطرق لمفهوم الخدمة العامة و إستراتيجية تطبيقها.

- منهج تحليل المضمون: يستخدم في تحليل البيانات و تحليل لمضامين القوانين و التشريعات و المواد القانونية المرتبطة بموضوع التعديل للإدارة الإلكترونية.
- منهج دراسة حالة: الذي يهدف إلى جمع المعطيات و البيانات حول الحالة المدروسة و يظهر توظيف هذا المنهج في البحث من خلال محاولة جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات حول النموذج الأمريكي لإدارة الحكومة الإلكترونية و البحث في آليات عمله و إنجازاته و محاولة تقييمه، كما تم الإعتماد على أساسيات هذا المنهج عند التطرق تجربة الإدارة الإلكترونية في الجزائر
- كما تستعين هذه الدراسة بالمنهج التاريخي في رصد أهم التطورات التي مرت بها تجربة التحول للإدارة الإلكترونية و ما أفرزته من عوامل أثرت بشكل متفاوت في سياغة نموذج الإدارة الإلكترونية الخاصة بنموذج البلدين.
- أما في ما يتعلق بالنتائج المستخلصة من هذا البحث فيمكن الوصول إلى جملة من النقاط و هي:
- تؤثر الإدارة الإلكترونية على شكل الخدمة العمومية من خلال آلياتها المتمثلة في شبكة الأنترنت و مختلف المعدات التقنية و التكنولوجية.
- الإدارة الإلكترونية هي بديل جديد يعيد النظر في علاقة الفرد بالمؤسسات الحكومية و التحول للروابط الافتراضية، مما يحسن من سرعة الإستجابة و يزيد من مستوى الفعالية لدى الأجهزة و المنظمات الحكومية أثناء تأدية الخدمات العمومية.
- تظهر محددات الخدمة العمومية الرشيدة أثناء تطبيق آلية الإدارة الإلكترونية و تتجلى معاييرها في القيم التالية: التواصل الآني، الديمومة، الشفافية و الإستمرارية، الإستجابة، السرعة، ربح الوقت، الدقة في تحديد المهام.
- تتطلب الإدارة الإلكترونية العمل على التخفيف من شدة مقاومة التغيير الذي أفرزته الثقافة التقليدية للإدارات الحكومية ، خاصة أثناء التنفيذ لمشاريع الخدمة العمومية الإلكترونية، لأن مقاومة التغيير من قبل العاملين في الجهاز البيروقراطي من شأنه أن يجعل الإدارة الإلكترونية تسير وفق ثقافة الإدارة التقليدية إذا لم يكن هناك تجاوب للعاملين بأجهزة الخدمة العمومية مع المستجدات التي تفرزها الخدمة الإلكترونية.

- نجحت تجربة الخدمة العامة الإلكترونية في أمريكا انطلاقاً من التقدم في تكنولوجيا المعلومات و الإتصال و ارتفاع نسبة مستخدمي الأنترنت إلى 65 % و نمو مجتمع المعلومات و الإتاحة لأجهزة الإعلام الألي 70 % من الأسر الأمريكية تملك حاسوب في المنزل.
- يسجل فقدان الجزائر إلى بيئة إلكترونية مناسبة لإستراتيجيتها الإلكترونية (2)013 و هو ما يدعو إلى ضرورة النظر فيما خطط و فيما سينفذ (النظر في الإمكانيات مقاومة بالمخططات) إضافة إلى أن مخططات و برامج التحول الإلكتروني في الجزائر يغلب عليها طابع التخطيط الإستراتيجي بعيد المدى، و هو ما لا يخدم مسار الخدمة العامة الإلكترونية في الوقت الحالي، خاصة أمام الإفتقار إلى نظام وطني يضع الخطط، و يتولى مهام المتابعة و التنفيذ و التنسيق مع جل الجهات المعنية.
- تحتاج الجزائر إلى ترسانة قانونية تأمين معاملاتها الإلكترونية و لحماية المتعاملين عبر الشبكات الإلكترونية، خاصة الخدمات المالية بمؤسسة بريد الجزائر.(1)

الدراسة الثانية(2):

هي دراسة الطالبة " بلقيي فطوم " بعنوان " العلاقات العامة في المؤسسات الاجتماعية الخدمائية "، و هي عبارة عن دراسة ميدانية، بلدية المسيلة، و مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع فرع الخدمة الإجتماعية، كلية الآداب و العلوم الإجتماعية، جامعة محمد بوضياف، ولاية المسيلة لسنة 003(2) / 006(2).

انطلقت هذه الدراسة من تساؤل رئيسي هو :

- ما هو واقع ممارسة وظيفة العلاقات العامة كخدمة اجتماعية بالبلدية باعتبارها مؤسسة اجتماعية؟
- هل يعتبر النشاط الخاص بالإعلام و الرأي العام المقدم من طرف البلدية نشاطاً كافياً إلى حد تكوين رأي عام سليم تجاهها؟
- ما هي المعوقات التي تحول دون تحقيق أهداف العلاقات العامة بالبلدية ميدان الدراسة؟

(1) عشور عبد الكريم: دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية، مذكرة ماجستير تخصص علوم سياسية و علاقات دولية، إشراف بوريش رياض، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010.

(2) بلقيي فطوم: العلاقات العامة في المؤسسات الاجتماعية الخدمائية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع، فرع الخدمة الاجتماعية، كلية الآداب و العلوم الاجتماعية، جامعة محمد بوضياف، ولاية المسيلة، سنة 2003 / 2004.

- كيف ينظر جمهور البلدية للعلاقات العامة بها؟
- و انطلاقا من هذه التساؤلات، اعتمدت الطالبة " بلقي فطوم " في هذه الدراسة على الفرضيات التالية:
- الفرضية العامة كانت كما يلي:
- يمكن أن تكون العلاقات العامة غير مؤسسة على أسس صحيحة: كالنشاط الإعلامي و الرأي العام، كما يحتمل وجود عراقيل تعيق العلاقات العامة بالبلدية ميدان الدراسة.
- أما الفرضيات الفرعية فجاءت على النحو التالي:
- يمكن أن يكون النشاط الخاص بالإعلام و الرأي العام سليم تجاهها.
- يمكن أن تكون هناك عوائق تعرقل العلاقات العامة في تحقيق أهدافها بالبلدية محل الدراسة.
- يمكن أن ينظر الجمهور نظرة سلبية للعلاقات العامة المطبقة في البلدية.
- اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي لأنه الأكثر ملائمة للموضوع الذي يقف على وصف واقع العلاقات العامة كخدمة اجتماعية بلدية المسيلة و قامت صاحبة هذه الدراسة باستخدام مجموعة من الأدوات و ذلك بجمع البيانات و المعلومات المطلوبة منها: الإستمارة، الملاحظة.
- كانت عينة هذه الدراسة مشكلة من 108 أفراد منها 48 فردا من الجمهور الداخلي، و 60 فردا من الجمهور الخارجي.
- و من بين أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة ما يلي:
- أن العلاقات العامة المطبقة في البلدية ميدان الدراسة غير مؤسسة على أسس صحيحة.
- أن واقع ممارسة العلاقات العامة بالبلدية بعيد كل البعد عن الواقع الحقيقي لها، و لا زالت تعاني الكثير من سوء الفهم و التهميش،حتى تصل إلى تطبيقها حسب مفهومها الحديث، و هذا راجع للأسباب التالية - حسب الدراسة -
- عدم اقتناع الإدارة العليا بأهمية العلاقات العامة و دورها المعاصر، و نظرتها السلبية إليها.
- عدم وجود الرجل المناسب في المكان المناسب نتيجة انتهاج سياسة التوظيف العشوائي.
- وجود قصور في الإلمام بالأصول العلمية في مجال العلاقات العامة نتيجة غياب الدورات التدريبية في هذا المجال.

- غياب الإطارات الفنية و الإدارية المتخصصة في هذا المجال و عدم وجود مخصصات مالية كافية للقيام أو لممارسة هذه الوظيفة الإدارية على أكمل وجه.
- هذا الواقع انعكس سلبيا على البعد الإستراتيجي للعلاقات العامة فيما يتعلق بالتخطيط و الأعمال الإستشارية و المهام التنفيذية و من هذا أصبحت أعمال التخطيط و البحوث و الدراسات و استطلاع الرأي العام لا وجود لها بالمعنى العلمي بالبلدية.

خلاصة الفصل

من خلال ما تم عرضه من عناصر يمكن القول أن أي دراسة لا يمكن أن تتم إلا من خلال إبراز و توضيح معالم الدراسة بدءا بإشكالية الدراسة و ذلك بطرح تساؤل رئيسي يلم بموضوع الدراسة و إدراج ضمن هذا التساؤل تساؤلات فرعية ثم فرضيات كإجابة على هذه التساؤلات.

بالإضافة إلى ذكر الأسباب التي كانت وراء اختيار هذا الموضوع و الأهمية و الأهداف التي يكتسبها موضوع الدراسة بالإضافة إلى تحديد مفاهيم الدراسة و في الأخير ربط الدراسة الحالية بالدراسات السابقة التي أفادتنا في الكثير من الأمور و كل هذه العناصر تدخل في الإطار لعام للدراسة.

الفصل الثاني : الخدمة العمومية وسياسة الإصلاحات الإدارية في الجزائر

تمهيد

I. الخدمة العمومية

أولاً: متطلبات الخدمة العمومية

ثانياً: دور الإدارة الإلكترونية في تفعيل و ترشيد الخدمة العمومية.

ثالثاً: عصرنة الإدارة العمومية الجزائرية من خلال البرنامج الخماسي 2010 - 2014

رابعاً: المبادرة الجديدة و إنشاء وزارة لإصلاح الخدمة العمومية

II. الإدارة الإلكترونية

أولاً: نشأة الإدارة الإلكترونية

ثانياً: أهداف الإدارة الإلكترونية

ثالثاً: خصائص الإدارة الإلكترونية

رابعاً: الفرق بين الإدارة التقليدية و الإدارة الإلكترونية

III. الإصلاح الإداري في الجزائر

أولاً: مراحل و خطوات الإصلاح الإداري.

ثانياً: دوافع تبني سياسة الإصلاح الإداري.

ثالثاً: بعض محاولات إصلاح المنظومة الإدارية في الجزائر.

خلاصة الفصل

تمهيد

يعتبر موضوع الخدمة العمومية من المواضيع الهامة عند العديد من الخبراء و المفكرين و قد تناولته مختلف العلوم و نخص بالذكر علم الإدارة و علم الاجتماع و هي تعبر عن الخدمات التي تقدمها الحكومة للمواطنين ضمن نطاق سلطتها. و بالتزامن مع التطور السريع لتقنية المعلومات و الإتصالات إلى بروز نمط جديد من الإدارة وذلك بهدف تحسين مستوى أعمالها و جودة خدماتها و هذا ما تسعى إليه الإدارة العمومية الجزائرية بهدف عصرتها عن طريق مجموعة من الإصلاحات أقرتها الدولة وذلك بهدف الارتقاء بالجزائر إلى مصاف الدول الراقية.

أولاً: متطلبات الخدمة العامة

للخدمة العمومية متطلبات عديدة باعتبارها مهنة مجتمعية تهدف إلى تقديم الخدمات للمواطن، و يمكن تقسيم نظم الخدمة العامة كما هو معمول به في مجال الوظيفة لدى المجتمعات المعاصرة إلى نظامين:

نظام الخدمة العامة المفتوحة، و نظام الخدمة المغلقة.

1/- نظام الخدمة العامة المفتوحة

حيث يتم النظر في النظام المفتوح إلى الوظيفة بأنها مثل أي مهنة مجتمعية، يتم إعداد الفرد لها، و يتفرغ لممارستها طوال حياته العملية و تقوم المؤسسات أو المنظمات العامة وفق هذا النظام باستقطاب عدد من العاملين وفقا لنوع الخدمة (إقتصادية، زراعية، تجارية)، حيث يتم تعيين العاملين تبعا لمتطلبات العمل الحقيقية، بغية تقديم خدمة محددة في الهيكل التنظيمي للمؤسسة.

و ما هو جدير بالذكر هو أن متطلبات الخدمة العامة قبل توظيف الأفراد تقوم بتحديد الشروط الواجب توفرها في المرشحين للوظائف العامة، إلى جانب إجراء مقارنة بين الوظائف المتشابهة بهدف الحد من الازدواجية في المسؤوليات و التضارب في الإختصاصات، حيث تدون مهام كل وظيفة في كتيب خاص يسمى كتيب المهام.

و يمتاز نظام الخدمة العامة المفتوحة بجملة من الخصائص تتمثل في:

1/1- البساطة: إذ يظهر ذلك من خلال:

- لا تبدل المنظمة جهدا في إعداد الموظفين الذين يتوجب عليهم إعداد أنفسهم و تحمل نفقات هذا الإعداد.
- لا مسؤولية الإدارة عن التدريب أثناء العمل، سواء بدورات تدريبية أو غيرها (الموظف هو المسؤول عن تحسين مستواه بنفسه) حيث تنص مسؤوليات المنظمة وفق نظام الخدمة المفتوح على الآتي:

- تصنيف الوظائف و تقسيمها و الإبقاء على هذا التقويم صالحا على الدوام.
- تقديم دراسات حول الرواتب، و مقارنتها بالرواتب التي تمنحها المؤسسات الخاصة و بالتأكد من مدى استقطاب هذه الرواتب للموظفين الذين تحتاجهم المنظمة.
1 / 2- مرونة النظام: تترجم حرية الإدارة في التخلي و إلغاء الوظائف التي لم تعد الحاجة إليها قائمة، كما يعطي هذا النظام هامش حرية للموظف، كي يبحث عن وظيفة أخرى تتناسب مع ميوله واستعداداته أو تضمن له عائدا أكبر.

1 / 3- اقتصادية النظام: تتبع اقتصادية النظام من الاعتبارات التالية :

- التعيين في الوظيفة يتم وفق الاحتياجات الحقيقية للعمل، كما للإدارة حق الاستفادة من العناصر المتخصصة، التي يتم إعدادها في القطاعات الأخرى و بذلك تتجنب الإدارة التزامات الإعداد و التدريب.
- عنصر الانفتاح على المجتمع، و عدم تمييز العاملين الحكوميين عن غيرهم في القطاعات الأخرى.

أما عيوب النظام المفتوح للخدمة العامة فتكمن في أنه يتطلب العمل في المنظمات العامة، نظام معين و ذهنية خاصة، و مهارات مختلفة عن المهارات المطلوبة في القطاعات الخاصة، إضافة إلى افتراضية وجود أنظمة تعليمية تشمل مختلف التخصصات، تقوم بإعداد موظفين مؤهلين و تضمن توفيرهم للمنظمة العامة، و بالتالي هناك حاجة لوجود قطاع خاص متطور، يتبادل الخبرات في إطار متكامل مع القطاع العام بهدف نقل الخبرة و تنمية المهارات.

2- نظام الخدمة المقفلة

وفق هذا النموذج تقوم الإدارة غالبا⁽¹⁾ بعمليات إعداد الموظفين قبل التحاقهم بالعمل و استمرار التدريب أثناء العمل بغية رفع المستويات المهنية و تنمية القدرات واكتشاف الإستعدادات، كما أن القاعدة العامة للنظام المقفل في الخدمة العامة هي استمرارية عمل

(1) - مرجع سبق ذكره، ص 169، 170.

الموظف مع الإدارة ضمن توازن في الحقوق و الواجبات و يرتكز نظام الخدمة العامة المقفلة على محورين هما كالتالي:

1/2- قانون الموظفين

هو مجموعة قواعد قانونية محددة لأوضاع مختلف العاملين في المنظمات الحكومية تجعلهم يتميزون عن الموظفين في القطاعات الأخرى، فقانون الموظفين ينطوي على قواعد خاصة تتعلق بالتعيين و المعاملة المالية و الإجراءات و المنافع المادية و المعنوية المختلفة كما يجدد أيضا كل المسؤوليات و الواجبات العامة لكل موظف و مختلف الإجراءات الجزائئية الخاصة بإهمال أي شرط من شروط العمل في الخدمة العامة.

2/2- **حياة وظيفية متميزة:** إذا كان النظام المفتوح للخدمة العامة يتم التحاق الفرد فيه من أجل شغل وظيفة محددة، فإن النظام المقفل يتم التوظيف وفقه من خلال موافقة الإدارة على استخدام عامل استنادا إلى العديد من الاعتبارات، تتعلق بما ينتظر منه أثناء تواجده في خدمة المنظمة و ما يمكن أن يقدمه طول حياته من خلال أدائه لوظائف كثيرة، يقوم نظام الخدمة العامة المقفلة على بعض المميزات و هي:

- إمكانية الحصول على الموظفين القادرين على التجاوب مع الإدارة و تفهم أهدافها.
 - رعاية الموظفين و تنمية الحس الوظيفي لديهم، أي الشعور و الالتزام بالمصلحة العامة.
 - الإعداد و التدريب لدى الإدارة يجعلها تحصل على كل احتياجاتها من العناصر البشرية دون الإعتماد على عناصر خارجية مثل سوق العمل، نظام التعليم السائد.
- أما عيوب هذا النظام يمكن إجمالها في الآتي: (1)

- صعوبة قيام الإدارة بعمليات ترتيب الوظائف و الترقيات و العلاقات مما يضيف التعقيد في الهياكل الإدارية.
- إشكالات قياس حجم الإنتاجية و مقارنتها بين القطاع العام و الخاص (إنتاجية الموظف).

(1) المرجع نفسه، ص 169 - 170.

- كثرة الحقوق و الإمتيازات للعاملين تؤدي في العادة إلى كثرة الخمول و الإتكالية و القضاء على عنصر التجديد و الابتكار مع إشكالات الرواتب و إمكانية استقطابها للكفاءات و الخبرات التي تحتاجها الإدارة.

و تمثل إدارة شؤون الأفراد نموذجا آخر لنظام الخدمة المغلقة، حيث أن ما يلاحظ على نظام الخدمة في فرنسا، هو منحه صفة الموظف العام للمستخدمين في المرافق الحكومية التقليدية (التعليم، الصحة، الأمن...) و مع ظهور بعض النشاطات الجديدة الناتجة عن تطور مؤسسات الإدارة، شملت صفة الموظف العام للعاملين في وظائف ذات علاقة بالنظام الاقتصادي، و تختص منهم ذوي الوظائف القيادية في هذه المؤسسات، دون غيرهم من العاملين في المؤسسات الاقتصادية⁽¹⁾.

ثانيا: دور الإدارة الإلكترونية في تفعيل و ترشيد الخدمة العمومية

يعرف خبراء الإدارة العامة الخدمة العمومية على أنها الحاجات الضرورية لحفظ حياة الإنسان و تأمين رفاهيته و التي يجب توفيرها بالنسبة لغالبية الشعب و الالتزام في منهج توفيرها على أن تكون مصلحة الغالبية من المجتمع هي المحرك الأساسي لكل سياسة في شؤون الخدمات بهدف رفع مستوى المعيشة للمواطنين، مع إدخال مفهوم الإدارة الإلكترونية كآلية لتقديم الخدمة العمومية أصبح يقدم تحسينات هامة على شكل تلك الخدمات بما ينتج عنه تطور المهام و الأنشطة المقدمة من طرف المنظمات الخدمية الحكومية وبذلك عمدت العديد من التجارب الحكومية إلى تطبيق الخدمات العامة الإلكترونية. هدف تحقيق مفاهيم تمثل في مضامينها مرتكزات للحكم الراشد هي الشفافية، الرقابة، المحاسبة، روح المسؤولية، دولة الحق و القانون، سرعة الإستجابة للخدمات العامة و حسب الدكتور " عمار بوحوش " فإنه يلخص مبادئ الإدارة الإلكترونية فيما يلي:

(1) نفس المرجع السابق، ص 170.

1- تقديم أحسن الخدمات للمواطنين " Citizen oriented " :

و هذا الإهتمام بخدمة المواطن يتطلب خلق بيئة عمل فيها تنوع من المهارات و الكفاءات المهياة مهنيا لاستخدام التكنولوجيا الحديثة بشكل يسمح بالتعرف على كل مشكلة يتم تشخيصها و ضرورة انتقاء المعلومات حول جوهر الموضوع و القيام بتحليلات دقيقة و صادقة المعلومات المتوفرة مع تحديد نقاط القوة و الضعف و استخلاص النتائج و اقتراح الحلول المناسبة لكل مشكلة.

2- التركيز على النتائج " Results oriented " :

حيث ينصب اهتمام الحكومة الإلكترونية على تحويل الأفكار إلى نتائج مجسدة في أرض الواقع، و أن تحقق فوائد للجمهور تتمثل في تخفيف العبء عن المواطنين من حيث الجهد، المال و الوقت و توفير خدمة مستمرة على مدار الساعة. دفع الفواتير عن طريق بطاقات الائتمان بدون التنقل إلى مراكز الهاتف و الغاز لتسديد الرسوم و الفواتير المطلوبة⁽¹⁾.

3- سهولة الاستعمال و الإتاحة للجميع :

أي إتاحة تقنيات الحكومة الإلكترونية للجميع في المنازل و العمل و المدارس و المكتبات لكي يتمكن كل مواطن من التواصل.

4- تخفيض التكاليف:

يعني أن الإستثمار في مجال تكنولوجيا المعلومات و تعدد المنافسين على تقديم الخدمات بأسعار زهيدة يؤدي إلى تخفيض التكاليف.

5- التغيير المستمر:

و هو مبدأ أساسي في الإدارة الإلكترونية بحكم أنها تسعى بانتظام لتحسين و إثراء ما هو موجود و رفع مستوى الأداء بقصد كسب رضا الزبائن أو بقصد التفوق في التنافس

(1) عمار بوحوش: نظريات الإدارة الحديثة في القرن الواحد والعشرين، بيروت، دار المغرب الإسلامي، 2006، ص 189.

بالإضافة إلى تقليص الإجراءات الإدارية، فمع توفر المعلومات بشكلها الرقمي تنقل الأعمال الورقية و تعبئة البيانات يدويا وزيادة دقة البيانات، فالثقة بصحة البيانات المتبادلة التي أعيد استخدامها ستكون مرتفعة و سيغيب القلق من عدم دقة المعلومات أو الأخطاء الناجمة عن الإدخال اليدوي (1) و استنادا إلى " تروبان " و آخرون أن تكنولوجيا المعلومات تتطور بمعدلات سريعة و من المتوقع أن تزداد تلك التغيرات في المستقبل مما يسمح بتطبيقات تكنولوجية جديدة و شاملة تؤدي بالتالي إلى تطوير كفاءة المنظمات و زيادة فعاليتها، و على هذا الأساس يمكن أن نخلص إلى أن الإدارة الإلكترونية تسعى إلى القيام بعدة خدمات في إطار تعاملها مع العميل أهمها: (2)

- تبسيط الإجراءات و تقليل كلفتها و إعطاء خدمة أكثر جودة.
- اختصار وقت تنفيذ إنجاز المعاملات الإدارية بدون أن يضطر العملاء من الانتقال إلى الإدارات شخصيا لإنجاز معاملاتهم مع ما يترافق من إهدار للجهد و الوقت و الطاقات.
- الدقة و الموضوعية في العمليات المنجزة.
- تسهيل إجراء الإتصال بين دوائر المؤسسة و المؤسسات الأخرى داخل و خارج بلد المؤسسة.
- الاستغناء عن المعاملات الورقية و إحلال المكتب الإلكتروني عبر الشبكات الداخلية و شبكة الأنترنت مما يؤثر إيجابيا على عمل المؤسسة ، و تعمل الإدارة الإلكترونية كنظام بالتنسيق بين متطلبات تقنيات المعلومات و الاتصالات الإلكترونية، المتطلبات المالية، المتطلبات التشريعية، متطلبات تأمين و حماية أعمال و معاملات الإدارة الإلكترونية كما يلي:

(1) غنيم أحمد علي: دور الإدارة الإلكترونية في تطوير العلم الإداري و معوقات استخدامها في مدارس التعليم العام، المجلة التربوية، ع 81، مج 2006، 21، ص 143.

(2) Turban. EF raim, leidner : information technology form angment, 2008.P 554.

أ- إدخال البيانات من خلال النظام الفيزيائي للشركة و يتم معالجتها ثم تدخل إلى قاعدة البيانات.

ب- تستخدم المعلومات كمدخل للتطبيقات التي تعتمد على الكمبيوتر و التي تستخدم آليات المكاتب عن طريق التطبيقات التالية:

1- معالجة الكلمات.

2- البريد الإلكتروني و البريد الصوتي و الاجتماعات عن بعد.

3- التحاور عن طريق الكمبيوتر.

4- قواعد بيانات إدارية مختلفة.

5- التطبيقات الأخرى.

ج - يستخدم بعض التطبيقات التي لا تعتمد على الكمبيوتر.

فقد أصبحت الإدارة بمفهومها التقليدي القائم على الهرمية و التقسيم و القائم على التخطيط و أوامر في الأعلى لم تعد لازمة ضرورية وكذلك أصبح لا يوجد ضرورة لوجود مدير و عاملين يشرف عليهم، فقد أصبح الشخص يعتمد على إدارة الذات و ليس إدارة الغير كما أنه أصبحت لا توجد حاجة للرجوع إلى المدير للحصول على المعلومات حيث أصبح يعتمد على الأنترنت و قواعد البيانات. (1)

ثالثا: عصرنة الإدارة العمومية الجزائرية من خلال البرنامج الخماسي 2010 -

2014

يعتبر البرنامج الخماسي 2010 - 2014 برنامجا طموحا أقرته الدولة الجزائرية، و رصد له مبلغ 682 مليار دولار، و ذلك للارتقاء بالجزائر إلى مصاف الدول

(1) عبود نبعم: الإدارة الإلكترونية الاستراتيجية، الوظائف و المشكلات، الرياض، دار المريخ للنشر، 2004، 126.

الراقية و قد شمل (1) هذا البرنامج مختلف المجالات و الأصعدة على المستوى الإداري و الاجتماعي و الاقتصادي و البشري.

و قد كان للإدارة العمومية نصيبها من هذا البرنامج سعيا إلى عصرنتها من أجل التكفل الأفضل باحتياجات المواطن و بالتالي ضمان أكبر قدر من الإستقرار و الإنسجام الاجتماعي لدى على الإدارة العمومية السهر على تقديم خدمة عمومية ذات نوعية جيدة و الحرص على احترام و تقدير المواطن، سعيا لتطوير سبل التواصل و الحوار بين الإدارة العمومية و المواطنين.

و قد نص البرنامج على العصرية في القطاعات المختلفة من خلال النقاط التالية:

* الجماعات المحلية: و ذلك من خلال:

- استكمال الإصلاحات المؤسساتية مع مراجعة قانوني البلدية و الولاية.
- تحسين المصالح العمومية و عصرنتها.
- تنمية الموارد البشرية و تأهيلها.
- تنفيذ الإجراءات المتعلقة بتحديث و تأمين وظائف السفر و الهوية (الإلكترونية و البيومترية).
- قيام إدارة الجمارك بعمليات إصلاح و تحديث تهدف إلى تكييفها مع التحولات الوطنية و الدولية لتحسين الأداء.

* قطاع التكوين: و الذي يعتبر عصب التنمية و في هذا الصدد يشمل البرنامج الخماسي:

- خلق 160 ألف منصب تكوين ل 122 معهد وطني متخصص في التكوين المهني.
- إنجاز 401 مركزا مهنيا للتكوين و التمهين.
- إنجاز 72 معهد للتعليم المهني و 431 توسيعا و 85 مدرسة داخلية و 12 مؤسسة نصف داخلية 93 مكتبة و اقتناء 140 قسم للتكوين.

(1) مريزق عدنان: التسيير العمومي، جسر للنشر و التوزيع، ط 1، 2015، ص 156 - 157.

*** القطاع الصحي:** و تتضمن التعليمات الصادرة عن رئيس الجمهورية:

- اتخاذ كل الإجراءات التي ترمي إلى إبقاء تواصل العلاج و التكفل بالمرضى و عقلنة تسيير الهياكل القاعدية للصحة العمومية.
- تعزيز الطاقم شبه الطبي الذي يعد 100 ألف موظف في كل التخصصات و الذين يمارسون في المؤسسات الصحية العمومية و ذلك بفضل شبكة تتكون من 42 مدرسة مختصة.
- تواصل جهود التكوين لضمان تغطية صحية لجميع ولايات البلاد.
- إنشاء مدرسة وطنية للتسيير و الإدارة الصحية لتكوين إطارات التسيير للمؤسسات الصحية.
- إنشاء أكثر من 1000 هيكل صحي.
- إعادة تأهيل الصيدلة المركزية للمستشفيات لتأمين و تنظيم تزويد الهياكل الصحية العمومية بالمنتجات الصيدلانية.

رابعا: المبادرة الجديدة و إنشاء وزارة لإصلاح الخدمة العمومية

استحدثت الرئاسة وزارة منتدبة لدى الوزير الأول مكلف بإصلاح الخدمة العمومية و ذلك نظرا إلى الأهمية الكبيرة التي يكتسبها دور هذه الوزارة، خاصة مع ما يعانيه المواطن من بيروقراطية في الإدارات المنتشرة عبر ربوع الوطن، هذا الأمر الذي اعترف به الوزير الأول الذي قال بأن " المواطن ما زال يعاني في تعامله مع الإدارة، الأمر الذي خلق " بؤرا للرشوة " مؤكدا أنه " من غير المعقول و نحن في سنة 2013 الإستمرار في تسيير الإدارة بطريقة العصور الوسطى في بلد كالجزائر يمتلك كل الموارد البشرية و المالية "

يتولى الوزير الأول المكلف بإصلاح الخدمة العمومية في مجال إصلاح الخدمة العمومية تصور و اقتراح القواعد العامة المتعلقة بتنظيم الخدمة العمومية و سيرها بالتشاور مع الوزراء المعنيين لتكييفها مع التطورات الاقتصادية و الاجتماعية و لتلبية حاجيات مستعملي المرفق العام و بهذه الصفة يكلف على الخصوص بما يأتي:

- دراسة و تقييم تنظيم الخدمة العمومية و سيرها.
- اقتراح كل تدبير يهدف إلى تحسين أداء الخدمة العمومية.
- دراسة و اقتراح كل تدبير يهدف إلى تسهيل الاستفادة من الخدمة العمومية.
- دراسة و اقتراح كل تدبير يهدف إلى تئمين و تحسين مردود المرفق العام و ترقيته.
- ترقية الأعمال الموجهة لتحسين نوعية الخدمة العمومية.
- تنسيق أعمال تبسيط الإجراءات الإدارية و تخفيفها.
- مساعدة الإدارات و المؤسسات و الهيئات العمومية في إعداد برامجها الخاصة بعصرنة الخدمة العمومية و تنفيذها.
- التشجيع على تطوير الإدارة الإلكترونية بإدخال التكنولوجيا الحديثة للإعلام و الاتصال و تعميمها.
- تحسين ظروف عمل أعوان المرفق العام و ضمان حماية حقوقهم.
- العمل على تحقيق المهنية و أخلاقيات المرفق العام.
- ترقية حقوق مستعملي الخدمة العمومية و حمايتها.
- وضع أنظمة و إجراءات فعالة في مجال الاتصال لإعلام المواطنين حول خدمات المرفق العام و تحسين حصول المستعملين على المعلومات و جمع آرائهم و اقتراحاتهم و الرد على شكاويهم.
- وضع آليات ملائمة للمتابعة و التقييم الدوري لخدمات المرفق العام.
- اتخاذ التدابير الضرورية لبعث الثقة و الحفاظ عليها بين أعوان المرفق العام و مستعمليه.
- ترقية القيم الأخلاقية المرتبطة بنشاطات أعوان المرفق العام.
- ترقية ثقافة المردودية و الاستحقاق الشخصي لأعوان المرفق العام.
- تحفيز و تشجيع مشاركة مستعملي المرفق العام و المجتمع المدني في تحسين الخدمة العمومية.

كما أكد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بإصلاح الخدمة العمومية على جملة من الأولويات نذكر منها ما يلي:

لا بد من تثمين عون الشباك: ضرورة تثمين عون الشباك على مستوى الإدارة مشيراً إلى أهمية ضمان تكوين مناسب لهؤلاء المستخدمين و صرح قائلاً: " إن الشباب الذين يعملون على مستوى الشبابيك إما هم ممن تم تحويلهم لهذه المناصب لأسباب انضباطية أو توظيف شباب مستفيدين من الإجراءات المتعلقة بالمساعدة على الإدماج المهني " كما أضاف أنه " من غير المعقول أن تعالج وثائق رسمية من طرف أعوان غير مؤهلين " و كمواجهة لهذه الوضعية أكد الوزير على أهمية تكوين مؤهلين لهذه المناصب مضيفاً أن الوزير الأول أعطي تعليمات من أجل اختيار العناصر الأكثر كفاءة لتوظف على مستوى الشبابيك بهدف تلبية طلب المواطنين.

كما تم اقتراح إنشاء دار للخدمة العمومية في ولايات الجنوب، حيث تمت دراسة مسألة إنشاء " دار الخدمة العمومية " بولايات الجنوب لتسهيل عملية استخراج الوثائق لمواطني هذه المناطق، و أوضح الوزير أنه من ضمن الإقتراحات المقدمة لتحسين الخدمة العمومية و تقريب الإدارة من المواطن إنشاء " دار الخدمة العمومية " عبر ولايات الجنوب التي يعاني سكانها من مشقة بسبب بعد إقامتهم من مقرات البلديات و وكالات سونالغاز و مراكز البريد على سبيل المثال.

و أضاف الوزير " أن هذا المشروع الذي سيتجسد على المديين القصير و الطويل يتضمن إنشاء دار تشمل كل الخدمات العمومية مما سيسمح لمواطني ولايات الجنوب من استخراج كل الوثائق الإدارية و تسديد كل الفواتير في وكالة واحدة، و أشار الوزير في نفس السياق أنه سيتم أيضا في نفس الإطار التنسيق مع المديرية العامة للتوظيف العمومي من أجل تخفيف ملفات الترشح للمسابقات و تأجيل طلب الوثائق المدنية كاملة إلى ما بعد النجاح في امتحانات التوظيف.

II- الإدارة الإلكترونية

أولاً: نشأة الإدارة الإلكترونية

أدى التطور السريع لتقنية المعلومات و الإتصالات إلى بروز و نمط جديد من الإدارة في ظل التنافس و التحدي المتزايد أمام الإدارات البيروقراطية، كي تحسن من مستوى أعمالها و جودة خدماتها و هو ما اصطلح على تسميته بالإدارة الرقمية أو إدارة الحكومة الإلكترونية أو الإدارة الإلكترونية، لذلك فإن ظهور الإدارة الإلكترونية جاء بعد التطور النوعي السريع للتجارة الإلكترونية و الأعمال الإلكترونية و انتشار شبكة الأنترنت. (1)

في حين ترى بعض الدراسات أن الإهتمام بالإدارة الإلكترونية ، ظهر مع بداية اهتمام الحكومات و توجيهها نحو تحقيق شفافية التعامل، و تعميق استخدام التكنولوجيا الرقمية لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية.

و بالتالي فالإدارة الإلكترونية هي أد مفاهيم الثورة الرقمية التي تقودنا إلى عصر المعرفة كما أن الطبيعة التحويلية القوية لهذه التكنولوجيا، أصبح لها تأثير عميق على الطريقة التي يتعامل بها الناس و يعملون و يتبادلون العلاقات الاجتماعية و يتواصلون في شتى بقاع العالم.

و مما سبق يمكن القول أن نشأة الإدارة الإلكترونية كمفهوم حديث هي نتاج تطور نوعي أفرزته تقنيات الاتصال الحديثة في ظل ثورة المعلومات و ازدياد الحاجة إلى توظيف التكنولوجيا الحديثة في إدارة علاقات المواطن و المؤسسات و ربط الإدارات العامة

(1) ياسين سعد غالب: الإدارة الإلكترونية و أفاق تطبيقاتها العربية، المملكة العربية السعودية، معهد الإدارة العامة، 2005، ص

و الوزارات عبر آليات التكنولوجيا و بالتالي التحول الجذري من مفاهيم الإدارة التقليدية و تطويرها.

أن نشأة الإدارة العامة الإلكترونية تعود إلى التحول إلى العمل بأشكال و أساليب مختلفة، إذ كانت تقتصر على استخدام بعض برامج الحاسوب التي تستخدم لأغراض الإحصاء و يستخدم بعضها الآخر للمساعدة في إظهار بعض النتائج المختلفة في موازنات الدول و كذا طريقة توزيع بنودها و قد ظهر أول استخدام للتقنية (1) في أنشطة الحكومات. لقد كان تطبيق الإدارة الإلكترونية لصور مصغرة و بأساليب بسيطة و لم تصل إلى الصورة الرسمية إلا متأخرة، حيث بدأت بالظهور في أواخر عام 1995 بولاية فلوريدا الأمريكية في هيئة البريد

المركزي، و مفهوم الإدارة الإلكترونية يدل على أن كل شخص يستطيع الحصول على الخدمات من خلال الحاسوب دون الذهاب إلى المؤسسة و مم ثم فالإدارة الإلكترونية هي محصلة للتقدم في المجالات التقنية و المعلوماتية، و هو ما جعل الإدارات الحكومية و دوائر صنع القرار تعتمد وسائل تقنية متطورة تساعدهم على إنجاز المهام المنوطة بها و تنفيذها على الوجه الأكمل، فعلى صعيد التجارب العالمية جاءت المبادرة الأمريكية في مجال الإدارة الإلكترونية الحكومية و تبعا فيما بعد دخلت أخرى مثل المملكة المتحدة و النمسا خلال العقد الأخير من القرن الماضي.(2)

ثانيا: أهداف الإدارة الإلكترونية

تعمل أغلب مبادرات الإدارة الإلكترونية على تحقيق انتقال و تحول جذري من الأساليب الإدارية التقليدية إلى العمل الإلكتروني لتجسيد عدد من الأهداف الهامة نوجزها في الآتي:

(1) سعيد بن معلا العمري: المتطلبات الإدارية و الأمنية لتطبيق الإدارة الإلكترونية، دراسة مسحية على المؤسسة العامة للموانئ،

رسالة ماجستير، أكاديمية نايف العربية، الرياض، 2003، ص 14.

(2) المرجع نفسه، ص 15.

- إدارة الملفات واستعراض المحتويات بدلا من حفظها و مراجعة محتوى الوثيقة بدلا من كتابتها.
 - التحول نحو الاعتماد على مراسلات البريد الإلكتروني بدلا من الصادر و الوارد.
 - اختصار الوقت و سرعة إنجاز المعاملات، حيث أن التعامل الإلكتروني يتم بشكل آني دون الانتظار.
 - تخفيض حدة الجهاز البيروقراطي و تعقيده، إذ لا حاجة إلى تضخم المستويات الإدارية و تعددها.
 - التحول نحو الخدمة العامة المعقلنة عن طريق تطوير الإدارة العامة، بالآلية التقنية الحديثة.
 - التوجه نحو شفافية العمل الإداري و شفافية المعلومات و عرضها أمام العملاء، المواطنين، الموردين... إلخ.
- و بالتالي تعتبر إدارة الحكومة الإلكترونية تحولا أساسيا في مفهوم الخدمة العمومية، مما يرسخ قيم الخدمة العامة، و يصبح الجمهور المستفيد محور اهتمام مؤسسات الدولة، و يزيد مفهومها عن مجرد التميز في أداء الخدمات العامة، إلى خلق التواصل مع الجمهور عن طريق المعلومات وتعزيز دوره في المشاركة و الرقابة، كما تضمن تعديلات هيكلية في البناء التنظيمي الإداري، و من ثم فالإدارة الإلكترونية تعمل على تحويل الأيدي العاملة الزائدة عن الحاجة، إلى أيادي عاملة لها دور أساسي في تنفيذ مشاريع الإدارة، عن طريق إعادة التأهيل لمواكبة التطورات الجديدة التي طرأت على المؤسسة و الاستغناء عن الموظفين غير الأكفاء و غير القادرين على التكيف مع الوضع الجديد و تقليل معوقات اتخاذ القرار، عن طريق توفير البيانات وربطها بدوائر صنع القرار.⁽¹⁾

ثالثا: خصائص الإدارة الإلكترونية

(1) علاء عبد الرزاق السالمي، الإدارة الإلكترونية، الأردن، دار وائل للنشر، ص39.

لعل اختلاف نمط الإدارة من الشكل التقليدي إلى نموذج إدارة إلكترونية مبني أساسا على استخدام تقنيات المعلومات و الاتصال، يجعل هذه الأخيرة تتسم بجملة من الخصائص، حددها الدكتور " رأفت رضوان " عند تطرقه لمكاسب الإدارة الإلكترونية في جملة من السمات و الخصائص يمكن إجمالها في الآتي:

- إدارة و متابعة الإدارات المختلفة للمؤسسة و كأنها وحدة مركزية.
- تركيز نقطة اتخاذ القرار في نقاط العمل الخاصة بها مع إعطاء دعم أكبر في مراقبتها.
- تجميع البيانات من مصادرها الأصلية بصورة موحدة و تقليص معوقات اتخاذ القرار عن طريق توفير البيانات و ربطها.
- توفير تكنولوجيا المعلومات من أجل دعم و بناء ثقة مؤسسية إيجابية لدى كافة العاملين.
- التعلم المستمر و بناء المعرفة و توفير المعلومات للمستفيدين بصورة فورية مع زيادة الترابط بين العاملين و الإدارة العليا و المتابعة و الإدارة لكافة الموارد.

إن الإدارة الإلكترونية تعني مختلف التدفقات الإدارية للبيانات إذ يصبح شكلها إلكترونيا و متناولا بين الأجهزة و المستويات الإدارية المختلفة، إذ يميز الإدارة الإلكترونية من غيرها من الإدارات التقليدية سمات عديدة منها السرعة و الفعالية في تقديم الخدمات بشكل يقضي على العراقيل و البيروقراطية و التعقيدات الإدارية، كما أنها إدارة بدون ورق حيث يستبدل التعامل الورقي بالبريد الإلكتروني و الأرشفة الإلكتروني و الرسائل الصوتية و نظم المتابعة الآلية.

إذ أن تقليل استخدام الورق يقضي على مشكل عمليات الحفظ و التوثيق و فتح المجال نحو استخدام أماكن حفظ الأرشفة إلى مجالات أخرى، و تسهيل الاتصالات داخل المؤسسة، و خارجها و دقة و وضوح الوظائف الإدارية لدى المنظمات.

- صفة التواصل الدائم فهي إدارة بلا زمان إذ تستمر 24 ساعة متواصلة، الأمر الذي ينهي معاناة الأفراد في طابور الإنتظار، و يرفع من جودة الخدمات المقدمة للمواطن.
- مرونة تنظيمية يعكسها طابع المؤسسات الشبكية، المؤسسات الذكية، باعتبارها تعتمد على صناعة المعرفة.

كما يضيف تطبيق الإدارة الإلكترونية مرونة على التنظيم الإداري، و يوفر خدمات بشكل مباشر، و يسمح بالتخلص من التبعية اللصيقة بالمؤسسة العامة و الخاصة و حتى طبيعة الخدمات و بفضل المهام النشطة بها تسمح الإدارة الإلكترونية برقمنة جميع الوثائق، و تحقق نوعية رفيعة في معالجة البيانات و خفض عدد العناصر الهامة الضرورية لخدمات غير محدودة.(1)

و بذلك فالإدارة الإلكترونية تحقق مزيدا من الترابط في إنجاز المعاملات و القيام بالوظائف الإدارية بشكل يخلق مزيدا من التشاركية بين مختلف القطاعات الحكومية و العمل على زيادة المصداقية في تقديم الخدمة المدنية و اكتمال عنصر الشفافية إذا ما تم تعزيز علاقة الدولة بالمواطن، من خلال الخدمات العامة الإلكترونية، إضافة إلى ذلك تمثل الإدارة الإلكترونية مدخلا تكامليا لاستثمار الجهد و الوقت و الحيز و الكينونة الاقتصادية و تعزيز الخدمة و تحقيق الرضا للجميع فضلا على أنها عمل مستمر.

حيث تتميز الإدارة الإلكترونية بتقليل أوجه الصرف في متابعة عمليات الإدارة المختلفة و تقليل معوقات اتخاذ القرار عن طريق توفير قاعدة البيانات و ربطها بمراكز اتخاذ القرار و توظيف تكنولوجيا المعلومات، لدعم و بنا ثقافة مؤسسية إيجابية لدى كافة العاملين مما سبق يمكن صياغة بعض الخصائص الجوهرية للإدارة الإلكترونية وفق الآتي:

(1) رأفت رضوان، الإدارة الإلكترونية - الإدارة و المتغيرات العلمية الجديدة، الملتقى الإداري الثاني - الجمعية السعودية للإدارة،

القاهرة، مركز المعلومات، 2004، ص4.

أ - **زيادة الإتقان** : إن الإدارة الإلكترونية كآلية عصرية في عملية التطوير الإداري و التغيير التنظيمي تمثل منعرجا حاسما في شكل المهام و الأنشطة الإدارية التقليدية و تتطوي على مزايا أهمها المعالجة الفورية للطلبات و الدقة و الوضوح التام في إنجاز المعاملات.

ب - **تخفيض التكاليف** : إذا كانت الإدارة الإلكترونية في البداية تحتاج لمشاريع مالية معتبرة بهدف دفع عملية التحول،فإن انتهاج نموذج المنظمات الإلكترونية بعد ذلك سيوفر ميزانيات مالية ضخمة حيث لم تعد الحاجة في تلك المراحل لليد العاملة ذات العدد الكبير.

ج - **تبسيط الإجراءات** : أمام الحاجة للتحديث و العصرية الإدارية عملت جل الإدارات على إدخال المعلومات إلى مصالحها و حرصت على استخدامها الإستخدام الأمثل لما لها من إمكانيات و قدرات في تلبية حاجات المواطنين بشكل مبسط و سريع خاصة في ظل تنوع الفئات التي تستخدمها المنظمات العامة.

د - **تحقيق الشفافية** : فالشفافية الكاملة داخل المنظمات الإلكترونية هي محصلة لوجود الرقابة الإلكترونية التي تضمن المحاسبة الدورية على كل ما يقدم من خدمات.

إن خصائص تطبيق الإدارة الإلكترونية قد مثلت دافعا أساسيا لدى القائمين على مبادرات التحول الإلكتروني في الكثير من الدول و الحكومات و هذا ما يبين أن التحول للإدارة الإلكترونية لا بد أن يتم عبر مراحل⁽¹⁾.

رابعا: الفرق بين الإدارة التقليدية و الإدارة الإلكترونية

جدول رقم (01) : المقارنة بين الإدارة التقليدية و الإلكترونية

الإدارة الإلكترونية	الإدارة التقليدية	أسس المقارنة
شبكات الاتصال الإلكترونية	الاتصالات المباشرة و المراسلات الورقية	الوسائل المستخدمة

(1) محمود الطعمانة، طارق شريف العلوش، مرجع سابق، ص 11-12.

إلكترونية	ورقية	الوثائق المستخدمة
استخدام التكنولوجيا في تحقيق الأهداف	تعتمد على استغلال أمثل للإمكانيات المادية و البشرية في تحقيق الأهداف	مدى الاعتماد على الإمكانيات المادية و البشرية
إرسال الرسالة إلى عدد لا نهائي في الوقت ذاته	تحتاج إلى وقت أطول حتى يتم التفاعل بالشكل المرجو من أجل تحقيق الهدف	التفاعل
اقتصادية على المدى البعيد	مكلفة على المدى البعيد	التكلفة
سهولة الوصول بسبب توافر قواعد بيانات ضخمة جدا	صعوبة الوصول بسبب التسلسل البيروقراطي و كثرة المستندات الورقية	الوصول للبيانات
وثوقية عالية بسبب توافر نظم الحماية للبيانات	أقل وثوقية بسبب ندرة البيانات	الوثوقية
جودة عالية جدا	جودة أقل	الجودة

المصدر: الباحث ساري عوض الحسنات: معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية في

الجامعات الفلسطينية، إشراف عادل عبد الفتاح سلامة، القاهرة، 2011، ص 78.

أولاً: مراحل و خطوات الإصلاح الإداري

1 / مراحل الإصلاح الإداري

تمر عملية الإصلاح الإداري بعدة مراحل:

- جمع المعلومات من خلال التعرف على المشكلات و المعوقات و عناصر البيئة الداخلية و الخارجية المؤثرة على النشاط الإداري لتحديد كل المعوقات و التعرف على النشاط الإداري لتحديد تلك المعوقات و التعرف عليها.
- دراسة و تحليل الواقع المالي من خلال دراسة المشكلات و المعوقات التي تواجه النشاط الإداري و التعرف على أسبابها و مواطن الخلل تمهيدا لوقف تفاقمها و معالجتها بالصورة المطلوبة.
- اتخاذ القرارات و وضع خطة العمل: و نقصد بها وضع الخطة المناسبة و اتخاذ القرارات لتحديد أهداف عملية الإصلاح الإداري و برامج عمل و أنشطة الإصلاح و تحديد المسؤوليات ضمن تنفيذ هذه الأنشطة و البرنامج الزمني اللازم لها و تخصيص الموارد البشرية اللازمة لتنفيذ الخطة الموضوعية.
- تقييم عملية الإصلاح و المتابعة: و نقصد بها وضع الأسس العلمية و المعايير اللازمة لتقييم خطة الإصلاح الإداري و مدى النجاح في تحقيق الأهداف المطلوبة لعملية الإصلاح خلال الفترة الزمنية و سلامة عملية تخصيص الموارد و الأنشطة و برامج العمل الموضوعية كما يجب أن تكون هناك متابعة دورية لعملية التنفيذ لتقويم المسار و إجراء التصحيحات اللازمة خلال فترة التطبيق خصوصا خلال السنوات الأولى منها.(1)

2 / خطوات الإصلاح الإداري

- اكتشاف الحاجة إلى عملية الإصلاح و الإيمان بضرورتها أولى الخطوات الأساسية لعملية الإصلاح الإداري، لقد بدأت التنظيمات و القيادات السياسية و المهنية و النقابية و القوى الاجتماعية و مراكز البحوث و الدراسات و الجامعات المتخصصة و المؤسسات الإعلامية القائمة في المجتمع تستشعر الحاجة لإعداد و تنفيذ برامج الإصلاح الإداري من خلال التعرف على مستويات الأداء في أجهزة الإدارة العامة و معدلات النمو

(1) هاشم حمدي رضا، الإصلاح الإداري، دار الولاية للنشر و التوزيع، ط1، 2011، ص28.

الاقتصادي (1) و متوسطة إنتاج الفرد العامل و تدني مستوى جودة الخدمات المقدمة لأفراد المجتمع.

- وضع الإستراتيجية الملائمة للإصلاح الإداري، و هذا يعني تحديد الأهداف و الغايات المطلوب بلوغها و وسائل و طرق تنفيذها بأعلى كفاءة ممكنة.

- تحديد الجهاز المسؤول عن الإصلاح الإداري، إذ لا ينتظر لبرنامج الإصلاح الإداري أن يحقق نجاحا إن ارتكزت المسؤولية عنه و تحددت في وزير أو وزارة أو مركز أو مؤسسة حكومية، فمسؤولية الإصلاح الإداري مشتركة بين الجهة المركزية و الجهات المستهدفة بالتطوير.

ثانيا: دوافع تبني سياسة الإصلاح

هناك عدة عوامل داخلية و خارجية ساهمت بضغطها في الإسراع في التفكير في عصرنة و إصلاح الإدارة الجزائرية.

أولا: العوامل الداخلية

* العوامل السياسية

تواجه الجزائر جملة من التراكمات السلبية التي زادت من تعقيد الوضع و تأزمه فقد صارت الأزمة متعددة الأوجه و الأبعاد لم تسعف من الحد منها كل السياسات الإصلاحية التي قامت بها السلطة من أجل تجاوز هذه الأزمات و تخطيها.

الأزمة الوطنية: إذ لم تكن هذه الأزمة وليدة مرحلة معينة أولها سبب رئيسي بل هي ناتجة عن تفاعل العديد من الأزمات التي حدثت بعد الإستقلال فكان الإنتقال من الثورة إلى الثورة إلى الفوضى مباشرة في ظل عدم استقرار سياسي نتج عنه العديد من النكبات بداية بما يسمى المتاجرة بالنفود و هو نوع من أنواع الفساد الذي انتشر في عهد بومدين، و كان

(1) نفس المرجع، ص28.

الرئيس بومدين على علم بهذه التسيبات التي نفذت و عن وجود مسؤولين مرتشين تورط العديد منهم في اختلاس أموال و قضايا تزوير و استغلال النفوذ.(1)

إن تولي الشادلي بن جديد مقاليد الحكم شهدت الوجه الآخر للفساد و بدأ الفساد الحقيقي في هذه الفترة، و تكونت مناطق النفوذ الصارخة لمجموعة من الأفراد كانوا في المواقع الحساسة سواء كانوا مدنيين أو عسكريين بل إن الشبكة الحقيقية لما سماها محمد بوضياف (المافيا السياسية و المالية) قد نسجت خيوطها في هذا المناخ و في هذه الأجواء تمت مضاربة عظمى لا مثيل لها على العقار و استحود النافدين على أراضي البناء و المحلات التجارية لم تسلم من النهب.(2)

*** عوامل اقتصادية:** تتمثل في الندرة المتزايدة للموارد العامة و ما صاحبه من زيادة الضغوط الاقتصادية على المواطنين و العاملين في الأجهزة الإدارية على حد سواء إضافة إلى التضخم في الأسعار، انخفاض قيمة النقد و ما واكبه من تدهور في الأوضاع الاقتصادية بحيث أن 31 مليون جزائري منهم 12 مليون لا يتعدى مدخولهم 18 ألف دينار خلال السنة أي ما يعادل 50 دينار جزائري يوميا.(3)

*** عوامل اجتماعية و ديموغرافية**

- وصل معدل البطالة إلى 30 %.
- معدل الأمية يقارب 32 % على أن 40 % منهم نساء حسب إحصائيات 2003.
- انتشار الأوبئة و الأمراض.
- الإرتفاع الهائل في النمو الديموغرافي الذي يبلغ معه عدد السكان اليوم حوالي 37 مليون نسمة يقابلها ضعف في القيمة المضافة الإنتاجية و يفوق معدل الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي.

*** عوامل إدارية**

- (1) سعيد بوشعير: النظام السياسي الجزائري، الجزائر، دار الهدى، ط2، 1993، ص102.
- (2) اسماعيل بوقنور،
- (3) المدرسة الوطنية للإدارة،: حلقة دراسية حول عصريّة الإدارة العمومية، 2008، ص19.

- عدم الرضا عن عمل الأجهزة الحكومية و يكثر الحديث المتكرر عن الأخطاء و الممارسات غير السليمة التي ترتكبها تلك الأجهزة.
- ظهور أشكال مختلفة من الفساد الإداري في الأجهزة الحكومية و على مختلف المستويات و ما ينجم عنه من رشوة و اختلاسات و استغلال النفوذ و الانحرافات السلوكية و أشكال مختلفة من التسبب الوظيفي للعاملين.
- الضعف الإداري بسبب النقص في المهارات و الموارد البشرية المؤهلة.
- التماطل في تقديم الخدمات و عدم تحديد مدة زمنية لإنجاز المعاملات.
- تعدد الإجراءات و طول المسالك التي تمر فيها القرارات الإدارية .
- التداخل و الازدواجية في عمل العديد من الأجهزة.
- انتشار عيوب التسيير و حدة الفساد الإداري.
- عمق الأزمة الثقافية التي تمنع احتضان الآليات المتطورة للتسيير (ضعف الاستعداد التقني)⁽¹⁾.

* القانون الأساسي العام للتوظيف العمومية الجديد كآلية قانونية لإصلاح الإدارة في الجزائر

إن أهمية الأوضاع السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر، أدى بالضرورة إلى مراجعة المنظومة القانونية و جعلها تتكيف مع متطلبات التحولات الاقتصادية و الاجتماعية و كذلك الإنتقال من الأحادية السياسية و كذا الأنظمة الاقتصادية كالاقتصاد السوق و العولمة و إنشاء بعض المنظمات الخاصة، كالمنظمة العالمية للتجارة و غيرها، كل هذه العوامل دفعت المشرع إلى الإسراع بمراجعة القوانين لاستقرار البلد من جهة و تجنب تخلف بلادنا عن العالم الذي نحن جزء منه بعد نقاش طويل، جاد و عميق و مراجعة كل الأوضاع الاجتماعية، توصل المشرع إلى إصدار القانون الأساسي العام للتوظيف العمومية الصادر في 15 / 07 / 2006 و من أهداف سن هذا القانون:

(1) المدرسة الوطنية للإدارة: مرجع سابق، ص20.

- تكييف مهام الوظيفة العمومية مع الدور الجديد للدولة في إطار نظام التعددية السياسية والاقتصادية ، و كذا عصرنه الدولة و تحديث أساليب تسيير سلطاتها و مرافقها العامة مع وضع نظام مبرمج للتكوين.

- ضمان وحدة قطاع الوظيف العمومي و تجسيد احترافية الإدارة العمومية.

- قيام إدارة فعالة محايدة، قادرة على الإستجابة لمتطلبات التحولات الاقتصادية والاجتماعية و ضمان خدمة عمومية ذات نوعية و بأقل تكلفة.

- تدعيم المورد البشري داخل قطاع الوظيفة العمومية و تكريس مبدأ التشاور في علاقته مع باقي القطاعات و العمل على توفير المناخ الوظيفي المناسب لمراجعة العلاقات الداخلية بتجديد الإطار العام و خاصة المرؤوس بالرئيس.

- اتخاذ التدابير اللازمة لتجسيد مبدأ المساواة بين الموظفين في الحقوق و الالتزامات و مساهم المهني و الالتزام بالحياد.

- جعل القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية القاعدة الأساسية المشتركة و الإطار الموحد لجميع القوانين الأساسية الخاصة باعتباره الشريعة العامة تستنبط منها مبادئها و محتوياتها.

- كما يساهم في فعالية الإدارة و رشادة الأداء الوظيفي للإدارة العامة من خلال تحريك للعنصر البشري في الإدارة باعتباره أساس التنظيم القانوني لها.(1)

ثانيا: العوامل الخارجية

بناء على ما يتميز به العالم المعاصر من تداخل و تشابك و تغير سريع فإن الجزائر على غرار دول العالم تأثرت و مازالت تتأثر بدرجة كبيرة بالضغط الخارجي و ما يشهده النظام الدولي المعاصر من تطورات سريعة انعكست على الميدان السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي.

(1) بومزيان مكايل: القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية الجديد كآلية قانونية لأصلاح الادارة في الجزائر، مجلة المدرسة

الوطنية للادارة، المجلد 19، العدد 37، 2009، ص9.

*** العولمة :** مع بداية القرن 20 و بروز ظاهرة العولمة التي زالت فيها الحدود بين الدول ولم يعد سهلا في مختلف دول العالم ساعد ذلك على ولوج أفق التحولات العميقة المفروضة على المعمورة في مختلف المجالات منها مهام الدولة و إدارتها فظهرت جملة من التحديات التي تواجه الإدارة في المجتمعات المعاصرة بفعل تداعيات العولمة التي تتخذ من التكامل سبيلا لها من أجل تنظيم عالم واحد واسع متفتح بلا حواجز و لا قيود. و كل ذلك يفرض على الإدارة الجزائرية التكيف مع الواقع الجديد.

*** التطور العلمي والتكنولوجي المتسارع:** إن الإدارة تعتمد في عملها على استخدام الوسائل العلمية و التكنولوجية، و مع التكور المذهل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لم تعد الوسائل الإدارية القديمة مناسبة للتعامل مع المستجدات فأصبح من الضروري تطور أساليب العمل للاستفادة من المبتكرات العلمية و كذا تطور القدرات البشرية و الإمكانيات المادية على مستوى الإدارة الجزائرية.

*** التحولات الديمقراطية :** لقد أدى الاعتراف بالحريات الأساسية للإنسان إلى تحولات أساسية عند المواطنين الجزائريين أهمها فهم حقوقهم في رقابة الجهاز الإداري و نشاطات الحكومة و كذا الوعي لضرورة الإستجابة لمطالبهم خاصة بالمقارنة مع الدول المتطورة و ذلك يستدعي ممارسة جهود الإصلاح الإداري استجابة لتوقعات و مطالب المواطنين.

*** مقتضيات تكيف الإدارة مع اقتصاد السوق:** و ذلك نتيجة تأثير انتشار الرأسمالية بفعل التواجد القوي للمؤسسات المالية و الاقتصادية الدولية.

*** أزمة المديونية:** و التي تتحملها دول كثيرة، بحيث أصبحت المساعدات الدولية المتمثلة في القروض مشروطة بقيام الدول المدينة بإحداث إصلاحات اقتصادية و إدارية كثيرة.⁽¹⁾ كل العوامل و الأوضاع دفعت بصفة مباشرة أو غير مباشرة إلى تبني سياسة الإصلاح الإداري.

(1) المدرسة الوطنية للإدارة، مرجع سابق، ص 21.

ثالثا: بعض محاولات إصلاح المنظومة الإدارية في الجزائر

استهدفت الإصلاحات الإدارية في الجزائر منذ التقطن لدور المرفق العام بها إلى ضرورة وضع ثقافة إدارية جديدة لها، بغية أن تصبح الإدارة تعني العصرية و المرونة و كذا المبادرة و المشاركة و البحث المتواصل في ترتيب إداري يتلاءم و التحولات التي تعرفها قواعد سير المجتمع.(1)

* يعتبر المرسوم 83 - 641 المؤرخ في 05/11/1983 المتضمن إحداث اللجنة الوطنية للإصلاح الإداري أول لجنة أنشئت في هذا الخصوص ينص على أن هذه اللجنة ترمي إلى النهوض بالإصلاح الإداري من خلال:

- تحسين الظروف العامة لتنظيم المصالح التابعة للدولة و الجماعات المحلية و الهيئات العمومية و السهر على التخفيف من هياكلها.
- الحصول على تنسيق أحسن في أعمال المصالح العمومية و الإسراع بالقرارات الإدارية و السعي إلى تبادل المعلومات، تحسين الاتصالات بين الإدارات و المتعاملين معها من خلال تبسيط الإجراءات.

- تخفيض كلفة سير المصالح العمومية و الزيادة في فعاليتها.

- تحسين ظروف عمل الأعوان المهنيين.(2)

* مرسوم رقم 84-10 المؤرخ في 14/01/1984 المتضمن إنشاء محافظة الإصلاح و التجديد الإداريين، ينص علة أن هذه المحافظة تشارك في مهمة الإصلاح من خلال:

- تقريب الإدارة من المواطن.

- تكيف الهياكل الإدارية و تسييرها باستمرار مع متطلبات التنمية.

- التحديث الدائم لمناهج التنمية و إجراءات العمل.(3)

* تشكيل مجموعة عمل وزارية مشتركة سنة 1987

(1) محمد أمين بوسوماح، المرفق العام في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1995، ص75

(2) المادة 04 من المرسوم رقم 83 - 641 المؤرخ في 05 نوفمبر 1983 المتضمن احداث اللجنة الوطنية.

(3) المادة 02 من المرسوم رقم 84 المؤرخ في 04 جانفي 1984 المتضمن انشاء محافظة الاصلاح و التجديد الاداري.

لجأت السلطات العمومية في عام 1987 إلى إنشاء مجموعة عمل وزارية مشتركة عهدت إليها مهمة إعداد تقرير شامل يتعرض بالدراسة و التشريع لواقع الإدارة العامة بخصوص مجال و طرق تدخلها و مهامها، و وسائل معالجتها من زوايا مختلفة، و قد اعتمدت هذه اللجنة دراسة المحاور التالية:

- معاينة واقع القطاع العمومي الجزائري (الاقتصادي و الاجتماعي).

و هي المعاينة التي عززت بقوة القناعة بضرورة ربط إصلاح الإدارة بإصلاح الاقتصاد في إطار أشمل، أفضت في مطلع سنة 1988 إلى مباشرة إصلاحات اقتصادية في الجزائر توجب بصدور سلسلة من النصوص التشريعية و التنظيمية.⁽¹⁾

* تشكيل لجنة وطنية لإصلاح هياكل الدولة و مهامها عام 2000 م:

- عصنة الإدارة العمومية و ذلك بهدف:
- تكون إطارات الإدارات العمومية وأعاونها عن طريق رد الإعتبار للتكوين المتخصص و مراكز التكوين المهني.
- تعميم استعمال الإعلام الآلي و شبكة الأنترنت.
- تخفيض إجراءات و آجال إنجاز المهام الإدارية.
- تطوير الشفافية و الاتصال داخل الإدارة.

(1) سعيد مقدم: الوظيفة العمومية بين التطور و التحول من منظور تفسير الموارد البشرية و أخلاقيات المهنة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص158-160.

خلاصة الفصل

من خلال ما تناولناه في هذا الفصل نستنتج أن نجاح الخدمة العمومية يتطلب ممارسة الأدوار و المهام المسندة للبلدية و وجود جهاز إداري ذو كفاءة و خبرة يعتمد على تقنيات وأساليب حديثة في الاتصال و تقديم الخدمات إضافة إلى ضرورة تمتع المجلس البلدي المنتخب بالسلطات و الصلاحيات التي تمكنه من التواصل المباشر مع المواطنين ومحاولة تجسيد مشروع البلدية الذكية بالإدارة المحلية الذي يتقدم على وقع النقائص والإصلاحات الإدارية و إتباع التعليمات التي من شأنها تحسين واقع الخدمة العمومية وإيصال انشغالات المواطن.

الفصل الثالث : الجماعات المحلية في الجزائر

تمهيد

I. الخدمة العمومية

أولاً: نشأة الإدارة المحلية في الجزائر.

ثانياً: خصائص الجماعات المحلية .

ثالثاً: أهداف الإدارة في الجماعات المحلية

رابعاً: نظام الجماعات المحلية في الإدارة الجزائرية .

خامساً: مبادئ إدارة الجماعات المحلية في الجزائر.

سادساً: الجماعات المحلية ودورها في التنمية.

سابعاً : هيئات الجماعات المحلية .

تمهيد :

تمثل الجماعات المحلية في الجزائر القلب النابض والخلية الأولى نظرا للدور الهام الذي تلعبه كوسيط بين الإدارة والمواطن ، فهي تبين لنا الصورة اللامركزية الإدارية ، إذ يشارك في تسييرها جميع المواطنين فقد عرفت الجماعات المحلية في الجزائر عدة تطورات وإصلاحات بعد الإستقلال إلى يومنا هذا، حيث اولى القانون الجزائري اهتماما كبيرا بالجماعات المحلية وأعطى لها الصلاحيات الكافية لدفع عجلة التنمية ، وتتولى الشؤون المحلية في مجالات ثم التنازل عنها من قبل السلطة المركزية باعتبارها الأقرب من المواطن المحلي.

أولا : نشأة وتطور الإدارة المحلية في الجزائر قبل الاستقلال

1- في عهد العثمانيين : (1)

إن نفوذ الدولة العثمانية لم يتح للجزائر بعض و عسكري أو تدخل مباشر من حكومة العثمانيين ، بل جاء بعد الصراع الذي حصل بين الإسلام والمسيحية في الحوض العربي للبحر الأبيض المتوسط في أوائل القرن السادس عشرة وكانت إدارة العثمانيين سطحية وتهتم بشؤون المجتمع وكل هم هذه الإدارة السعي إلى ضمان السيطرة المستمرة للدولة على جميع مرافق الدولة وخاصة مرفق الأمن ، وقد تميزت هذه المرحلة في بلادنا والذي دام ثلاث قرون (1518 - 1830) بأربع مراحل أساسية حيث عرفت كل مرحلة تنظيما إداريا خاصا .

أ) **مرحلة البايات : 1535 - 1588 :** لقد عرفت هذه المرحلة نظاما مركزيا شديدا حيث سيطرت القادة سيطرة تامة على مقاليد الحكم و الإدارة في البلاد ، ويعود ذلك إلى عدة عوامل لعل أهمها الصراع الخارجي مع القوى الصليبية من جهة ، والصراع الداخلي بين مختلف الطوائف على الحكم من جهة أخرى .

ب) **مرحلة الباشاوات 1588 - 1659 :** ظل النظام مركزيا في هذه المرحلة ولكن الباشاوات كانوا منفصلين عن القاعدة الشعبية والسبب الرئيسي في ذلك أن الباشا يعين لمدة ثلاثة سنوات غير قابلة للتجديد وتعيينه لا يحتاج لولاء الشعب .

ج) **مرحلة الأغات : 1659 - 1671 :** تميزت هذه المرحلة بالطابع العسكري الذي عرف به الحكام في هذه المرحلة ولعل ما يميز هذا النظام انه بمثابة محاولة لإيجاد نوع من الديمقراطية داخل الطبقة العسكرية الحاكمة ، لكن هذا لنظام كان نظام غير واقعي يحمل أسباب زواله في ذاته .

(1) - جعفر ابن قاسم ، أسس التنظيم الإدارة والإدارة المحلية بالجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، بدون سنة

(د) **مرحلة البدايات 1671-1830** : في هذه المرحلة تأكد فيها الوجود الحقيقي للحكم العثماني في الجزائر وتولد فيها تنظيم إداري محلي في إطار محدود إلى جانب السلطة المركزية فكانت أجهزة الدولة المركزية تتكون من الداى ، الديوانين ديوان خاص ، ديوان عام .

2- في عهد الاستعمار :

لقد اعتبرت الجزائر بعد احتلالها من قبل المستعمر الفرنسي عام 1830 م ارض أعداء محتلة ، حيث كانت قبل ذلك واقعة تحت حكم الانتداب العثماني ، وقد أيدت هذا الاحتلال كل من روسيا واسبانيا و انجلترا وأغلب الدول الأوروبية هذا القرار ، وكانت المعارضة الوحيدة من طرف الدولة العثمانية⁽¹⁾، ولكن معارضتها لم تأتي بنتيجة وذلك لأنها كانت ضعيفة وليست لها قوة تسمح لها بالمعارضة ، ولقد كانت البلدية كغيرها من الهيئات الإدارية الأخرى أداة لتحقيق طموحات الإدارة الاستعمارية ، وفرض هيمنتها ونفوذها وخدمة العنصر الأوروبي عامة والفرنسي خاصة⁽²⁾.

اعتمدت السلطات الفرنسية في إدارتها المحلية للجزائر ، سياسات متعددة ، فقد كانت تلجأ إلى الاستعانة بالشخصيات ذات النفوذ من المواطنين ، و أحيانا تلجأ إلى الاستفادة من النظم التي كانت سائدة .

في المرحلة الأولى⁽³⁾ 1830-1887 قسمت الجزائر إلى ثلاثة أقاليم : أقاليم مدنية يقيم بها الأوروبيين وتخضع لنفس النظام المعمول به في فرنسا ، مناطق عسكرية يسكنها الجزائريون وتخضع للإدارة العسكرية ، المناطق المختلطة وتحتوي على العنصر الأوروبي وعدد قليل من السكان الجزائريين تخضع الأوروبي للإدارة المدنية و الجزائري للإدارة العسكرية ، وقد أنشأت في هذه المرحلة المكاتب العربية بهدف تسهيل الاتصال بين الحاكم والمحكومين .

(1) جعفر أنس قاسم ، أسس التنظيم الإداري والإدارة المحلية بالجزائر ، ص 41.

(2) د . عمار بوضياف ، الوجيز في القانون الإداري ، دار جسر للنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية ، الجزائر ، 2007 ص 217 .

(3) جعفر انس قاسم ، أسس التنظيم الإداري والإدارة المحلية بالجزائر ، المرجع السابق ص 42 .

في المرحلة الثانية : اعتبرت الجزائر ملحقة بفرنسا حيث قسمت البلاد إلى ثلاثة ولايات وهي الجزائر ، وهران ، قسنطينة وعلى رأس كل ولاية والى يساعده مجلس ولاية ، ثم قسمت الولايات إلى بلديات حسب تواجد العنصر الأوروبي ، أقيمت مجالس بلدية ذات صلاحيات كاملة ، كما هو في فرنسا بالمدن الكبرى والمناطق الساحلية ، القسم الثاني : وضم البلديات المختلطة ، ولقد وجدت ف المناطق التي يقل فيها تواجد الأوربيين ، وترتكز إدارة البلدية على هيئتين وهما : المتصرف والذي يخضع للسلطة الرئاسية للحاكم واللجنة البلدية يرأسها المتصرف مع عضوية عدد من المنتخبين من الفرنسيين وبعض الجزائريين .

القسم الثالث : وضم البلديات الأهلية ولقد تواجدت في مناطق الجنوب (الصحراء)

وبعض الأماكن الصعبة والنائية في الشمال ، وتميزت إدارة هذه البلديات بالطابع العسكري . يلاحظ أن نشؤ وتطور الإدارة المحلية والمؤسسات البلدية بالجزائر تتحكم فيه عدة عوامل منها التغيرات التي حدثت في النظام الفرنسي وتطور حركة الاستيطان والضغط الممارسة من طرف المعمرين ورد فعل المقاومة الجزائرية ، أما من حيث دور البلديات فإنها لم تقم بأي دور لخدمة مصالح الشعب الجزائري ، بل كانت أداة إدارية فقط ، تسعى لتلبية مصالح الأقلية الأوروبية

3- المجالس المحلية أثناء الثورة التحريرية :

فكر قادة الثورة بعد عامين من اندلاع ثورة أول نوفمبر 1954 في عقد مؤتمر الصومام سنة 1956 لتنظيم وهيكله الثورة ، ومن القرارات الهامة التي جاء بها هذا المؤتمر هو إنشاء تنظيم إقليمي للبلاد ، وخلق إدارة محلية خاصة بكل وحدة إقليمية ، حيث قسمت الجزائر إلى ستة ولايات وبدورها الولاية قسمت إلى مناطق والمناطق إلى نواحي والنواحي إلى تقسيمات ، وبذلك تجسد السلطة المحلية .

تأسس التنظيم الإداري للولاية على مبدأ القيادة الجماعية من خلال إنشاء مجلس للولاية مهامه موزعة على الشؤون السياسية والعسكرية والاتصال و الأخبار ، وهو مؤطر بهياكل ومكاتب و أجهزة إدارية .

أما المجالس الشعبية البلدية فقد أنشأتها قيادة الثورة لتأطير المدنيين وتنظيمهم وربطهم مباشرة بجيش وجبهة التحرير الوطني ، لقد غطت المجالس الشعبية أثناء الثورة كل الأرياف والقرى ، أصبحت تسيروها هيئة جماعية منتخبة يقودها رئيس يسمى شيخ البلدية يساعده مجلس بلدي ، تنوعت اختصاصات المجلس الشعبي البلدي من الإشراف على التعليم ومحو الأمية والشؤون الدينية ، إلى الشؤون المالية والتمويل وتنظيم شبكة الاستعلامات داخل القرى و الأحياء وأصبحت إدارة البلدية موازية للإدارة الاستعمارية (1).

4- الإدارة المحلية بعد الاستقلال :

بعد الاستقلال ورحيل المستعمر الفرنسي، تمت الهجرة الجماعية للإطارات الأوروبية عقب الاستقلال، ثم تقليص عدد البلديات لإمكانية إدارتها وتسييرها ، ولقد مر التنظيم الإداري للجماعات المحلية بعد الاستقلال بعدة مراحل ، كان أهمها صدور قانون رقم 08/09 المؤرخ في 12 رمضان عام 1410 الموافق ل04 أبريل 1990 المتعلق بالولاية وقانون القانون رقم 09/09 المؤرخ في 12 رمضان عام 1410 الموافق ل04 أبريل 1990 المتعلق بالبلدية .

1- الولاية :

الولاية " هي جماعة عمومية إقليمية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتشكل مقاطعة إدارية وتنشأ بقانون (2) ويعرفها القانون 09/90 والمتعلق بالجماعات المحلية بأنها "

(1) ناجي عبد النور، دور الإدارة في تقديم الخدمات العامة (تجربة بلديات الجزائر) ، موقع الدكتور بوحنية قوي ، <http://bouhania.com/mems.php?action:view> . 53 تاريخ الولوج 05-11-2012 .

(2) الشريف بن حيش ، التمويل المحلي وإشكالية العجز في ميزانية البلدية ، على الموقع الإلكتروني <http://bouhamia.com/mems.php?action;viewid:53> تاريخ الولوج 05-11-2012 .

جماعة عمومية إقليمية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتشكل مقاطعة إدارية للدولة " (1)

ولعل ما يعبر عن الإدارة الشعبية للمواطن في تسيير شؤون الولاية وتسييرها من طرف الممثلين المنتخبين لسكان الولاية إضافة إلى الوالي والجهاز التنفيذي المعين من طرف الإدارة المركزية .

تنشأ الولاية بقانون تصدره الهيئات الإدارية المركزية ، يحدد فيه اسم الولاية ومركزها الإداري وحدودها الإقليمية ، و لا يتم تعديل هذه الأخيرة إلا بموجب مرسوم يصدر بناء على تقدير وزير الداخلية وباقتراح من المجلس الشعبي الولائي (2) .

فالولاية كوحدة إدارية تتوفر فيها الشروط السابقة الذكر اللامركزية الإدارية ، حيث أنها تمتاز بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن باقي الهيئات الإدارية وهي كالتالي :

- الولاية عبارة عن مجموعة إدارية لامركزية إقليمية وليست مصلحة فنية أو مرفقة فقد منحت الاستقلال والشخصية المعنوية، ومنحت قسطا من سلطة الدولة على أساس إقليمي جغرافي وليس على أساس فني موضوعي .

- تعتبر الولاية همزة وصل بين ما تحتاج إليه الهيئات الإدارية المحلية من جهة ، وبين الهيئات الإدارية المركزية و من جهة أخرى فهي بذلك تعبر عن صورة النظام اللامركزي الإداري النسبي لا صورة اللامركزية المطلقة مثل البلدية .

- تعبر الولاية عن اللامركزية النسبية بصورة أوضح وتتجسد هذه الصورة التي تمتاز بها الولاية في كونها تتكون من جهازين جهاز منتخب من طرف المواطنين ، ويتجسد ذلك في

(1) قانون رقم 09/90 المؤرخ في 07/04/1990 والمتعلق بالولاية ص ص 52 ، 53 .

(2) موسى رحمانى ووسيلة السبتي، واقع الجماعات المحلية في ظل الإصلاحات المالية وأفاق التنمية المحلية ، الملتقى الدولي حول تسيير وتمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاق ، جامعة الحاج لخضر باتنة .

المجلس الشعبي الولائي ، وجهاز يعين من طرف الإدارة المركزية ويتمثل في الوالي والجهاز التنفيذي للولاية .

1-2- اختصاصات الولاية :

للمجلس الشعبي الولائي عدة اختصاصات تتوزع بين اختصاصات متعلقة بالجوانب الاقتصادية على المستوى الولائي وهي على النحو التالي :

1- **الاختصاصات العامة** : تتميز هذه الاختصاصات بكونها تشمل على جميع المهام التي يفضلها تمارس الولاية لمهامها ، مثل التداول الذي في الأمور المتصلة بالحياة العامة للولاية ، لذا فمن واجبات المجلس الشعبي الولائي متابعة هذه الأمور عن قرب و إسداد النصح و الإرشاد للسلطات الإدارية المركزية خاصة في المسائل السابقة الذكر ، ومراعاة تنفيذها إضافة إلى مشاركته مع الأجهزة الإدارية الأخرى للولاية المتمثلة في الهيئة التنفيذية الولائية بما فيها الوالي في إدارة و تسيير شؤون الولاية بما فيها الشؤون القانونية و الإدارية وتنظيم وحماية أملاك الدولة على مستوى الولاية .

ولكي يتسنى للمجلس الشعبي الولائي القيام بهذه المهام على أحسن وجه يقوم بإنشاء لجان متخصصة تابعة له ومكاتب دراسة متمكنة تسدي له الشورى في المسائل المختلفة بتقديمها للتقارير والتوصيات حول هذه المسائل .

2- **اختصاصات التجهيز والإنعاش الاقتصادي** : يدخل تحت غطاء هذا التخصص جميع العمليات التي يقوم بها المجلس الشعبي الولائي من اجل تحقيق عملية التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي مثل وضع الخطط والبرامج التنموية على المستوى الولائي والمشاركة في أداء وتحضير وتنفيذ البرامج والسياسات العامة الوطنية في المجال الاقتصادي .

وبهذا يقوم بانجاز العمليات الاقتصادية اللازمة وتشجيع الاستثمارات على المستوى الوطني ، ويناط بالمجلس الشعبي الولائي مهمة الاستشارة في بعض المسائل المتعلقة بالنشاطات الاقتصادية كالاستشارة في إعداد وتحضير الخطط العامة الوطنية وذلك عن طريق

تقديم الآراء والاقتراحات التي يراها أجدر بالمساهمة وبطريقة فعالة في تحقيق النهضة التنموية على المستوى الولائي لكونه الأقرب للواقع و الأعراف بخباياه من الهيئات والسلطات الإدارية المركزية .

وبهذا تكون الخطط التنموية المبرمجة على المستوى الوطني لكثير شمولية و قريبا من الواقع المعيشي .

إضافة إلى استشارة في إعداد وتنفيذ الميزانيات و إتمادات التجهيز والاستثمارات المخصصة للولاية ، يقوم المجلس بدور المشاركة في تنسيق النشاط الاقتصادي الذي تقوم به المؤسسات والهيئات العامة الوطنية لممارسة نشاطها في نطاق الحدود الإدارية والجغرافية للولاية (1).

3- الاختصاصات المتعلقة بالتنمية الزراعية : يقوم المجلس في إطار اختصاصه بكافة أوجه النشاطات الاقتصادية المتعلقة بالجانب الزراعي التي تهدف إلى تحقيق التنمية الفلاحية على المستوى الولائي ، لذا يقوم تشجيع كافة الاستثمارات الزراعية إلى إحداث تطور في المجال الفلاحي و إعداد وتهيئة المساحات والأراضي الزراعية و اتخاذ كل الإجراءات التي تساعد في تحقيق ذلك ، واتخاذ جميع التدابير الوقائية التي من شأنها المحافظة على الغطاء النباتي من كافة الأخطار المحدقة به من تصحر وانجراف ، إضافة إلى البحث عن الحلول المناسبة لإيجاد مصادر بديلة لسقي المحاصيل الزراعية في حالة تعرضها إلى الجفاف .

كما يساهم المجلس في اتخاذ التدابير و الإجراءات التي تساعد في زيادة الثروة الحيوانية.

4- اختصاص متعلق بالتنمية السياحية : وذلك بالعمل على ازدهار السياحة في الولاية بكل الوسائل حتى لو استدعى ذلك تسيير و إدارة بعض المرافق السياحية التي عجزت بعض البلديات عن إدارتها نتيجة لضعف الإمكانيات المالية لديها والمخصصة لهذا الجانب .

(1) موسى رحمانى ولىلى السبتي، المرجع السابق ، ص 4 .

2- البلدية :

" البلدية هي الجماعة الإقليمية الأساسية ، وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتحدث بموجب قانون، ولها إقليم واسم ومركز ويديرها مجلس منتخب هو المجلس الشعبي البلدي وهيئة تنفيذية (1)" أو هي المجموعة الإقليمية السياسية و الإدارية والاقتصادية والاجتماعية القاعدية ، وبالتالي تتمتع بنوع من الاستقلال في جميع المجالات ، كما لا تضع لنفسها نظاما خاصا بها إذن فهي بذلك محدودة فهي لامركزية إدارية مقيدة نوعا ما ، فالميثاق البلدي في الجزائر ينص على أن البلدية ليست أبدا نوعا من الجمهورية المستقلة التي تتمتع بسلطة التشريع في بعض الميادين المحفوظة أو المشطوبة من اختصاص السلطة المركزية ، وهناك من يعرفها على أنها عبارة عن شخص حكمي له حق التصرف بالأموال المنقولة وغير المنقولة ، وهي مكلفة بالأعمال العمرانية والصحية وتأمين الحاجات المدنية في المدن والقصبات ، وقيامها بإنشاء المنتزهات والساحات والمذابح والمجاري وإنارة البلدة وخصوصا أسواقها وشوارعها ، أما الأعمال الصحية فتشمل الخدمات المتعلقة بالحاجات المدنية مثل إنشاء الأسواق البلدية وتهيئتها بالإضافة إلى تأمين النظافة العامة (2).

ويعرفها القانون 08/90 بأنها : " الجماعة الإقليمية الأساسية وتتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي وتحدث بموجب قانون ، وللبلدية إقليم و إسم مركز " (3).
لقد جعل التشريع الجزائري من البلدية المحرك الأساسي للتنمية المحلية ، حيث توسعت مجالات تدخلها وصلاحياتها بشكل كبير كما هو مبين في المواد من 84 إلى 108 من القانون 08/90 حيث ندرك الحقل الواسع لتدخلها (1).

(1) الشريف بن حبيش على، التمويل المحلي و إشكالية العجز في ميزانية البلديات الموقع الالكتروني

https://bembebiche.cherif_maktoobblog.com

(2) محمد وليد العبادي، الإدارة المحلية وعلاقتها بالسلطة المركزية مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع والاشتهار 1998 ص 22 .

(3) قانون رقم 08/90/ المؤرخ في 07/04/1990 والمتعلق بالبلدية ، المادة 01 و 02 .

تستمد البلدية في النظام الإداري الجزائري سماتها من النموذجين الفرنسي واليوغسلافي حيث نجدها أخذت من الأسلوب الفرنسي مبدأ إقرار النظام الخاص الموحد والمطبق على كل البلديات ، إضافة إلى أنها استمدت منه مبدأ الوصاية الإدارية أي أن جميع البلديات تخضع للرقابة المركزية والتي تمارسها السلطة المركزية ، أما الأسلوب اليوغسلافي فإنها استمدت منه مبدأ تولي العمال بنفسهم مهمة تسيير وتولي جميع الأمور التي تصب في الصالح العام سواء الاقتصادية منها أو الاجتماعية .

4- اختصاصات المجلس الشعبي البلدي :

تتمثل اختصاصات المجلس الشعبي البلدي المصادقة على الميزانية التي يتم إعدادها من طرف الجهاز التنفيذي للبلدية ، وتتمثل الميزانية الأولية والميزانية الإضافية ، ويشرف المجلس الشعبي البلدي إدارة الأعمال الإدارية المتعلقة بأعمال البلدية ، وهي :

1- **التخطيط والتنظيم** : وذلك بإعداد المخططات الهندسية التي تنظم الشوارع والمباني والطرق والأسواق والساحات العامة والحدائق والمنتزهات ، وتنظيم تلك المباني بالشكل الذي يضفي جمالية على البلدية

2- **القيام بأعمال الرقابة والإشراف** : على المحلات التجارية والنوادي والمقاهي والفنادق وجميع المنشآت التي تقع ضمن حدودها الجغرافية ، وذلك لضمان أدائها المحدد لها قانونا والذي أنشئت من أجله .

3- **تقديم الخدمات العامة** : حيث يكلف المجلس الشعبي البلدي بتوفير الخدمات الأساسية مثل إيصال الكهرباء والماء وقنوات الصرف الصحية وصيانة المدارس وتهيئة المقابر .

4- **القيام بحملات التنظيم** : والإشراف على الحدائق والغابات .

5- **قبول الهبات والتبرعات** : وإعداد الحقوق لأصحابها وإقرار الصفقات الخاصة بالبلدية .

(1) - jhekamcha , « le processus de développement technique par les collectivités locales », Rvve IDARA ? VOLUME ,05N°1,1995,p12.

6- مساعدة الحماية المدنية : بجميع الوسائل المساعدة لها على مزاوله نشاطها ، إضافة إلى تسيير وضبط الجنائز والمقابر .

ومن بين الاختصاصات التي تقوم بها البلدية النشاطات التي تحمل الصبغة الاقتصادية والاجتماعية ، وخصص لها القانون 09/90 عدة مواد مثل إمكانية إقامة المشاريع الضرورية خاصة في مجال الصناعي والتجاري حيث نص صراحة على ذلك في المادة 135 ، والتي تنص على " أن المجلس الشعبي البلدي يعد ضمن حدود ثرواته والوسائل الموجودة تحت تصرف برنامجه للتجهيز المحلي ، يحدد وفقا لخطة التنمية الوطنية للأعمال الاقتصادية القادرة على تأمين التطور البلدي ، ويضع تصورا لسبل تحقيقها " .

وفي هذا الصدد يجب الاعتراف بأن عددا قليلا من البلديات لها القدرة الكافية على القيام بهاته المهام ، وذلك راجع أساسا إلى ضعف القدرات المالية لها إضافة إلى قلة أو غياب الوسائل والتجهيزات والكفاءات المهنية الكفيلة بتحقيق ذلك ، مما يستدعي تدخل الدولة لمساعدة المجالس الشعبية لتأمين إعداد وتنفيذ الخطط التنموية المبرمجة على مستواها، إضافة إلى منحها إعانات مالية .

وتقوم البلدية إضافة إلى مهمة التسيير بمهمة إيجاد الأموال اللازمة للقيام بخدمة المواطنين سواء بقيامها بمشاريع منتجة تعود عليها بمداويل مالية، أو بتكليف هيئات أخرى، بتسيير هذه المرافق لصالح البلدية وفي هذا الصدد يحدد القانون ستة قطاعات للنشاطات الممكنة للبلدية ، وهي على النحو التالي :

- في المجال الصناعي والحرف اليدوية :يمكن للمجلس أن يقيم مشروعا و أن يشارك في مشاريع خاصة تحمل الصبغة العامة أو النفع العام .
- في المجال الزراعي : يمكن تشجيع المجلس على إقامة مشاريع زراعية مثل إقامة التعاونية الزراعية والاستهلاكية .

• في مجال التوزيع والنقل : يمكن للبلدية أن تدير المرافق الموجودة ضمن حدودها و أن تشارك في كل مشروع من هذا النوع بالبلدية ، وفي حالة تسويق المنتجات تعمل البلدية وبعده طرق منها السماح بإقامة مخازن للبيع العامة أو إقامة تعاونيات استهلاكية ومؤسسات مكلفة بتسويق المنتجات التي تكون غالبا من احتكار الدولة كتسويق السلع الضرورية مثلا لسكر والقهوة والزيت .

• المجال السياحي : ويتمثل دور البلدية في هذا المجال في تشجيعها لكافة الأنشطة التي من شأنها دعم قطاع السياحة وتنميته على المستوى المحلي ..

ثانيا : خصائص الجماعات المحلية :

تتميز الجماعات المحلية بمجموعة من الخصائص ومن أهمها الاستقلال الإداري والمالي (1) :

1-الاستقلالية الإدارية : ينتج الاستقلال الإداري للجماعات المحلية من خلال الاعتراف بالشخصية المعنوية ، وهو ما أكدته لنا المادة الأولى من القانون 90-08 المؤرخ في 04-04-1990م (2) المتعلق بقانون البلدية ، فالاستقلال الإداري هو الذي يجعل من الأجهزة الإدارية المحلية تتمتع بكل السلطات اللازمة لممارسة نشاطها ، بحيث يتم توزيع الوظائف الدارية بين الحكومة المركزية والهيئات المحلية المستقلة ، وذلك وفقا لنظام رقابي يعتمد من طرف السلطات المركزية للدولة وتتمتع هذه الاستقلالية بعدة مزايا نذكر منها (3):

- تخفيف العبء عن الإدارة المركزية نظرا لكثرة وتعدد وظائفها .
- تجنب التباطؤ وتحقيق الإسراع في إصدار القرارات المتعلقة بالمصالح المحلية .
- تفهم أكثر وتكفل أحسن برغبات وحاجات المواطنين من الإدارة المركزية .
- تحقق مبدأ الديمقراطية عن طريق المشاركة المباشرة للمواطن في تسيير شؤونه العمومية والمحلية .

(1) لخضر مرغاد، الإيرادات العامة لجماعات المحلية ، المرجع السابق .

(2) القانون رقم 09/09 المؤرخ في 12 رمضان عام 1410 الموافق ل04أفريل 1990 المتعلق بالبلدية .

(3) عوايدي عمار ، مبدأ الديمقراطية الإدارية في الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1981 ، ص 246 .

2- الاستقلالية المالية للحاجات المحلية : بما أن الجماعات المحلية قد تمتعت بالشخصية المعنوية والاستقلال الإداري حسب ما ذكرنا سابقا ، فإنه سيكون سبب يوجب لها الاستقلال المالي أو الذمة المالية المستقلة ، وهذا يعني توفر للجماعات المحلية موارد مالية تكون ملكيتها للجماعات المحلية تمكنها من أداء الاختصاصات الموكلة لها ، وإشباع حاجات المواطنين في نطاق عملها ، وتتمتع بحق التملك للأموال الخاصة⁽¹⁾، و تنص المادة 60 من القانون 90-08 المؤرخ في 07-04-1990 م المتعلق بقانون البلدية بان يقوم المجلس الشعبي باسم البلدية وتحت رقابة المجلس بجميع الأعمال الخاصة بالمحافظة على الأموال والحقوق التي تتكون منها ثروة البلدية ، ومن نتائج هذه الاستقلالية المالية انه تستطيع الجماعات المحلية إدارة ميزانيتها بحرية في حدود ما تمليه عليها السياسة الاقتصادية تأثير على مجرى نمو النشاط الاقتصادي للدولة⁽²⁾.

ثالثا : أهداف الإدارة في الجماعات المحلية :

إن تطبيق أسلوب الإدارة المحلية في دولة ما يهدف إلى تحقيق عدة أهداف ، والتي تحدد أساليب تشكيل نظم الإدارة المحلية وهياكل بناءها، لأن تشكيل النظام لا يعدو أن يكون وسيلة لتحقيق الأهداف المرجوة التي اقتضت تطبيقه ، ومن جملة أهداف الإدارة المحلية نذكر ما يلي :

1- الأهداف السياسية : ترتبط بمقومات الإدارة المحلية و المتمثلة أساسا في مبدأ الانتخاب لرؤساء المجالس المحلية وأنماط العمل السياسي الذي يتبع هذا المبدأ ، وفي إطار تلك الأهداف يمكن ذكر الأهداف الفرعية التالية :

- التعددية : يقصد بالتعددية توزيع السلطة يف الدولة بين الجماعات والمصالح المتنوعة وتكون وظيفة الدولة في هذه الحالة التنسيق ووضع الحلول التوفيقية بين هذه الجماعات والمصالح التنافسية ، وتعتبر المجالس المحلية من بين أهم الجماعات التي تشارك الحكومة

(1) خالد سماره زعني، التمويل المحلي للوحدات الإدارية المحلية، شركة الشرق الأوسط للطباعة والنشر، عمان، 1985 ، ص 09 .

(2) لخضر مرغاد، الإيرادات العامة للجماعات المحلية ، المرجع السابق .

المركزية اختصاصاتها وسلطاتها ، فالتعددية في صنع القرارات تتيح للوحدات المحلية نفوذا قويا في المشاركة في صنع السياسات في ميادين مهمة كالتعليم والصحة و الإسكان والثقافة و الأمن وغيرها .

• **الديمقراطية:** تعتبر الديمقراطية احد الأهداف الرئيسية التي يسعى إلى تحقيقها نظام الإدارة المحلية ، تلك الديمقراطية التي تتمثل في حرية المجتمعات المحلية في انتخاب مجالسها ولعل ممارسة الديمقراطية على هذا النحو تساعد على تحقيق ما يلي (1) :

إن ممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي تدفع المواطن إلى الاهتمام بالشؤون العامة وتوثيق صلته بالحكومة كما أن تلك الممارسة تنمي الشعور لدى الأفراد بالدور الذي يؤدونه اتجاه طلباتهم ، وهذا الشعور من شأنه أن يرفع كرامتهم ويزيد في تحسيسهم بحقوقهم الوطنية وواجباتهم القومية .

تسمح الإدارة المحلية بتحقيق التنمية السياسية من خلال تقوية الفهم السياسي لدى المواطن وتمكينه من التمييز بين الشعارات والبرامج الممكنة لاختيار التكافؤ منها ومناقشة القضايا المهمة مثل إيرادات ونفقات الميزانية المحلية والتخطيط المستقبلي .

تتيح فرصة لتدريب القيادات و إعدادها لشغل مناصب سياسية أعلى في المجالين التشريعي والتنفيذي على مستوى القومي (2).

كما أن نظام الإدارة المحلية يعزز الديمقراطية والمشاركة من خلال الاختيار الحر لممثلي السكان على المستوى المحلي عن طريق الانتخابات ، بما يكرس مبدأ حكم الناس لأنفسهم وتدريب السكان المحليين مما يكسبهم خبرة في إدارة الشأن العام ، مما يؤدي إلى تعزيز الوحدة

(1) عبد الرزاق الشخلي ، الإدارة المحلية دراسة مقارنة ، مرجع سابق ، ص 22 .

(2) احمد بالجيلالي ، " إشكالية عجز ميزانية البلديات " ، مذكرة ماجستير ، قسم تسيير المالية ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة تلمسان ، 2010 ، ص 17 .

الوطنية وتحقيق التكامل القومي ويحد من احتكار جهات سياسية معينة للعمل السياسي وتقوية البناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة⁽¹⁾.

2- الأهداف الإدارية : إن تطبيق اللامركزية في اتخاذ القرارات في الشؤون المحلية يحقق السرعة والدقة والكفاءة في الاستجابة لمتطلبات واحتياجات السكان المحليين كما يحقق الكفاءة في تزويد المناطق والأقاليم بالخدمات العامة لأنه بخلاف النمط المركزي في الإدارة فهو يتميز بخاصية الحساسية أي تأثره بأداء وانتقادات السكان المحليين .

ويمكن تلخيص الأهداف الإدارية للإدارة المحلية فيما يلي :

- النهوض بمستوي الخدمات وأدائها في المجتمعات المحلية .
- التخفيف من أعباء الأجهزة الإدارية المركزية والحد من ظاهرة التضخم التي منيت بها تنظيمات الأجهزة الإدارية في ظل الأسلوب المركزي .
- إتاحة فرصة تجريبية نظم إدارية مختلفة على مستوى ضيق ومحدود لبحث مدى إمكانية تعميمها في ضوء النتائج في دائرة الدولة المتسعة⁽²⁾ .

كما أنها تساهم في تحقيق الكفاءة الإدارية خاصة في النواحي الاقتصادية الملحة والتي غالبا ما تكون على جدول أولويات الشأن المحلي، والقضاء على بيروقراطية الإدارات المركزية الحكومية ، وخلق جو من التنافس بين مختلف الجماعات المحلية واستفادتها من تجارب بعضها البعض⁽³⁾ .

3- الأهداف الاجتماعية : يمثل نظام الإدارة المحلية فرصة حقيقية لتحقيق جملة من الأهداف الاجتماعية نذكر منها :

(1) محمد محمود الطعامة وسمير محمد عبد الوهاب ، الحكم المحلي في الوطن العربي واتجاهات التطوير، الأردن، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 2005 ، ص 20 .

(2) خالد ممدوح ، البلديات والمحليات في ظل الأدوار الجديدة للحكومة ، القاهرة المنظمة العربية للتنمية ، 2009 ، ص 280 .

(3) محمد محمود الطعامة وسمير محمد عبد الوهاب ، الحكم المحلي في الوطن العربي واتجاهات التطوير ، مرجع سابق ص 15، ص 16 .

• تحقيق رغبات واحتياجات السكان المحليين من الخدمات المحلية ، بما يتفق مع ظروفهم وأولوياتهم ، حيث أن وجود مجلس محلي في رقعة جغرافية محددة يشعر بمسؤولية اجتماعية اتجاه المواطنين ، إذا لابد أن ينعكس ذلك على زيادة المستوى الاقتصادي والاجتماعي لهم وارتفاع مستوى الصحة و التعليم والحد من تلوث البيئة ، والحصول على الخدمات المحلية بيسر وسهولة .

• شعور الفرد داخل المجتمعات المحلية بأهمية في التأثير على صناعة وتنفيذ القرارات المحلية مما يعزز على صناعة و تنفيذ القرارات المحلية مما يعزز ثقته بنفسه ، ويزيد من ارتباطه بالمجتمع المحلي الذي ينتمي إليه ، وهي خطوط أولى نحو تطوير روح المواطنة الحرة(1) .

كما تساهم الجماعات المحلية في ربط الحكومة المركزية بقاعدتها الشعبية ، وهو ما ينعكس إيجابا على السكان المحليين وتلبية حاجاتهم الاقتصادية ، كما تساهم في ترسيخ الثقة في المواطن واحترام رغباته في المشاركة في إدارة الشأن العام ، كما تنمي الإحساس بالانتماء للوطن لدى المواطنين(2) .

رابعا : نظام الجماعات المحلية في الإدارة الجزائرية : تعتبر الجماعات المحلية شخصيات معنوية تمثيلية مثل البلدية والولاية أو المصالح اللامركزية كالمديريات القطاعية التي تتكفل بتسيير وتطوير قطاع معين كالبناء والسكن والصحة والتربية والنقل والاتصالات ، كما أن هذه المصالح امتداد للسلطة المركزية على المستوى المحلي(3) .

أ- **الولاية :** إن الولاية هي وحدة ومجموعة إدارية لامركزية وإقليمية وجغرافية منحت الاستقلالية والشخصية المعنوية كما منحت أيضا قسطا من سلطة الدولة على أساس إقليمي جغرافي بالأساس وليس على أساس فني أو موضوعي .

(1) احمد الجيلالي ، " إشكالية عجز ميزانية البلديات " ، مرجع سابق ، ص 21.

(2) محمد محمود الطعمنة وسمير عبد الوهاب، الحكم المحلي في الوطن العربي واتجاهات التطوير، مرجع سابق ، ص 16.

(3) عبد الحميد قرفي ، الإدارة الجزائرية مقارنة سيولوجية، الجزائر، دار الفجر للنشر والتوزيع 2008 ، ص 72 .

تعد الولاية همزة وصل بين الحاجات والمصالح و المقتضيات المنجزة عن مصالح الدولة ككل واحتياجات المصلحة العامة في الدولة⁽¹⁾.

كما تعتبر الولاية مقاطعة متميزة وتتمتع بمكانة خاصة في النظام المؤسساتي للدولة ، وهي عماد تدخل هذه الأخيرة في مختلف مجالات الحياة المحلية .

والولاية عي " المؤسسة الوعاء " التي تلنقي فيها السلطة اللامركزية pouvoir décentralisé والسلطة pouvoir déconcentrie ومن تم التمايز والفعالية ، التي تجعل من الولاية أنجع مراكز القرارات التي تستجيب لانشغالات المواطن وتحقيق الانجاز الفعلي لمشاريع الدولة، والولاية تجمع الفاعلين التاليين، المجلس الشعبي الولائي والوالي والمجلس التنفيذي⁽²⁾.

ب- البلدية : البلدية عبارة عن جهاز تخطيطي له صلاحيات تنفيذية لمشروعات تنموية ، كما انه أداة لتحريك المجتمع بالإضافة إلى توفير البيئة الصحية التي تساعد المواطنين على استثمار مواردهم وطاقاتهم للمشاركة في العملية التنموية في المدى القصير وعلى المدى الطويل⁽³⁾.

فالملاحظ من خلال هذا التعريف أن البلدية في عصرنا الحالي أصبحت تقوم بمهام جسيمة ، لاسيما في مجال التنمية المحلية كأعمال التخطيط وإجراءات التنمية ، كما أنها تشكل المكان المناسب الذي يمكن للمواطنين من خلال مشاركة الدولة معها في تحقيق أهداف التنمية ببلديتهم .

فالبلدية في الجزائر وفي معظم الدول الأخرى هي اقرب الهيئات الرسمية إلى المواطنين ، حيث تعايش مشاكلهم اليومية وتعمل تلبية حاجاتهم الاجتماعية والاقتصادية...الخ، وفي إطار الصلاحيات والاختصاصات التي يخولها لها القانون.

(1) عمار عوايدي ، القانون الإداري ، ط 3 ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2005 ، ص 252.

(2) عبد الحميد قرفي ، الإدارة الجزائرية ، مقارنة سيولوجية ، مرجع سابق ، ص 81.

(3) إسحاق يعقوب القطب ، " التطوير الإداري للمدن العربية " ، مجلة المدينة العربية ، الكويت، العدد 10 أكتوبر 1983 ص 9 .

تدار البلدية في الجزائر من طرف المجلس الشعبي البلدي ورئيسه ، الذي يمثل الهيئة الشعبية التي تسهر على السير الحسن لشؤون البلدية .

خامسا: مبادئ إدارة الجماعات المحلية في الجزائر :

هناك مبادئ أساسية يرتكز عليها نظام الإدارة المحلية ، والتي تعد أساسا نظام اللامركزية الإدارية، فوجود هيئات إقليمية أو محلية تباشرها يعهد إليها من وظائف لا يكفي لقيام نظام الإدارة المحلية و إنما يجب أن تكون هذه الهيئات مستقلة عن الحكومة المركزية والوحدات المحلية وهو مبدأ الرقابة الإدارية على الهيئات المحلية .

1: الاستقلالية الإدارية :

بدرجة استقلالية الجماعات المحلية عن الحكومة المركزية في تسيير شؤونها وطبيعة تلك الاستقلالية من حيث كونها استقلالية إدارية بحتة ، كما هو الشأن في الدول الموحدة ، أو تعددها إلى مجالات التشريع والتنفيذ وهو ما يعطيها شكل الاستقلالية السياسية وهو شأن الحكم المحلي في الدول الفيدرالية أو في الأقاليم المستقلة ذاتيا⁽¹⁾.

ويتحقق استقلالية الهيئات المحلية بتقنين وتوزيع سلطات وامتيازات الوظيفة الإدارية المركزية والسلطات الإدارية اللامركزية⁽²⁾، وذلك بتشكيل إدارة محلية مستقلة عن السلطات الإدارية المركزية لتقوم بإدارة المصالح المحلية الإقليمية أو المصلحية ، ويتحقق الاستقلال الإداري بوجود نظام قانوني يتمثل في منحها الشخصية المعنوية وسلطة البث النهائي في اتخاذ

(1) عبد الرزاق الشبخلي ، العلاقة بين الحكومة المركزية والإدارات المحلية ، دراسة مقارنة

https://www.shat-harat.net/jeanbevna_vdauby,jeamfrancoisais_auby,dvoitdescollectivitiéslocale,presses . بتاريخ 03-02-2013 الساعة 21:16 .

(2) vnivarsitai vee de France , septe m bve , 1990, p : 42 .

القرارات المتصلة بالمصالح المحلية ، وكذا بالانتخاب لأنه يحقق استقلال أعضاء الهيئة المحلية ويجسد مبدأ ديمقراطية الإدارة (1).

- **وجود مصالح محلية متميزة عن المصالح الوطنية** : يرجع سبب و مبدأ قيام النظام اللامركزي إلى وجود مصالح أو شؤون محلية تمثل في ذلك التضامن الذي يعبر عن اهتمامات و احتياجات سكان الإقليم أو جهة معينة من الدولة تختلف تختلف عن الإحتياجات والمصالح والشؤون الوطنية العامة والمشاركة بين جميع المواطنين بالدولة (4) وجود مصالح محلية تهتم سكان الوحدة المحلية متميزة عن المصالح الوطنية التي تهتم جميع سكان الدولة ، وجود مجالس محلية منتخبة بالكامل أو في غالبيتها تتولي إدارة شؤون الوحدة المحلية وعلى نحو مستقل عن السلطة المركزية، وأن تباشر هذه المجالس اختصاصاتها تحت إشراف و رقابة الحكومة المركزية أو ما يسمى بالوصاية الإدارية .

فإلى جانب الحاجيات القومية العامة التي تهتم جميع المواطنين في الدولة كحاجات الأمن والدفاع و القضاء وغيرها من الحاجات المحلية التي تهتم سكان الأقاليم ، ما يسحق تخصيص أنظمة قانونية خاصة بها ، و ما يستلزم بالضرورة منح المجالس والهيئات المحلية التي تشرف على تلبيتها الشخصية والمعنوية المستقلة تمكينا لها من الوفاء بهذه الاحتياجات وخدمة سكان الوحدات المحلية على نحو مرض (2) .

- **إنشاء و قيام أجهزة محلية مستقلة ومنتخبة** : يرتكز نظام الإدارة المحلية على وجود وحدات إدارية مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية ضمن نطاق جغرافي معين في إقليم الدولة على أن تكون هذه الوحدات ومن أمثلتها المحافظات والمدن المستقلة عن أشخاص منشئها

(1) فريدة مزياي، " المجالس المحلية في ظل نظام التعددية السابقة في التشريع الجزائري "، مذكرة دكتوراه في القانون، كلية الحقوق، جامعة منتوري قسنطينة ، 2005 ، ص 9.

(4) محمد الصغير بعلي ، القانون الإداري التنظيم الإداري النشاط الإداري ، عناية دار العلوم للنشر والتوزيع ، 2009 ، ص63.

(2) محمد على الخلايلية ، الإدارة المحلية وتطبيقاتها في كل من الأردن وبريطانيا وفرنسا ، عمان ، دار القافة للنشر والتوزيع ، ص

2009 ، ص 46 .

و ممثليها على أن تقوم هذه الوحدات الإدارية بالإشراف على المرافق المحلية الإقليمية ومباشرتها بدلا من الحكومة المركزية (1)

من أركان النظام اللامركزي الإداري وجود مجالس محلية منتخبة تتولى إدارة الشؤون المحلية و تتمتع بنوع من الاستقلال في مواجهة الإدارة المركزية ، والاستقلال في اختصاصاتها وفي إنشاء و إدارة و الإشراف على المرافق المحلية داخل حدود الوحدة المحلية التي يمثلها وان تكون لديه القدرة الذاتية ماليا و إداريا للقيام بالواجبات الموكلة إليه .

ولعل من أهم العوامل التي تضمن استقلال المجالس المحلية على النحو أن يتم أولا منح هذه المجالس الشخصية الاعتبارية ، التي تضمن لها الاستقلال المالي و الإداري وان يتم الأخذ بأسلوب الانتخاب بدلا من التعيين كطريقة لتشكيلها (2) .

- الشخصية المعنوية : الشخص المعنوي هو مجموعة من الأشخاص والأفراد أو مجموعة من الأموال (أشياء) تتكاثف وتتعاون أو ترصد لتحقيق غرض أو هدف مشروع بموجب اكتساب الشخصية القانونية ، أي القدرة أو المكنة على اكتساب الحقوق droit، وبالمقابل تحمل الالتزامات obligation ، ومن ثم فالشخصية المعنوية تعتبر السند القانوني لتوزيع الوظيفة الإدارية بالدولة من خلال إعطاء بعض الأجهزة الاستقلال القانوني حتى تتمكن من القيام بنشاطاتها بما يترتب عن ذلك من حقوق ومن التزامات وتحمل المسؤولية.

إن إضفاء الشخصية المعنوية العامة على الهيئات المحلية يحقق لها قدرا من الحرية في التصرف ويدعم الاستقلال الذي يجب أن يتمتع به في مواجهة السلطة المركزية، و أدى هذا إلى تأكيد الشخصية المعنوية للوحدات المحلية من الناحية الفقهية والقانونية (3) .

(1) خالد ممدوح ، البلديات والمحليات في ظل الدوار الجديدة للحكومة ، مرجع سابق ، ص 288.

(2) محمد على الخيالية ، الإدارة المحلية وتطبيقاتها في كل من الأردن وبريطانيا وفرنسا ، مرجع سابق ، ص 49.

(3) محمد الصغير بعلي، قانون الإدارة المحلية ، عنابه ، دار العلوم للنشر والتوزيع ، 2004 ، ص 16.

تشكيل المجالس المحلية بأسلوب الانتخاب : لا ينبغي أن تمنح المجالس المحلية الشخصية الاعتبارية لضمان استقلالها بل لابد من الأخذ بالانتخاب كطريقة لتشكيل هذا المجالس أو غالبيتها على الأقل، ذلك أن نظام الإدارة المحلية لا يهدف فقط إلى تحقيق أهداف إدارية وتقديم الخدمات للمواطنين بصورة جيدة فحسب ولكنه في الوقت ذاته يهدف إلى تحقيق أهداف سياسية تتمثل في ترسيخ النهج الديمقراطي والسماح للمواطنين أن ينتخبوا من يمثلهم على المستوى المحلي .

إن تشكيل المجالس المحلية بأسلوب الانتخاب من شأنه أن يجعل من استقلال المجالس المحلية أمرا واقعا وملموسا ذلك لان الأعضاء المعينين عن طريق السلطة المركزية سيكونون تابعين لها بصورة أو بأخرى سيصبحون في وضع لا يختلف عن كثيرا عن وضع ممثلي الحكومة المركزية في الأقاليم (الحكام الإداريين ومدراء الدوائر المختلفة) ، وهذا ما يتناقض مع مسألة الاستقلال كركن من أركان الإدارة المحلية (1).

2 : الاستقلالية المالية :

لعل الاستقلالية المالية للهيئات المحلية يصاحب الاعتراف بالشخصية المعنوية وبالاعتراف بالاختصاصات و الأعمال التي تقوم بها الهيئات المحلية في إطار مبدأ اللامركزية الإدارية ، فالاستقلالية المالية تمكن الوحدات المحلية من تمويل و تأدية اختصاصاتها على أكمل وجه .

أ- تعريف الاستقلالية المالية : تتصرف لفظة استقلالية autonomie المشتقة من اليونانية إلى autonmia-autonomos " من سير ذاتيا بواسطة قوانينه الخاصة " (2).
" والاستقلالية المالية في مفهومها العام ، تتمثل في الوسائل المالية التي توضع تحت تصرف الجماعات المحلية : وهناك من يراها حجر الزاوية الذي تقوم عليه اللامركزية "

(1) محمد على الخلايلية ، الإدارة المحلية وتطبيقاتها في كل من الأردن وبريطانيا وفرنسا ، مرجع سابق ، ص51-53.

(2) مسعود شيهوب ، " مدى تكيف الإدارة المحلية الجزائرية مع الحقائق الوطنية الجديدة " مجلة مجلس الأمة ، الجزائر ، العدد 2002،03 ص31.

من البديهي القول أن الاستقلال الإداري للإدارة المحلية يقتضي بان يصاحبه استقلال مالي يؤكد المسؤولية المالية للمواطنين و إسهامهم في ميزانية إدارتهم المحلية وتمويلها بما تحتاجه من أموال بالقدر الذي تقدمه من خدمات .

إن الاستقلال المالي للوحدات المحلية برصي إلى تحقيق الديمقراطية واللامركزية في تسيير شؤونها ويسمح لها بالقيام بالنشاطات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من اجل تلبية حاجيات سكان الأقاليم وتحريك عجلة التنمية المحلية⁽¹⁾، ولتحقيق هذا الاستقلال يقتضي الأمر ضرورة تمتع الوحدات المحلية بموارد مالية محلية مستقلة ومنفصلة عن موارد الدولة وذلك من اجل دعم استقلالها الإداري ، فاستقلال الوحدات المحلية ماليا يكون بالضرورة استقلالها الإداري ، لان الاستقلال المالي يعني ذمة مالية منفصلة عن ذمة الدولة وبالتالي منحها حرية اكبر في إنفاق أموالها⁽²⁾.

ب- الفوائد الاقتصادية للاستقلالية المالية :

قد تتشابه المبررات الاقتصادية والسياسية وكذا الاجتماعية لكل من الاستقلالية المالية والاستقلالية المحلية ، فحسب البروفيسور " henru tuilkens " مهما امتلكت السلطة المركزية من علماء و مفكرين لن يتمكنوا بالإلمام بتفاصيل شعب كبير .

تعاني كل من الاستقلالية المالية و اللامركزية محور اهتمام عدد من المفكرين من بينهم " vichardmusgrave " سنة 1959 في كتابه " نظرية المالية العامة " حيث قام بتلخيص الفوائد الاقتصادية للاستقلالية المالية نوجز فيها ما يلي :

- تؤخذ بعين الاعتبار الفروق بين الاختيارات التي تؤسس على المستوى المحلي بالنسبة إلى الخدمات والتجهيزات ، والتي يجب أن تحترم بحس الأوليات ، وعليه يمكن اعتبار الاستقلالية عامل لتكريس الديمقراطية .

(1) stephanie darmary, finances publiques, galinoed iteur, paris,2006,p107.

(2) عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي والتنمية المحلية ، مصر في الدار الجامعية ، بالإسكندرية ، مصر ، 2001، ص 53.

- تساعد على التكيف حسب الظروف المحلية لإنتاج الخدمات والمعدات .
- تفيد من تقليل تكلفة الحصول على معلومات (معرفة الاحتياجات وشروط إشباعها) والحرص على لتسيير بفعالية بتوضيح المسؤوليات للمواطنين والمكلفين بالضريبة وتمكينهم من معرفة مستوى النفقات من اجل فهم واضح لتكلفة الخدمات وبالتالي زيادة الشفافية⁽¹⁾ .

فان الموارد المالية تعد عاملا أساسيا في تحقيق استقلال الهيئات المحلية بالمال الذي تستطيع أن تقوم بالأعباء الملقاة على عاتقها وتقوم بتنفيذ المشروعات الواجبة واللازمة ، وفي حالة عدم توافر الموارد المالية المستقلة لا تستطيع الهيئات المحلية ممارسة الصلاحيات المنوطة بها⁽²⁾ ، حيث يرتبط استقلال الهيئات الإدارية المحلية في مباشرة صلاحيتها ارتباطا وثيقا بمواردها المالية فيزداد الاستقلال قوة وضعف من الناحية العملية وفقا لزيادة الوارد أو قلتها⁽³⁾.

3 : الرقابة الإدارية :

الاعتراف بوجود مصالح محلية متميزة يفرض وجود أجهزة محلية منتخبة ومستقلة لإدارة المصالح و الشؤون المحلية ، غير أن ذلك الاستقلال ليس مطلقا مما يستلزم قيام علاقة بين الإدارة المركزية و وحدات الإدارة المحلية في صورة رقابة أو وصاية إدارية .

أ-تعريف الرقابة الإدارية : يرى بعض الفقهاء أن مصطلح الرقابة الإدارية ، أفضل من مصطلح الوصاية الإدارية ، لان هذه التسمية لا تعبر عن المقصود بها نظرا للاختلاف الجوهرى بين نظام الرقابة الإدارية ونظام الوصاية الإدارية ، الموجود أصلا في القانون

(1) ياقوت قديد ، الاستقلالية المالية للجماعات المحلية " دراسة حالة بالبلديات " ، مذكرة ماجستير ، تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ، جامعة ابن بكر العابد تلمسان، 2010-2011، ص 17،76 .

(2) محمد نور عبد الرزاق ، نظرية الحكم المحلي وتطبيقاتها في الدول العالم المعاصرة ، مصر ، منشأة المعارف الإسكندرية ، 1975، ص 13.

(3) فؤاد العطار ، القانون الإداري ، ط3، القاهرة ، دار النهضة العربية ، 1976، ص 180 .

الخاص والقائم على أساس نقص الأهلية ، لان الهيئات والوحدات اللامركزية تتميز بالشخصية القانونية وهي بذلك تكون مؤهلة لاكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات .

بينما يرى جانب آخر من الفقه انه يمكن الاحتفاظ بمصطلح الوصاية الإدارية على اعتبار أن القانون الإداري قد استعار كثيرا من مصطلحات القانون الخاص ولكنها اكتسبت من القانون الإداري معني مغاير مثل العقود الإدارية والمسؤولية الإدارية وغيرها من المفاهيم .

وإزاء هذا الاختلاف فان مصطلح الرقابة الإدارية هو الأجدر على وصف العلاقة بين السلطة المركزية والهيئات المحلية ن والهدف من تقدير هذه السلطة للهيئات المركزية بالعاصمة هو ضمان وحدة الدولة إداريا وسياسيا باعتبار أن السلطة المركزية تسعى لتغليب المصالح القومية على المصالح الملية عند تعارضها ، وتحقيق المصلحة العامة والتنسيق الإداري بين الهيئات اللامركزية على مستوى الدولة ، إضافة للمسائل المالية حيث يجوز مراجعة الأعمال المالية للوحدات الإدارية للتأكد من اتفاقها مع خطط التنمية على المستويين القومي والمحلي وحماية المواطنين من احتمال تعسف السلطات الإدارية المحلية اتجاههم كإرهاقهم بأعباء مالية كبيرة أو المساس بحقوقهم وحررياتهم⁽¹⁾.

ب-أنواع الرقابة على الوحدات المحلية :

يمكننا حصر أنواع الرقابة التي تمكن أن تمارسها على الوحدات المحلية فيما يلي:

- الرقابة (الوصاية) الإدارية : وهي من اختصاص السلطة التنفيذية والهدف منها التأكد من حسن الخدمات المحلية ودعم وحدة الدولة الإدارية، و يتخذ هذا النوع من الرقابة ثلاث صور نوضحها فيما يلي:

❖ الرقابة على الهيئات ذاتها : من اختصاص القانون المنشأ للوحدات الإدارية المحلية إن

يخول السلطات الإدارية المركزية سلطة إيقاف وحل أجهزة و هيئات الإدارة المركزية دون

المساس بوجود الشخصية المعنوية لتلك الإدارة .

(1) وسيلة السبتي : " تمويل التنمية المحلية في إطار صندوق الجنوب ، دراسة واقع المشاريع التنموية في ولاية بسكرة " ، مذكرة ماجستير ، تخصص نقود وتمويل ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2004-2005 ، ص 16.

- **الإيقاف** : يمكن للإدارة المركزية طبقا للشروط و الإجراءات القانونية أن تعتمد إلى إيقاف وتعطيل نشاط وسير أعمال مجلس أو هيئة معينة مؤقتا طيلة فترة محددة شهر مثلا لاعتبارات معينة تستند إلى مبدأ الملائمة .
- **الحل** : يخول القانون لسلطة الوصاية أن تقوم بالحل و الإزالة و الإنهاء الدائم لهيئة من هيئات الإدارة المحلية (المجلس المنتخب)، وهو اخطر مظاهر الوصاية أو الرقابة الإدارية لمساسه لمبدأ الديمقراطية والاختيار الشعبي ، مما يستلزم إحاطته بحملة من القيود والشروط حفاظا على استقلال الوحدات المحلية .
- ❖ **الرقابة على الأشخاص** : تمارس السلطة الوصية على رقابتها لأشخاص معينين بالوحدات اللامركزية كما لها الحق أيضا وفق إجراءات معينة ممارسة وصايتها الإدارية على الأشخاص المنتخبين ، تتمثل مظاهر الرقابة الإدارية على الأشخاص القائمين على الهيئات المحلية في :
 - توقيف عضو بهيئات الإدارة المركزية لمدة محددة عن ممارسة المهام (شهر مثلا) .
 - الإقالة لأسباب عملية كتولي العضو المنتخب لمهام إدارية في جهة أخرى .
 - العزل أو الطرد أو الفصل بسبب إدانته لارتكاب أعمال مخالفة للقانون (الجرائم)⁽¹⁾.
- ❖ **الرقابة على الأعمال** : و تتخذ هذه الرقابة بدورها الأشكال التالية :
- **التصديق و الإلغاء** : تنص القوانين المتعلقة بالإدارة اللامركزية على أن قرارات ومداومات وتصرفات تلك الإدارة باطلاع السلطة الوصية عليها قبل تنفيذها ، وذلك يهدف إلى مراقبة مدى مشروعيتها و ملائمتها و بالتالي التصديق عليها أو إلغاؤها وفقا للأوضاع و الإجراءات و الكيفيات التي يحددها القانون .

(1) سهام شباب : إشكالية تسيير الموارد المالية للبلديات الجزائرية ، دراسة تطبيقية " ، مرجع سابق ، ص 32-33.

- **الحلول :** يمكن في حالات معينة للسلطة الوصية أن تحل مكان ومحل الإدارة المحلية للقيام بتصرفات و أعمال هي أصلا من صلاحيات واختصاصات هذه الأخيرة ، ويتم هذا الإجراء عند امتناع الإدارة المحلية القيام باختصاصاتها رغم اعذارها وتبنيها للقيام بها .
- **الرقابة التشريعية :** تنشأ الوحدات المحلية بواسطة السلطة التشريعية ، فالأمر يستلزم دائما في حالة إنشائها و إلغاء الوحدات المحلية إصدار قانون من السلطة المختصة و أحيانا فانها لا تحل إلا بقانون ، لذا فالبرلمان باعتباره صاحب السلطة التشريعية في الدلو فانه يختص بممارسة الرقابة على هذه الهيئات قصد التأكد من أن الأجهزة المحلية تمارس اختصاصاتها التي ارتبط القانون القيام بها .
- وتستخدم السلطة التشريعية في ذلك وسائل مختلفة كتشكيل لجان للبحث وتقصي الحقائق حول موضوع معين، وهذه اللجان يحق لها دعوة أعضاء الهيئات المحلية و موظفيها لاستجوابهم ومناقشتهم، أو توجيه الأسئلة والاستجابات للوزير المختص بالإدارة المحلية فيما يتعلق بمشكلات النظام المحلي و أوجه القصور ومستوى الخدمات ومدى كفاءتها .
- كما قد تظهر أحيانا بالرقابة السياسية نظرا لممارستها من اعلي سلطة سياسية داخل الدولة.
- **الرقابة القضائية :** تعتبر الوحدات المحلية ضيقة القوانين والواجبات التي تمارس الهيئات المحلية أعمالها وفقا لهذه القوانين و أن لاتسئ استعمال سلطاتها أو تتجاوز حدودها و إلا كانت تصرفاتها غير مشروعة و عرضة للطعن أمام القضاء ، فالقضاء هنا بمثابة الحكم بين الإدارة المركزية والإدارة المحلية، فهو ينظر في القضايا التي ترفعها الإدارة المحلية ضد الإدارة المركزية مطالبة بإلغاء القرارات التي تراها مجحفة ومخالفة للقانون (1).
- وكذلك ينظر في القضايا التي تطلب فيها الإدارة المركزية أو الأفراد إلغاء القرارات الصادرة عن الإدارة المحلية إذ كانت مخالفة للقانون .

(1) سهام شباب : " إشكالية تسيير الموارد المالية للبلديات الجزائرية دراسة تطبيقية " ، مرجع سابق، ص34.

• **الرقابة المالية :** رقابة الأموال هي أكثر صور الرقابة فاعلية، فمن هذه الرقابة يمتد إشراف الحكومة إلى كافة أنشطة الهيئات المحلية، و تتخذ هذه الرقابة عدة أشكال أهمها التصديق على القرض ومنح الإعلانات و التفتيش المالي (1).

• **الرقابة الشعبية :** يمارس السكان في الوحدة المحلية الرقابة على المجالس المحلية للتأكد من قيام الأعضاء والموظفين فيها بالإعمال الموكلة إليهم بكفاءة وفعالية، وتختلف صور هذه الرقابة باختلاف نظم الإدارة المحلية الطبقة في الدول، فقد يكون لسكان الوحدة المحلية الحق في قبول أو رفض بعض قرارات المجلس المحلي قبل تنفيذها مثل عقد القروض كما في أمريكا و إيطاليا أو تعديل حدود المجلس المحلي كما هو الحال بفرنسا (2) ، وقد يكون لهؤلاء السكان الحق في عزل الأعضاء إذا ما ثبت لهم عدم قدرتهم على الأداء الجيد أو فسادهم، أو قد تكون الرقابة الشعبية بالسماح للسكان المحليين بحضور اجتماعات المجلس المحلي، ووجوب عرض جداول أعمالها قبل عقدها بفترة زمنية معقولة، وكذلك حق تقديمهم السكان للشكاوي والانتقادات و الاقتراحات للمجلس المحلي .

هذا بالإضافة إلى دور الرقابة التي تمارسها الصحافة و أجهزة الإعلام المختلفة والتي تعتبر من أهم وسائل التعبير عن آراء المواطنين في النظم الديمقراطية حيث أصبحت الصحافة أداة الرأي العام القومي والمحلي في التعبير عن احتياجات المواطنين فمن خلالها يستطيع الرأي العام المحلي أن يؤثر على أعضاء المجالس المحلية وعلى أعمالهم وتوجيههم من خلال النقد وكشف الخطأ عن الصواب (3) .

سادسا : الجماعات المحلية ودورها في التنمية :

(1) سهام شباب : " إشكالية تسيير الموارد المالية للبلديات الجزائرية ، دراسة تطبيقية " ، مرجع سابق ،ص34.

(2) خالد سماره الزغيبي : تشكيل المجالس المحلية وأثره على كفاءتها في نظم الإدارة المحلية، عمان ، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1993، ص 41.

(3) سهام شباب : " إشكالية الموارد المالية للبلديات الجزائرية ، دراسة تطبيقية " ، مرجع سابق ،ص35.

الجماعات المحلية هي مجموعة الأجهزة التنفيذية والفنية على المستوى المحلي تتولى إدارة الشؤون والخدمات العامة ذات الطابع المحلي .

قد تكون منتخبة أو معينة وتباشر اختصاصاتها عن طريق النقل أو التعويض، فهي تعني توزيع الوظيفة الإدارية في الدولة بين أجهزتها المركزية في العاصمة وهيئات محلية مستقلة عنها ومن تم فهي أسلوب من أساليب تنظيم الدولة من شأنه تحقيق اللامركزية الإدارية .

إن الإدارة المحلية تستوجب وجود قدر من الرقابة من طرف الوصاية تهدف لضمان وسلامة حسن سير المرافق المحلية والحفاظ على وحدة الدولة والتزام سياستها العامة .

تمتاز بأنها تخفف العبء على الإدارة المركزية التي تعددت وظائفها وتدخلاتها في ظل الدولة الحديثة وانشغالها بإدارة وسائل التنمية.

إن التعاريف الواردة حول الجماعات المحلية متعددة مع اختلاف تسمياتها في بعض الأحيان فهناك من يسميها **بالحكم المحلي** وهذا ما نجده في الأنظمة الانجلوسكسونية و ما يدور في فلكها ، وهناك من يطلق عليها تسمية **الإدارة المحلية administration locale** وهو ما يطبع النظام الفرنسي والدول التي كانت مستعمرة لها .

إضافة إلى تعريفها من طرف احد المفكرين الانجليز بان الجماعة المحلية هي (ذلك الجزء من الحكومة الأم أو الدولة الذي يختص أساسا بالمسائل التي تهتم سكان منطقة معينة أو مكان معين إلى جانب المسائل التي يرى البرلمان ملائمة إدارتها بواسطة سلطات محلية منتخبة تكمل عمل الحكومة المركزية)⁽¹⁾ .

إذن فوجود هيئات محلية ضرورية للتكفل بمسائل تختص فقط بمنطقة دون أخرى ،هذه الهيئات تشكل تابعا ومكملا لدور الحكومة المركزية فيها .

(1) د/ منير إبراهيم شلبي ، المرفق المحلي ، دراسة مقارنة ، دار الفكر العربي 1997 ، ص 16-17-18 .

كما نجد تعريف الجماعة المحلية عند بعض المفكرين الفرنسيين ومنهم **Renard** رونارد الذي عرفها بأنها (الإدارة المحلية من شأنها تكييف الإدارة العامة من حاجيات ورغبات كل منطق و وجهة محلية) (1).

لاشك أن الرغبات والحاجات تختلف بين السكان، فالإنسان يعتبر ابن بيئته فما تحتاجه منطقة ما قد لا يصلح لمنطقة أخرى، و ما يعتبر حاجة لسكان الريف قد لا يكون كذلك لسكان المدن ، كما قد تختلف الاحتياجات بين مختلف أقاليم الدولة .

لهذا يعد لزاما على السلطات المركزية للدولة عند إعداد سياستها التنموية العامة الأخذ بعين الاعتبار هذا الاختلاف ، فتعهد بالشؤون المحلية الى الهيئات المركزية ملبية للحاجيات المحلية وتكييفها مع سياسة الإدارة المركزية .

إن يمكن أن نستخلص مما سبق أن الجماعة المحلية أو اللامركزية الإدارية هي العهد بجزء من وظيفة الدولة إلى هيئات محلية تقوم بإدارة المرافق المحلية وتجسيد تدخلات الدولة على مستوى مختلف الأقاليم .

هذه الهيئات تتمتع بالاستقلالية إلى الحد الذي يسمح بأداء المهام بحرية وديمقراطية ، وفي نفس الوقت تخضع لإشراف السلطة المركزية إلى الحد الذي يضمن الالتزام بالسياسة العامة للدولة .

ولقد أولت الدول النامية على اختلاف ظروفها التاريخية والسياسة والاقتصادية والاجتماعية اهتماما بالإدارة المحلية على اعتبارها مظهر من مظاهر الدول الحديثة واقتناعها بالدور الحاسم الذي تلعبه في تحقيق التنمية المحلية وذلك اقتداء بما هو حاصل في الدول ذات الأنظمة العريقة في هذا المجال مثل فرنسا وبريطانيا .

(1) د/ منير إبراهيم شلبي ، المرفق المحلي ، دراسة مقارنة ، دار الفكر العربي 1997 ، ص 16-17-19 .

لقد أخذت الجزائر بنظام الجماعات المحلية تدريجيا منذ سنة 1969 ثم التقسيم الإداري لسنة 1974 إلى غاية سنة 1984 ، أين قامت بتقسيم إداري جديد ، كما اجري تعديل في عدد الدوائر سنة 1990.

سابعا : هيئات الجماعات المحلية:

إن اللامركزية الإقليمية (الإدارة المحلية) تبقى أهم تطبيق لنظرية اللامركزية الإدارية ، حيث تنص المادة 15 من الدستور 1996 على أن الجماعات الإقليمية للدولة هي البلدية هي الجماعة القاعده".

كما تنص المادة 16 منه على مايلي :

" يمثل المجلس المنتخب قاعدة اللامركزية ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية (1) .

فالإدارة المحلية او الجماعات المحلية تقوم على وحدتين إداريتين هما : البلدية والولاية.

1- هيئات البلدية :

تتوفر البلدية على هيئة مداولة هي المجلس الشعبي البلدي ، وإدارة ينشطها الامين العام للبلدية، تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي ورئيس المجلس الشعبي، كما تنص على ذلك المادة 15 من قانون 10/11، خلافا للقانون 09/90 في المادة 13 منه : " يشرف على تسيير شؤون البلدية المجلس الشعبي البلدي ورئيس المجلس الشعبي البلدي " (2) .

وسنتناول كل هذه الهيئات من القانون الجديد :

أ- **المجلس الشعبي البلدي**: يشرف على إدارة شؤون البلدية المختلفة مجلس منتخب وجهاز مداولة هو المجلس الشعبي البلدي .

(1) محمد الصغير بعلي ، قانون الإدارة الجزائرية ، دار العلوم للنشر والتوزيع ، عنابة ، 2004، ص 06-07.

(2) عمار بوضياف ، الوجيز في القانون الإداري ، دار ربحانة ، الجزائر ، د س ن ، ص 138.

يعد المجلس الشعبي البلدي مؤسسة إدارية بفضل الصلاحيات المخولة له قانونيا ، والتي تدخل جميعها في إطار الوظيفة الإدارية ن كما تفرضه نظرية اللامركزية الإدارية، إضافة لذلك هو جهاز ذو طابع تنفيذي ، لانه يعمل على نقل مفهوم الديمقراطية التمثيلية المكرس وطنيا في المجلس الشعبي الوطني، على المستوى المحلي .

يتشكل المجلس الشعبي من مجموعة من منتخبين يتم إختيارهم من قبل سكان البلدية بموجب أسلوب الإقتراع النسبي على القائمة ، وذلك لمدة خمسة (05) سنوات ⁽¹⁾ ، ويتغير عدد أعضاء المجالس الشعبية البلدية حسب تغير عدد سكان البلدية الناتج عن عملية الإحصاء العام للسكان والإسكان الأخير هو ضمن شروط* :

شروط الترشح : حافظ قانون الإنتخابات الجديد على نفس الشروط ما عدا في بعض النقاط اهمها : السن ثلاثة وعشرون (23) سنة الذي من قبل 25 سنة .

ويجتمع المجلس الشعبي البلدي في دورة عادية كل شهرين (02) ولا تتعدى مدة كل دورة خمسة (05) أيام ⁽²⁾ ، بعدما كان في القانون القديم 08/90 يعقد اربعة دورات في السنة⁽³⁾.

ويمكن أن يجتمع في دورة غير عادية كل إقتضت شؤون البلدية ذلك بطلب من رئيسه ، و 3/2 أعضائه وبطلب من الولي ⁽⁴⁾ .

(1) المادة 65 من القانون العضوي 01/12 المتضمن قانون الانتخابات المؤرخ في 12.01.2012 -يقدر عدد أعضاءالمجلس الشعبي البلدي تبعا لعدد سكان البلدية طبقا للمادة 79 من قانون الغتخابات 01/12 كالتالي:

- * 13 عضوا في البلديات التي يقل عدد سكانها عن 10000 نسمة .
- * 15 عضوا في البلديات التي يتراوح عدد سكانها بين 10000 و 20000 نسمة.
- * 19 عضوا في البلديات التي يتراوح عدد سكانها بين 20001 و 50000 نسمة .
- * 23 عضوا في البلديات التي يتراوح عدد سكانها بين 50001 و 100000 نسمة.
- * 33 عضوا في البلديات التي يتراوح عدد سكانها بين 100001 و 200000 نسمة.
- * 43 عضوا في البلديات التي يتراوح عدد سكانها 200001 نسمة أو يفوقه .

(2)المادة 16 من القانون رقم 10/11 المتضمن قانون البلدية.

(3)القانون رقم 08/90 المؤرخ في 07 أبريل 1990 المتضمن قانون البلدية ، المادة 14.

(4)أنظر المادة 17 من قانون البلدية 10/11.

لا تصح إجتماعات المجلس الشعبي البلدي إلا بحضور الأغلبية المطلقة لأعضائه الممارسين ، وفي حالة عدم إكمال النصاب القانوني بعد الإجتتماع الاول لاجتماع المجلس الشعبي البلدي تعتبر المداولات المتخذة بعد الإستدعاء الثاني بفارق خمسة (05) أيام كاملة على الأقل صحيحة مهما كان عدد الأعضاء الحاضرين⁽¹⁾، بعدما كان الفراق ينص بينهما ثلاثة(03) أيام في القانون القديم 08/90 .

وبغرض تمكين المجالس الشعبية البلدية من أداء مهامها أجازت المادة 31 والمادة 33 من قانون البلدية 10/11 إنشاء لجان دائمة وأخرى مؤقتة .

اللجان الدائمة : وهي الإقتصاد والمالية ، لجنة التهيئة العمرانية والتعمير ، لجنة الشؤون الإجتماعية والثقافية.

وقد خول القانون من بين أعضائه تشكيل لجنة مؤقتة تتولي دراسة موضوع محدد يدخل فغي مجال إختصاصها ، وتتشكل بناء على إقتراح من رئيس المجلس الشعبي البلدي عن طريق مداولة المجلس ، المصادق عليه بأغلبية أعضائه .

نصت المادة 37 من قانون البلدية 10/11 على أن تكون العهدة الإنتخابية مجانية، كل عضو منتخب تغيب بدون سبب لأكثر من ثلاث دورات عادية في نفس السنة يعتبر مستقلا تلقائيا من المجلس⁽²⁾ .

يمارس المجلس الشعبي البلدي صلاحيات كثيرة تمس جوانب مختلفة من شؤون الإقليم طبقا للمبادئ المحددة في المادتين 3 و 4 من قانون البلدية 10/11 ونذكر من أهمها : في مجال التهيئة والتنمية ، في مجال التعمير والهياكل القاعدية والتجهيز ، في مجال التربية والحماية

(1) انظر المواد من 7 إلى 124 من قانون البلدية 10/11

(2) أنظر المادة 22، 23 من قانون البلدية 10/11.

الإجتماعية والرياضية والشباب والثقافة والتسليية والسياحة، في مجال النظافة وحفظ الصحة والطرق البلدية⁽¹⁾.

توضع تحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي اللاحق الذكر وبتشيط الأمين العام إدارة يتحدد تنظيمها طبقا لهذا القانون ، وحسب المهام المسندة إليها⁽²⁾ .

ب- **رئيس المجلس الشعبي البلدي**: ينتخب رئيس المجلس الشعبي البلدي للعهدة الإنتخابية باستدعاء الوالي للمنتخبين قصد تنصيب المجلس الشعبي البلدي خلال الخمسة عشر (15) يوما التي تلي إعلان نتائج الإنتخابات ، ويعلن رئيسا للمجلس الشعبي البلدي متصدرا القائمة التي تحصلت على أغلبية أصوات الناخبين وفي حالة تساوي الأصوات ، يعلن رئيسا المرشحة أو المرشح الأصغر سنا ، بعدما كان في القانون القديم الأكبر سنا⁽³⁾ ، ويمكن حصر حالات إنهاء المهام إما في حالة الوفاة أو الإستقالة أو التخلي عن المنصب أو مانع قانوني⁽⁴⁾، وقد ألغى هذا القانون سحب الثقة من الرئيس وقد عهد قانون البلدية لرئيس المجلس الشعبي البلدي القيام بصلاحيات متنوعة، منها من يعود إليه باعتباره ممثلا للبلدية ، ومنه مايعود إليه باعتباره ممثلا للدولة ، وهذا نبينه فيما يلي :

- **باعتباره ممثلا للبلدية**: يتولي رئيس المجلس الشعبي البلدي تحت هذا العنوان بتمثيل جميع المراسم التشريعية والتظاهرات الرسمية وتمثيل البلدية في كل اعمال الحياة المدنية والإدارية ،تنفيذ مداولات المجلس والأمر بالصرف لميزانية البلدية ، المحافظة على الأملاك

(1)انظر المادة 45 من قانون البلدية 10/11.

(2) أنظر المواد 125، 126 من قانون البلدية.

(3) أنظر المواد 64،65،62 من قانون 10/11 المشار إليه سابقا.

(4) أنظر المواد 70،71 من القانون 10/11 المشار إليه سابقا.

والحقوق المكونة للممتلكات البلدية وإدارتها... الخ، ولا يمكن تنفيذ القرارات الناجمة عن المداولة ولا يحق له تمثيل البلدية في جميع القضايا المتنازع فيها ذات الصلة بموضوع المداولة⁽¹⁾.

- **باعتباره ممثلاً للدولة** : يتمتع بصفة ضابط للحالة المدنية ، يجوز له نقل الإختصاص لأحد نوابه او للمصالح الإدارية في حالة عملية التصديق على الوثائق وغيرها...، يتمتع بضابط الشرطة القضائية ، السهر على المحافظة على النظام العام وامن الأشخاص و الممتلكات، يجوز له تسخير قوات الشرطة او الدرك الوطني المختصة إقليمياً والإستعانة بالمصالح التقنية للدولة في إطار ممارسة صلاحياته، السهر على إحترام العقار والسكن والتعمير وحماية التراث الثقافي المعماري⁽²⁾... الخ .

إن رئيس المجلس الشعبي البلدي يتخذ في إطار صلاحياته قرارات تخص الأمر باتخاذ كل التدابير المحلية بالمسائل الموضوعة تحت إشرافه ، إعلان القوانين والتنظيمات الخاصة بالضبطية وتذكير المواطنين إحترامها ، تنفيذ مداولات المحليين، تفويض إمضاءه، ويمكن إحلال سلطت الوالي في حالة ما لم تقم البلدية بكل الإجراءات السابقة الذكر⁽³⁾.

ج- **الأمين العام** : يعتبر الأمين العام حسب بعض المختصين الركيزة الأساسية في البلدية والمساعد المباشر الأساسي لرئيس البلدية⁽⁴⁾.

ويتم التعيين لوظيفة الأمين العام للبلدية حسب الشروط المنصوص عليها في المرسوم التنفيذي رقم 26/91 المؤرخ في 2 فيفري 1991، المتضمن القانون الأساسي الخاص بالعمال المنتمين إلى قطاع البلديات وكذا المرسوم التنفيذي 27/91 .

وفيما يخص صلاحيات الأمين العام للبلدية، تنص المادة 119 من المرسوم التنفيذي المذكور أعلاه ما يلي⁵: " يتولى الأمين العام للبلدية وتحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي ما يأتي :

(1) أنظر المواد 77،78،80،81 من القانون 10/11 المشار إليه سابقاً.

(2) أنظر المواد 86، 87، 88، 93،94،95 من القانون 10/11 المشار إليه سابقاً.

(3) أنظر المواد 96،10 من القانون 10/11 المشار إليه سابقاً.

(4) ناصر لباد، القانون الإداري ، الجزء الأول : التنظيم الإداري ، ط 2 ، مطبعة ولاية قالمة ،2001،ص 206.

(5)ناصر لباد ، نفس المرجع ، ص207-208.

- جميع مسائل الإدارة العامة .
 - القيام بإعداد اجتماعات المجلس الشعبي البلدي .
 - القيام بتنفيذ المداولات .
 - القيام بتبليغ محاضر مداولات المجلس الشعبي البلدي والقرارات للسلطة الوصية ، إما على سبيل الإخبار أو من أجل ممارسة سلطة الموافقة والرقابة .
 - تحقيق إقامة المصالح الإدارية والتقنية والتنسيق بينها ورقابتها .
 - ممارسة السلطة السلمية على موظفي البلدية . "
- وتظهر أهمية الأمين العام للبلدية خاصة حين تجديد المجالس الشعبية البلدية، حيث يصبح تقريبا هو المسؤول الأول لإدارة البلدية في هذه المرحلة ، فقانون البلدية 10/11 الذي أعطي صلاحيات .

الجانب الميداني للدراسة

الفصل الرابع الإجراءات المنهجية لدراسة

تمهيد

أولاً: مجالات الدراسة.

ثانياً: فرضيات الدراسة.

ثالثاً: المنهج المستخدم في الدراسة

رابعاً: عينة الدراسة

خامساً: أدوات جمع البيانات

سادساً: أساليب المعالجة الإحصائية

خلاصة الفصل

تمهيد:

يعد الانتهاء من اعداد وبناء الجانب النظري و التصوري و الدراسة وبناء علا ما طرح ونوقش في الفصول النظرية السابقة، سنحاول استكمال الجانب المتبقي وهو إجراءات الدراسة الميدانية ، حيث سنحاول في هذا الفصل ان نتطرق الى الإطار المنهجي للدراسة والذي يعتبر من اهم الخطوات التي يمر بها الباحث خلال بحثه ،من خلال ابراز اهم الإجراءات المنهجية المتبعة ،حيث يتم من خلاله التعريف بميدان الدراسة و مجالاتها بالإضافة الى تحديد المنهج المستخدم وفرضيات الدراسة وصولا الى عينة الدراسة وأهم الأدوات المستخدمة في جمع البيانات وكذا أساليب المعالجة الإحصائية.

أولاً:مجالات الدراسة

يعد تحديد المجال خطوة اساسية في البناء المنهجي لكل دراسة علمية ميدانية ،كونه يساعد على قياس مدى تحقق المعارف النظرية في الميدان ،ونقصد بمجال الدراسة النطاق الجغرافي والبشري والزمني الذي أجريت فيه

1- المجال الجغرافي :

ويقصد به المكان الذي تمت فيه الدراسة ،وبما أن دراستنا هذه تستهدف البحث والكشف عن واقع الخدمة العمومية في الجماعات المحلية ،فقد كانت البلدية محل اهتمامنا باعتبارها إدارة عمومية تقدم خدمات للمواطن وحيث وجدنا كل التسهيلات لاجراء هذه الدراسة في "بلدية الطاهير

أ- المجال الجغرافي لبلدية الطاهير

تعتبر بلدية الطاهير إحدى أهم بلديات ولاية جيجل نظرا لموقعها الاستراتيجي المميز ،وثالث بلدية من حيث الكثافة السكانية ،تقع شرق مقر الولاية وتبعد عنها 18 كلم وتتربع على مساحة تقدر 64.88 كم² يحدها من :

❖ الشمال : البحر الأبي ض المتوسط.

❖ الجنوب : بلدية وجانة.

❖ الشرق: بلدية الشقفة وبلدية القنار نشفي.

❖ الغرب: بلدية الأمير عبد القادر.

تعتبر بلدية الطاهير إحدى أهم بلديات ولايات جيجل ، يسودها مناخ البحر الأبيض المتوسط معتدل جاف في الصيف، ممطر في الشتاء ، درجة الحرارة تتراوح بين 20- 35 درجة صيف و 5-15 درجة شتاء ، معدل التساقط 1200 ملم في السنة .

تقع الطاهير على هضبة علي بعد ثلاث كلم تقريبا من البحر ، كما أن أكثر من 75% من أراضيها صالحة للزراعة على مدار السنة.

ب- التجمعات السكانية لبلدية الطاهير :

تعد بلدية الطاهير ثاني بلدية من حيث الكثافة السكانية بعد بلدية جيجل، حيث يبلغ عدد سكانها أكثر من 78000 نسمة حسب الإحصائيات الرسمية الأخيرة لسنة 2008 وهو في حالة تزايد مستمر وفيما يلي إحصائيات فيما يخص الكان:

- **التجمعات الحضرية :** تحتوي بلدية الطاهير على تجمعات حضرية أهمها : الدكارة ، أولاد سويسي ، الحجارة ، حي وسط المدينة ، بوشركة ، الرجل ، بازول ، الثلاثة، تاسيفت ، حي 200 مسكن، حي 800 مسكن ، الخراشبية، أولاد صالح ، بني متران.
- **التجمعات الريفية:** تحتوي بلدية الطاهير على تجمعات ريفية أهمها : أقبال طهر وصاف ، الدمينة ، أولاد فاضل .

2-المجال الزمني :

يحدده المجال الزمني بالفترة التي تستغرقها الدراسة، والتي قد تمتد من بداية التفكير في مشكلة البحث إلى غاية إستخلاص النتائج العامة ، وبالنسبة لموضوعنا " واقع الخدمة العمومية في إدارة الجماعات المحلية " ، حيث قمنا بزيارة إستطلاعية في شهر مارس 2016 بهدف الحصول على الموافقة للقيام بهذه الدراسة وفي نفس اليوم تمت الموافقة من طرف رئيس المجلس الشعبي البلدي لبلدية الطاهير و إبتداءا من يوم 07 أفريل بدانا بالقيام بدراسة إستطلاعية تهدف من خلالها إلى تحديد أدوات الدراسة و المنهج وضبطه . وفي يوم 25 أفريل 2016 قمنا بتوزيع الإتمارة على أفراد العينة ليتم تخصيص الوقت المتبقي من اجل تفرغ البيانات وتحليلها وإستخلاص نتائج الدراسة.

3- المجال البشري :

المقصود بالمجال البشري هو الجهود الداخلية للبلدية، حيث أجريت الدراسة وكان العدد الإجمالي يتكون من 711 موظف، وقد إختارنا مديرية التنظيم و الشؤون العامة باعتبارها المديرية الأكثر تعاملًا مع الجمهور الخارجي (المواطنين) والتي تتكون من 66 موظف موزعين على 3 مصالح.

والجدول التالي يوضح توزيع الموظفين في مديرية التنظيم والشؤون العامة :

المصالح	إناث	ذكور
1- مصلحة الشؤون الإجتماعية	32	11
2- مصلحة التنظيم والشؤون القانونية	03	08
3- مصلحة الشؤون الإجتماعية والثقافية والرياضية	02	10
المجموع	37	29

المصالح التابعة لمديرية التنظيم والشؤون العامة.

ثانيا : فرضيات الدراسة :

إنطلاقاً من الأهداف المرجوة من هذه الدراسة ، ومجموعة التساؤلات التي تم إفتراضها في إشكالية البحث وبعد جملة مستخلصات الدراسة الإستطلاعية في الميدان تم وضع فرضية عامة تحدد الإطار العام للبحث وتوجيهه حتي لا تتفرق الجهود نحو نقاط لاتخدم البحث . والفرضية عادة هي إجابة مقترحة قد تكون حكماً تقريرياً أو تقييماً يثبتته أو ينفيه الواقع موضوع البحث، ويمكن تعرقها حسب الخصائص الثلاثة الآتية " التصريح ، التنبؤ ووسيلة للتحقق الإمبريقي "

بمعنى أن المرجو من الفرضية هو أن تكون واضحة وغير مبهمة ، وتمكن من نتائج تبني عليها توقعات مادامت الفرضية تقاس بمجموعة مؤشرات قابلة للتحقيق الإمبريقي ، أي أنها تقدم علاقة إرتباطية بين ظواهر أو متغيرات متعددة، تتطلب القابلية للفحص والتحقق حتي تكون علمية ، وهي تبقى تفسيراً مؤقتاً لمشكلة بحثية ما تقيس علاقة ارتباط بين عنصرين أو

أكثر للتحقق من ذلك الأمر يقينا ، أي حاول الباحث التحقق من صدقها ، وموضع هذا البحث ينطلق من فرضية عامة مفادها :

" الخدمة العمومية في إدارة الجماعات المحلية في تحسن مستمر "

ولما كان لكل بحث علمي متغيراته ، فإن لهذا البحث متغيرين إثنيين ، المتغير المستقل والمتغير التابع.

❖ المتغي المستقل : الخدمة العمومية.

❖ المتغيرالتابع: إدارة الجماعات المحلية.

ولتسهيل دراسة هذه الفرضية الأساسية يتطلب صياغة فرضيات جزئية مشتقة من الفرضية الرئيسية وهي :

❖ الفرضية الفرعية الأولى :

• متطلبات الخدمة العمومية تعدد واقع اسبير الجماعات المحلية .

❖ وسعيا للتحقق من صدقها يتم تناولي من خلال مؤشرات هي :

❖ مؤشرات

الفرضية الفرعية الثانية :

التكنولوجيا الحديثة في التسيير تحسن إدارة مهام المواطنين.

الفرضية الفرعية الثالثة:

الخدمة العمومية تحظى بالرضا لدي مواطني بلدية الطاهير.

ثالثا: المنهج المستخدم في الدراسة:

يعد منهج الدراسة أساس أي دراسة علمية لأنه كفيل بقيادة الباحث في مختلف مراحل البحث ويقصد به الطريقة المؤدية إلى الكشف عن الحقيقة بواسطة القواعد العقلية حتى نصل إلى نتيجة معلومة وتحقيق أهداف البحث ، يتوقف على الإختيار الليم و الأنسب للمنهج الذي يتلاءم وطبيعة الموضوع.

وعليه فالمنهج المناسب لدراستنا هذه هو المنهج الوصفي الذي هو عبارة عن أسلوب من أساليب التحيل المرتكز على معلومات كافية ودقيقة عن ظاهرة أو موضوع محدد من خلال فترة أو فترات زمنية معلومة، وذلك من أجل الحصول على نتائج عملية تم تفسيرها بطريقة موضوعية ، وبما ينسجم مع المعطيات الفعلية .

ويعد المنهج الوصفي أكثر المناهج اعتمادا في الدراسات الخاصة بالواقع الإجتماعي إذ يهتم بتصوير الوضع الراهن وتحديد العلاقات التي توجد بين الظاهرات والإتجاهات التي تسير في طريق النمو والتطور

كما يعتبر طريقة لوصف الظاهرة المدروسة وتصويرها كميًا من خلال جمع المعلومات عن المشكلة وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة، الوصف هنا لا بد ان يصاحبه بعض العمليات العقلية التي تجعل من عمل الباحث بحثا علميا.

ويكاد يكون هناك شبه إتفاق بين الباحثين في تقسيم مراحل البحث الوصفي إلى مرحلتين : المرحلة الأولى تتمثل في الإستكشاف والصياغة ، أما المرحلة الثانية فتتمثل في التشخيص و الوصف من خلال تحليل البيانات والمعلومات التي تم جمعها ، وعلى ضوء هذا التحليل يتم اكتشاف العلاقات بين المتغيرات وتقديم التفسيرات لها.

وموضع دراستنا " واقع الخدمة العمومية في الجماعات المحلية " جعلنا نعتمد على المنهج الوصفي لعدة أسبا من بينها :

❖ عنوان الدراسة يتناسب مع المنهج الوصفي من أجل وصف الخدمة العمومية، واقعها داخل الجماعات المحلية.

❖ يتيح هذا المنهج استخدام العديد من وسائل جمع البيانات مثل : الإستمارة ، المقابلة ، الملاحظة،... الخ ، والتي من خالها يتسنى لنا الحصول على إجابات للأسئلة المطروحة.

❖ المنهج الوصفي لا يكتفي بمجرد الوصف ، بل يسعى إلى التحليل والتفسير ، وهذا من خلال الإعتقاد على الأسلوب الإحصائي الذي يحول المعطيات منن الصيغة الكيفية إلى الصيغة تاكمة القابلة للقياس ، ويظهر ذلك عند تفرغ البيانات و عرضها في جداول تشمل تكرارات ونسب مئوية ، وعليه فقد إعتدنا على المنهج الوصفي بهدف الحصول على وصف كامل ودقيق لموضوع البحث، وجمع البيانات الضرورية المتعلقة به، وتحليلها بأكبر قدر من الدقة والموضوعية حتي تزداد بذلك درجة الثقة في النتائج المستخلصة منها.

رابعا : عينة الدراسة

إن الباحث في مختلف المجالات لا يمكنه إجراء دراسته دون التعرف بشكل جيد على مجتمع بحثه، والذي يتم من خلاله إعتقاد طريقة الدراسة الكلية لمفرداته بأستخدام عينة من مجتمع بحثه.

إن العينة هي " مجموعة من وحدات المعاينة تخضع للدراسة التحليلية او الميدانية ويجب أن تكون ممثلة تمثيلا صادقا ومتكافئا مع المجتمع الأصلي بحيث يمكن تعميم نتائجها عليه". ونظرا لكون طبيعة موضوع الدراسة هي التي تحدد نوع العينة المختارة ، فإن الدراسة قد فرضت علينا القيام بالمسح الجزئي لمجتمع البحث الكلي الذي يضم عدد من الوحدات.

إن طبيعة الموضوع الذي تناولناه فرض علينا أسلوبا معيناً في إختيار العينة ، و هو أسلوب العينة العشوائية البسيطة وذلك لصعوبة إجراء الدراسة على المجتمع ككل لتعدد

الأقسام وصعوبة توزيع الإستمارات على جميع أفراد العينة وهذا ما أدى بنا إلى إختيار جزء من مجتمع الدراسة بطريقة عشوائية بسيطة لتقوم فيما بعد بتعميم النتائج على المجتمع ككل ، وقد تحصلنا على عينة الدراسة بعد القيام بالعملية الحسابية التالية:

مجتمع الدراسة 66 فرد

$$\frac{66 \times 50}{100} = 33 \text{ إذن } 50\% \text{ من هذا المجتمع نسبة } 33$$

ومنه : عينة الدراسة هي 33 مفردة

خامسا: أدوات جمع البيانات

1- الإستمارة:

يقصد بها " تلك القائمة من الأسئلة التي يحضرها الباحث بعناية عن الموضوع المدروس في إطار الخطة الموضوعية، لتقدم إلى المبحوث من أجل الحصول على إجابات تتضمن المعلومات والبيانات المطلوبة لتوضيح الظاهرة المدروسة وتعريفها من جوانبها المختلفة " (1)

وقمنا أسئلة الاستمارة ثم تحديدها بناء على فروض الدراسة ومؤشراتها، وقد تم عرضها على الأستاذ المشرف والأساتذة المحكمين من قسم علم الاجتماع حيث قدموا لنا ملاحظات حول الاستمارة بغرض التعديل فيها.

حيث تم التعديل في السؤال رقم 7 تم وضع " تلقيت تكويننا إداريا " بدلا من " تكونتم إداريا "، وكذلك التعديل في السؤال رقم 10 بحذف الاقتراحات " بذل مجهود أقل "، " إنجاز في وقت قصير "، " أداء جيد للخدمة " بـ " زيارة الكفاءة "، " القدرة على التعامل مع الأزمات " و " السرعة في الأداء ".

(1) فوزي غرابية وآخرون: أساليب البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والإنسانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط3، 2002، ص71.

وكذلك التغيير في السؤال رقم 12 " هل أنت راض عن نمط التسيير في مصالح البلدية " بدلا من " هل التسيير في مصالح البلدية يتم على أكمل وجه؟ "، ويتم إضافة " حسب الغرف " إلى الخيارات في السؤال 16.

كما تم حذف " الأنترفون " من الخيارات في السؤال 17.

وبعد الأخذ بالتعليمات المستقاة من المحكمين والأستاذ المشرف صيغت الأسئلة بكيفية تمكن من تحقيق الفروض دون لبس أو تأويل أو غموض في المعنى، مما يؤثر في الإجابة أو في نتائج البحث.

2- المقابلة:

تعد المقابلة من الأدوات الرئيسية لجمع المعلومات والبيانات في دراسة الأفراد والجماعات، وهي ليست بسيطة بل هي مسألة فنية تعني التفاعل اللفظي المنظم بين الباحث والمبحوثين، وهي أنواع حسب الهدف وعدد المبحوثين ومرونة الموقف والأسلوب ودرجة الاهتمام ومصادر المعلومات.

والمقابلة تسيير إلى " حوار لفظي وجها لوجه بين باحث قائم بالمقابلة وبين شخص آخر أو مجموعة من الأشخاص، وعند ذلك يحاول القائم بالمقابلة الحصول على المعلومات التي تعبر عن الآراء والاتجاهات والإدراكات والمشاعر أو الدوافع أو السلوك في الماضي والحاضر " (1).

فهي تساعد في الحصول على المعلومات عند الحالات والأوضاع التي تكون قد أغفلت في الاستمارة.

وهي أسئلة بسيطة تمكن من قياس الصدق في الإجابة على ما ورد في الاستمارة وتمكن من فهم انطباعات المبحوثين.

(1) محمد علي محمد: مقدمة في البحث الاجتماعي، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1983، ص336.

وقد أجرينا المقابلة مع مدير مديرية التنظيم والشؤون العامة، حيث أفادنا ببعض الوثائق والإحصائيات المتعلقة بالخدمة العمومية في إدارة بلدية الطاهير، وقد قمنا بصياغة أسئلة المقابلة كالتالي:

3- أسئلة المقابلة:

أجريت المقابلة مع مدير مديرية التنظيم والشؤون العامة.

- 1- هل تعتمدون على وسائل متطورة لتسهيل مهامكم؟
- 2- هل تسعون إلى عصرة الإدارة العمومية من خلال الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة؟
- 3- هل تأخذون بعين الاعتبار الانشغالات التي تطرح من قبل المجتمع المحلي؟
- 4- هل الجماعات المحلية تسير وفق النصوص القانونية السارية المفعول؟
- 5- في رأيك هل تحظى الخدمة العمومية المقدمة بالرضا من قبل المواطنين؟
- 6- حسب رأيك هل تلاحظون تحسنا في تقديم الخدمات للمواطنين؟
- 7- هل هناك مشاريع لتطوير الخدمة العمومية في البلدية؟
- 8- ما هي النقائص التي تشكو منها البلدية؟

سادسا: أساليب المعالجة الإحصائية

تعتبر عملية التحليل من أهم مراحل البحث العلمي باعتبارها خطوة عملية يقوم بها الباحث انطلاقا من تفرغ البيانات التي توصل إليها عن طريق الأدوات المستعملة في بحثه، وعلى هذا الأساس وبعد انتهاء دراستنا الميدانية قمنا باستخراج المعطيات على طريقتين في التحليل هما التحليل الكمي والتحليل الكيفي.

✓ التحليل الكمي: يعبر عن الأرقام والإحصاءات الموضحة في الجدول والمتعلقة باستجابات المبحوثين في شكل أرقام ونسب مئوية.

✓ التحليل الكيفي: يعتمد على الجانب النظري في تحليل البيانات عن طريق عرض النتائج وتفسير المعطيات الكمية بحيث " نحاول استنتاج الأعداد والتعبير عنها بكلمات ومفاهيم ذات مضامين ودلالات أبعده وأعمق من مجرد أرقام صماء، فالتحليل الكيفي يكسب المحتوى بعدا إنسانيا معبرا يساعد على ارتباط وتكامل أجزاء البحث ومختلف عناصره مع بعضها البعض، كما يساهم في تدعيم البحث وتقويمه ورفع مستواه العلمي ". (1)

❖ وعليه يمكن تدعيم التحليل الكمي بالتحليل الكيفي من خلال ما تم تناوله في الجانب النظري مثل الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة وغيرها، لكي يصبح البحث وحدة متكاملة ومتراصة.

(1) علي غربي وآخرون: أبعديات المنهجية في كتابة الرسائل الجامعية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2006، ص144.

خلاصة الفصل:

تم في هذا الفصل تحديد الإطار المنهجي للدراسة بدءاً بتحديد مجالات الدراسة المتمثلة في المجال الجغرافي والزمني والبشري، وكذلك تحديد منهج الدراسة المعتمد عليه والمتمثل في المنهج الوصفي، بالإضافة إلى عينة الدراسة والأدوات المستعملة في جمع البيانات والمعلومات والمتمثلة في كل من الاستمارة والمقابلة، بالإضافة إلى إتباع أسلوبين هما الأسلوب الكمي والكيفي لتحليل المعلومات والبيانات المتحصل عليها.

الفصل الخامس :

عرض وتحليل بيانات الدراسة

تمهيد

أولاً: عرض وتحليل البيانات الشخصية

ثانياً: عرض وتحليل بيانات الفرضية الأولى

ثالثاً: عرض وتحليل بيانات الفرضية الثانية

رابعاً: عرض وتحليل بيانات الفرضية الثالثة

تمهيد :

بعدها سبق تحديد الإجراءات المنهجية من مجالات البحث الجغرافية والبشرية، وكذا المنهج المتبع وطبيعة العينة وأدوات جمع البيانات وأيضا التطرق إلى الخصائص السوسولوجية للمبحوثين .

سيتم الانتقال إلى القراءة السوسولوجية للأرقام الجداول وتحليلها وتفسيرها حسب واقع الدراسة والإجراءات العملية المستعملة عادة ،حتى يتم التأكد من مدى الصدق ،ووظيفة النتائج أو حتى خطئها .

وقد تم تقسيم الفصل إلى :

- البيانات الشخصية ومن ثمة الخصائص السوسولوجية للأفراد العينة .
- متطلبات الخدمة العمومية وواقع تسيير الجماعات المحلية.
- التكنولوجيا الحديثة في التسيير وإدارة المهام.
- الخدمة العمومية ورضا المواطنين.

أولاً: عرض وتحليل البيانات الشخصية :

الجدول رقم (01):جنس المبحوثين

النسبة المئوية	التكرارات	الجنس
		الاحتمالات
%36.36	12	ذكر
%63.64	21	انثى
%100	33	المجموع

تبين الشواهد الرقمية المتعلقة بالجدول رقم (01) المتعلق بالجنس أن نسبة الأكبر في العينة هي نسبة الإناث والتي تمثل %36.46 في حين إن نسبة الذكور تقدر ب %36.36 وهذا راجع إلى طبيعة العمل التي تفرض ذلك باعتبار أن مصلحة الحالة المدنية ومختلف المصالح التابعة لمديرية التنظيم والشؤون العامة تتناسب مع عمل المرأة حسب التكوين أو التخصص .

الجدول رقم (02):سن المبحوثين

النسبة المئوية %	التكرارات	السن
		الاحتمالات
%00	0	اقل من 20 سنة
%9.09	3	من 20 الى اقل من 30 سنة
%72.73	24	من 30الى اقل من 40 سنة
%18.18	6	من 40 الى اقل من 50 سنة
%00		من 50 سنة فما فوق
%100	33	المجموع

من خلال المعطيات الإحصائية الواردة في الجدول رقم (02) والمتعلق بالسن ان فئة العمر الغالبة في العينة هي الفئة من 30 إلى اقل من 40 سنة التي تمثل فئة الشباب والتي تقدر نسبتها ب 72.73 % تليها نسبة 18.18 % والمتعلقة بالفئة من 40 إلى اقل من 50 سنة تليها نسبة 9.09% والمتعلقة بالفئة من 20 إلى اقل من 30 سنة .

فئة الشباب هي الفئة الغالبة في مديرية التنظيم والشؤون العامة وهذا راجع إلى كثرة توظيف خريجي الجامعات والمعاهد في المؤسسات العمومية والخدماتية .

الجدول رقم(03) : الحالة العائلية للمبحوثين

النسبة المئوية	التكرارات	الاحتمالات الحالة العائلية
%42.42	14	أعزب
%57.57	19	متزوج
%00	00	مطلق
%00	00	أرمل
%100	33	المجموع

من خلال الشواهد الكمية الموجودة في الجدول أعلاه يتضح لنا أن النسبة الأعلى بين المبحوثين هي نسبة المتزوجين والتي تقدر ب %57.57 تليها نسبة العزاب التي قدرت نسبتها ب %42.42 ، في حين لا وجود للمطلقين والأرامل .

ويمكن تفسير ذلك أن فئة المتزوجين هي الفئة الغالبة على أفراد العينة المدروسة ، فالواقع يثبت على أنها الفئة الكثير التزاما وارتباطا بالوظائف المنوطة لهم نظرا لواجباتهم ومسئولياتهم العائلية وبالتالي فهم يتركزون في الوظيفة لمدة أطول ، وأيضا لان أكثر من 90% من المبحوثين أعمارهم أكثر من 30 سنة.

الجدول رقم (04) : يمثل توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي

النسبة المئوية	التكرارات	المستوى التعليمي
		الاحتمالات
%00	00	ابتدائي
%9.09	03	متوسط
%39.39	13	ثانوي
%51.51	17	جامعي

من خلال البيانات الإحصائية الموجودة في الجدول رقم (04) المتعلق بالمستوى التعليمي ، نلاحظ أن أغلبية الموظفين المستجوبين ينتمون إلى المستوى الثانوي قدرت نسبتهم ب %39.39 تليها نسبة %9.09 مستوى متوسط ،في حين لا يوجد ذوي المستوى الابتدائي.

فئة الموظفين ذوي المستوى الجامعي تظغى على مجمل العينة وهذا راجع إلى طبيعة العمل التي تتطلب الاعتماد على أصحاب المستوى وذوي الشهادات الجامعية في تقديم الخدمات للجمهور الخارجي (المواطنين) باعتبار أن المؤسسة عمومية خدمتية ، إضافة إلى تبني واعتماد سياسة توظيف الشباب الجامعي بكثرة في المؤسسات العمومية وهذا في إطار عقود ما قبل التشغيل بهدف التقليل من البطالة لدى أصحاب المستوى الجامعي .

الجدول رقم(05):الأقدمية في المهنة للمبحوثين

النسبة المئوية	التكرارات	الاحتمالات الأقدمية في العمل
27,27%	09	أقل من 05 سنوات
51.51%	17	من 05 إلى أقل من 10 سنوات
6,06%	02	من 10 إلى أقل من 15 سنة
12,12%	04	من 15 إلى أقل من 20 سنة
3,03%	01	من 20 إلى أقل من 25 سنة
00%	0	من 25 سنة فما فوق
100%	33	المجموع

تبين الشواهد المتعلقة بالجدول رقم (05) حول الاقدمية في المهنة أن الفئة السائدة من المبحوثين لديهم من 5 سنوات الى أقل من 10 سنوات في العمل و هذا بنسبة 51,51%، في حين أن نسبة 27,27% تعتبر عن فئة المبحوثين الذين لديهم أقدمية في العمل أقل من 5 سنوات، تليها نسبة 12,12% لفئة المبحوثين الذين يحوزون على أقدمية عمل من 15 إلى أقل من 20 سنة، تليها نسبة 6,06% لفئة المبحوثين من 10 إلى أقل من 15 سنة ، تليها أقل نسبة من المبحوثين الذين لديهم خبرة عمل من 20 إلى 30 سنة بنسبة 3,03% وهذا راجع إلى الفئة الغالبة في مديرية التنظيم و الشؤون العامة في فئة الأعوان التي تشكل نسبتها الكبيرة خريجي الجامعات الذين استلموا وظيفتهم حديثا و لا يزال مساهم الوظيفي في بدايته لهذا فأقدميتهم في هذا العمل لا تتجاوز 10 سنوات.

الجدول رقم (06): القرب من مكان العمل

النسبة المئوية	التكرارات	الاحتمالات القرب من مكان العمل
%75,76	%25	قريب
%24,24	%08	بعيد
%100	%33	المجموع

توضح المعطيات الرقمية الموجودة في الجدول رقم (06) و المتعلق بمكان الإقامة أن معظم أفراد العينة يقطنون بالقرب من مكان العمل و هذا بنسبة % 75,76 تليها نسبة % 24,24 للموظفين الذين يقطنون بعيدا من مكان العمل و يرجع ذلك إلى توظيف وتشغيل سكان البلدية في المؤسسات التابعة لها.

ثانيا: عرض وتحليل بيانات الفرضية الأولى:

جداول المحور الثاني: متطلبات الخدمة العمومية وواقع تسير الجماعات المحلية.

الجدول رقم(7): جدول يمثل نسبة الموظفين الذين تلقوا تكويناً إدارياً.

النسبة المئوية	التكرارات	الاحتمالات	
		تلقي تكوين إداري	
21.22%	07	تكوين إدارة المهام	نعم
0	0	تكوين في التخطيط	
0	0	تكوين في الإحصاء	
78.78%	26	لا	
100%	33	المجموع	

من خلال معطيات الجدول رقم(7) يتضح لنا أن نسبة(78.78%) من المبحوثين أقرروا لنا بعدم تلقيهم تكويناً إدارياً في حين نجد ما نسبته (21.22%) من المبحوثين أنهم صرحوا باستفادتهم من تكوين إداري كل الإجابات كانت تكويناً في إدارة المهام، وهذا يتناسب مع مصلحة التنظيم والشؤون العامة حيث لا تحتاج إلى تكوين في التخطيط والإحصاء.

الجدول رقم (08): يمثل فترة تكوين الموظفين.

النسبة المئوية	التكرارات	الاحتمالات فترة تكوين الموظفين
14.28%	01	قبل الالتحاق بمنصب العمل
71.42%	05	أثناء الخدمة
14.28%	01	في دورات تعين المستوى
100%	07	المجموع

من خلال المعطيات الإحصائية في الجدول رقم (08) المتعلق بفترة تكوين الموظفين أن (21.22%) من أفراد العينة الذين أقرؤا بتلقيهم تكويناً إدارياً، وصرح (71.42%) من المبحوثين أنهم تلقوا تكوينهم الإداري أثناء الخدمة، في حين تليها نسبة 14.28% بتلقيهم التكوين قبل الالتحاق بمنصب العمل ونفس النسبة للذين تلقوا التكوين من خلال دورات تعين المستوى.

وهذا ما يمكن تفسيره بنقص في دورات تحسين المستوى وعدم التركيز على تدريب الموظفين الجدد قبل الإدماج في منصب العمل.

الجدول رقم(09):الاستفادة من التكوين

النسبة المئوية	التكرارات	الاحتمالات	
		الإستفادة من التكوين	
57.14%	0	زيادة الكفاءة	نعم
6.06%	02	القدرة على التعامل مع الأزمات	
3.03%	01	السرعة في الأداء	
3.03%	1	لا	
100%	07	المجموع	

تبين المعطيات الكمية الواردة في الجدول رقم(09) الذي يمثل استفادة لمبحوثين من التكوين أن 21.22% من المبحوثين الذين صرحوا بتلقيهم تكويناً إدارياً أن 66.23% منهم أنهم استفادوا من هذا التكوين الإداري.

حيث يبرز ذلك في زيادة الكفاءة بنسبة 57.14% التي تليها القدرة على التعامل مع الأزمات بنسبة 6.06% وأخيراً السرعة في الأداء بنسبة 3.03% في حين أن 3.03% من المبحوثين صرحوا أنهم لا يستفيدوا من هذا التكوين.

وهذا ما يعكس مستوى تطلعات تحسين الخدمة العمومية من طرف الوزارة.

الجدول رقم (10): نوع الخدمات المقدمة للمواطنين

النسبة المئوية	التكرارات	الاحتمالات نوع الخدمات المقدمة للمواطنين
60,60	20	استخراج وثائق الحالة المدنية
0	0	إبرام عقود الزواج
12,12	04	تنظيم قرعة الحج
9,09	03	إعداد قوائم الانتخابات
15,15	05	النظافة والصحة
3,03	01	التهيئة العمرانية
%100	33	المجموع

تبين الإحصائيات الواردة في الجدول أعلاه رقم (10) المتعلق بنوع الخدمات المقدمة للمواطنين أن استخراج وثائق الحالة المدنية من أكثر الخدمات التي يقدمها الموظفين في مصلحة التنظيم والشؤون العامة حيث قدرت نسبتها ب 60,60% تليها خدمة النظافة والصحة بنسبة 15,15%, تنظيم قرعة الحج ب 12,12% وإعداد قوائم الانتخابات ب 9,09% وليها التهيئة العمرانية بنسبة 3,03%.

وهذا راجع إلى مديرية التنظيم و الشؤون العامة بمصالحها الثلاث تقدم هذه الخدمات بصفة يومية خاصة مصلحة الحالة المدنية نظرا لإقبال المواطنين باستمرار لهذه المصلحة بغرض استخراج الوثائق الضرورية.

الجدول رقم(11): يمثل نمط التسيير في البلدية

النسبة المئوية	التكرارات	الاحتمالات الرضا عن نمط التسيير
33,33	11	نعم
66,67	22	لا
%100	33	المجموع

من خلال البيانات الموضحة في الجدول أعلاه نلاحظ أن معظم المبحوثين عبروا عن عدم رضاهم عن نمط التسيير في البلدية, إذ تمثل أعلى نسبة في الجدول والتي تقدر بـ (66,67%) تليها نسبة 33,33% تمثل نسبة الموظفين الذين صرحوا برضاهم عن نمط التسيير في البلدية.

ويمكن إرجاع ذلك إلى ما توصلنا إليه من خلال الملاحظة بسبب نقص التواصل مع المسؤولين أحيانا نقص الوثائق الإدارية وأيضا ضغوط العمل.

الجدول رقم(12): رضا الرؤساء عن الموظفين

النسبة المئوية	التكرارات	الاحتمالات
		رضا الرؤساء
15,15	05	نعم
84,85	28	لا
%100	33	المجموع

توضيح المعطيات الإحصائية الواردة في الجدول رقم(12) أنه معظم الإجابات كانت بعدم رضا الرؤساء عن الموظفين إذ تقدر نسبته ب 84,85% من أفراد العينة ثم تليها نسبة 15,15% وهذا ما يفسر باستهتار الموظفين في تأدية وواجباتهم ومسئولياتهم وعدم التقيد لأوامر الرؤساء والالتزام بأوقات الحضور و المواظبة على العمل.

الجدول رقم (13): صعوبات العمل

النسبة المئوية	التكرارات	الإحتمالات صعوبات العمل
18,18	06	دائما
72,73	24	أحيانا
9,09	03	أبدا
%100	33	المجموع

الملاحظ من خلال أرقام الجدول أن ما نسبته 72,73% من أفراد العينة يؤكدون أنه تواجههم في أغلب الأحيان صعوبات أثناء تأديتهم لمهامهم و 18,18% من المبحوثين على تلقيهم الدائم لصعوبات في عملهم, تليها نسبة 9,09% من المبحوثين الذين صرحوا بعدم تلقيهم أية صعوبات أثناء تأديتهم لمهامهم.

وهذا ما يفسر بتوفر وسائل حديثة تساعدهم على القيام بمهامهم بسهولة أو تلقيهم التشجيع من قبل الرؤساء وأنه يوجد تواصل فيما بينهم .

الجدول رقم (14): طبيعة صعوبات العمل

النسبة المئوية	التكرارات	الاحتمالات طبيعة صعوبات العمل
36,67		حجم العمل الكبير
13,33	04	طلبات المواطنين مبالغ فيها
30	09	قلة الإمكانيات المساعدة
20	06	تعسف الرؤساء
100	30	المجموع

يتبين من خلال أرقام الجدول أن ما نسبته (36,67%) من الموظفين يرون أن أغلب الصعوبات التي تواجههم أثناء تأدية مهامهم تتمثل في حجم العمل الكبير, تليها بنسبة (30%) من المبحوثين من صرحوا بقلّة الإمكانيات المساعدة و الوسائل المتطورة لتسهيل القيام بعملهم على أكمل وجه، في حين هناك من يرى أن تعسف الرؤساء هو أحد صعوبات العمل وهذا ما تقابله نسبة (20%) تليها نسبة 13,33% من المبحوثين يرون أن طلبات المواطنين مبالغ فيها.

وهذا راجع إلى نوع الوسائل المعتمد عليها في القيام بالمهام المخولة لهم وهذا ما يكون بمثابة دافع إلى العمل أكثر.

الجدول رقم(15): يمثل سير العمل في البلدية

النسبة المئوية	التكرارات	الاحتمالات سير العمل
39,39%	13	القانون
00	00	التشريع الداخلي
54,54%	18	حسب الأوامر
6,06%	02	حسب العرف
100%	33	المجموع

الملاحظ من خلال أرقام الجدول رقم(15) أن تسير العمل في مصالح البلدية يتم حسب الأوامر الداخلية وهذا ما تقابله النسبة (54.54%) . وتليها النسبة (39,39%) من المبحوثين الذين يرون أن تسير العمل يتم وفق القانون و (6,06%) حسب العرف .

من خلال ما لاحظناه أن هناك التزام بالتعليمات وصرامة إدارية من طرف المسؤول الأول في مصلحة التنظيم والشؤون العامة والالتزام من طرف الموظفين .

ثالثا: عرض وتحليل بيانات الفرضية الثانية

جداول المحور الثالث: التكنولوجيا الحديثة في التسيير وإدارة مهام المواطنين .

الجدول رقم (16): يمثل الوسائل المستخدمة في أداء المهام

النسبة المئوية	التكرارات	الاحتمالات	
		الوسائل المستخدمة في أداء المهام	الوسائل
00	00	الهاتف	نعم
%33,34	11	الفاكس	
%36,36	12	البريد الإلكتروني	
%15,15	05	الريزوغراف	
%15,15	05	لا	
%100	33	المجموع	

يبين الجدول رقم (16) أن معظم المبحوثين أقروا بأنهم يستخدمون وسائل حديثة في أداء مهامهم وقدرت نسبتهم ب (84,85%) في حين النسبة المتبقية المقدرة ب (15,15%) أقروا بأنهم لا يستعملون وسائل حديثة في أداء المهام وقد صرح (36,36%) من الموظفين أنهم يعتمدون على البريد الإلكتروني في أداء المهام ونسبة 48,49% موزعة على وسائل أخرى, وهذا ما يمكن تفسيره بعدم تمكن الموظفين على التحكم في التكنولوجيا الحديثة وخاصة نظام الرزوغراف الذي يعد تحديا رفعته وزارة الداخلية من أجل عصنة الإدارة العمومية والجماعات المحلية وإذا أرادت النجاح في ذلك فعليها الرفع من مستوى تكوين المواطنين والقيام بدورات تدريبية للموظفين الذين يعانون عجز في استخدام التكنولوجيا الحديثة .

الجدول رقم(17): تمكن الوسائل الحديثة من تجاوز اكتظاظ المواطنين في الشبائيك

النسبة المئوية	التكرارات	الاحتمالات تمكن الوسائل الحديثة من تجاوز الإكتظاظ
81,82	27	نعم
18,18	06	لا
100	33	المجموع

توضح لنا معطيات الجدول رقم (17) أن 81,82% من أفراد العينة أقروا بتمكن الوسائل الحديثة من تجاوز إكتظاظ المواطنين في الشبائيك في حين بقي أفراد العينة المقدره نسبتهم ب 18,18% يرون أن مشكل الإكتظاظ في الشبائيك مازال قائما ولم تتمكن الوسائل الحديثة من تجاوزه .

الجدول رقم (20): التحكم في الوسائل التكنولوجية في أداء المهام .

النسبة المئوية	التكرارات	الاحتمالات التحكم في الوسائل التكنولوجية أداء المهام
93,94	31	نعم
6,06	02	لا
100	33	المجموع

من خلال معطيات الجدول أعلاه والمتعلق بمدى التحكم في الوسائل التكنولوجية في أداء المهام نلاحظ أن معظم أفراد العينة من موظفي بلدية الطاهير تتحكم في الوسائل التكنولوجية الحديثة لأداء المهام وهذا ما تقابله النسبة (93,94%) في حين تليها نسبة 6,06% من المبحوثين الغير قادرين على التحكم في الوسائل التكنولوجية.

وهذا ما نفسره بكفاءة موظفي البلدية و ارتفاع مستواهم التعليمي باعتبار أكثر من نصف أفراد العينة ذو مستوى جامعي .

الجدول رقم(19): تسهيل مهام المواطنين

النسبة المئوية	التكرارات	الإحتمالات	
		التحسن في أداء المهام	
45,45	15	سرعة إستخراج الوثائق	نعم
00	00	التقرب أكثر من المواطنين	
9,09	03	غياب الطوابير	
42,42	14	تحسين الخدمة العمومية	
3,03	01	لا	
%100	33	المجموع	

يتبين لنا من خلال الجدول رقم(19) أن 96,97% من أفراد العينة يرون أنه هناك تحسين كبير في تسهيل مهام الموظفين وهذا ما نلاحظه من خلال إجاباتهم أن 45,45% من المبحوثين يرون أن هذا التحسين يبرز في سرعة استخدام الوثائق, وأيضا في تحسين الخدمة العمومية بنسبة 42,42%.

وهذا راجع إلى مدى مساهمة الوسائل التكنولوجية الحديثة في تحسين الخدمة العمومية وسرعة القيام بمهام المواطنين.

الجدول رقم (20):مشاكل المواطنين .

النسبة المئوية	التكرارات	الاحتمالات	
		مشاكل المواطنين	
42,42	14	أخطاء في الوثائق	
12,12	04	تعطل الريزوغراف	
6,06	02	غياب المسؤول عن المصادقة عن الوثائق	
6,06	02	عدم كفاءة الإداريين	
24,24	08	سوء التنظيم	
3,03	01	لا	
100	33	المجموع	

يتبين لنا من خلال الجدول رقم (20) أن معظم الموظفين صرحوا بمصادقتهم لمشاكل مع الموظفين وهذا ما قدرت نسبته ب 96,97% وأن أغلب المشاكل تتمثل في أخطاء في الوثائق الرسمية بنسبة 42,42% وسوء التنظيم المقدره نسبتها ب 24,24% و 24,24% موزعة على مشاكل أخرى و هذا راجع إلى عدم شفافية الموظفين في أداء عملهم و عدم التأكد من صحة الوثائق قبل المصادق عليها .

الجدول رقم(21): التحكم في إدارة الجماعات المحلية .

النسبة المئوية	التكرارات	الاحتمالات
		إدارة الجماعات المحلية يمكن التحكم فيها
100	30	نعم
00	00	لا
100	33	المجموع

من خلال المعطيات الواردة في الجدول رقم(21) أن المبحوثين صرحوا بأن إدارة الجماعات المحلية يمكن التحكم فيها وهذا ما قدر بنسبة 100 %

وهذا ما يمكن تفسيره بمدى أهمية الجماعات المحلية والخدمات العمومية ومساعي الدولة إلى إصلاحها وعصرنتها من خلال استحداث وزارة منتدبة للخدمة العمومية بهدف تقريب الإدارة من المواطن والقضاء على البيروقراطية.

الجدول رقم (22):وجود مشاريع التطور الخدمة العمومية ..

النسبة المئوية	التكرارات	الاحتمالات
		وجود مشاريع
96,97	32	نعم
3,03	01	لا
100	33	المجموع

من خلال البيانات المبينة في الجدول رقم(22) يتضح لنا أن 96,97% من الأفراد المبحوثين صرحوا بأنه توجد مشاريع لتطوير الخدمة العمومية في بلدية الطاهير تليها نسبة 3,03% من المبحوثين أقرروا بأنه لا توجد أية مشاريع لتطوير الخدمة العمومية.

وهذا ما يمكن تفسيره بمحاولة الحكومة الجزائرية إصلاح منظومة الخدمة العمومية وإيصال انشغالات المواطن لمسؤولية بغية النظر فيها وذلك في إطار تقريب الإدارة من المواطن.

الجدول رقم(23): النقائص التي تعانيها الإدارة في البلدية

النسبة المئوية	التكرارات	الاحتمالات النقائص التي تعانيها البلدية
30,30	10	عدم تخويل بعض الصلاحيات لبعض الإداريين
24,24	08	النقص في الوثائق الرسمية أحيانا
45,45	15	تداخل بعض الصلاحيات
00	00	أخرى
%100	33	المجموع

حسب البيانات الواردة في الجدول رقم (23) تبين لنا أن 45,45% من أفراد العينة يرون

أن النقائص التي تعانيها الإدارة في البلدية هي تداخل بعض الصلاحيات تليها نسبة 30,30% بالنسبة لعدم تخويل الصلاحيات لبعض الإداريين وهذا ما يفسر سوء التنظيم داخل البلدية وغياب الرقابة.

رابعاً: عرض وتحليل بيانات الفرضية الثالثة

جداول المحور الرابع: الخدمة العمومية ورضا المواطنين

الجدول رقم (24): التزام المواطنين بأوقات العمل

النسبة المئوية	التكرارات	الاحتمالات
		الالتزام بالوقت
87,88	29	نعم
12,12	04	لا
%100	33	المجموع

يتضح لنا من خلال المعطيات المبينة في الجدول رقم(24) أن معظم أفراد العينة ملتزمون بالحضور في أوقات العمل المحددة وهذا ما قدرت نسبته بـ 87,88 % في حين تليها نسبة 12,12 % بالنسبة للموظفين الذين صرحوا بعدم التزامهم بأوقات العمل. وهذا راجع إلى أن أغلبية الموظفين يقطنون بالقرب من مكان العمل وبالتالي سيلتزمون بالموظبة والحضور في الوقت المحدد.

الجدول رقم(25): استقبال الموظفين للمواطنين

النسبة المئوية	التكرارات	الإحتمالات استقبال الموظفين للمواطنين
51,52	17	حسن الاستقبال
48	16	استقبال عادي
0	0	استقبال متشنج
%100	33	المجموع

من خلال بيانات الجدول رقم(25) نلاحظ أن أكبر نسبة من المبحوثين أجابت بحسن استقبال الموظفين للمواطنين والمقدرة ب (51,52%) في حين أجابت نسبة 48,48% من أفراد العينة بأن استقبالهم للمواطنين استقبال عادي وهذا ما يمكن تفسيره بتحسين الصورة الذهنية لإدارة الجماعات المحلية وكذا بناء الثقة المتبادلة بين الإدارة والمواطن وأيضا مساعدة المواطنين على التكيف الاجتماعي واحترام الكيان الإنساني.

الجدول رقم (26): طبيعة تقديم الخدمة العمومية

النسبة المئوية	التكرارات	الاحتمالات طبيعة تقديم الخدمة العمومية
45,45	15	سرعة في الإنجاز
27,27	09	تقديم خدمة متقنة
15,15	05	تقديم خدمة متقنة
12,12	04	المهم تقديم خدمة
100	33	المجموع

نلاحظ من خلال الجدول رقم (26) أن معظم إجابات المبحوثين صرحوا بأن تقديم الخدمة العمومية يتم بسرعة في الإنجاز وذلك بنسبة 45,45%، فيما صرح 27,27% من المبحوثين أنه يتم تقديم خدمة متقنة، تليها نسبة 15,15% بالنسبة للأفراد الذين أجابوا بتقديم خدمة موثوقة وأخيرا نسبة 12,12% من أفراد العينة يرون بأنه المهم تقديم خدمة. وهو ما يعكس التضارب في الآراء الذي لحضناه منذ بداية تفريغ البيانات بين من يهدف إلى تقديم خدمة متقنة وموثوقة وبين من يهدف إلى السرعة وتجاوز الطوابير اليومية للمواطنين على مستوى الشبابيك.

الجدول رقم (27): تأدية المهام على أكمل وجه

النسبة المئوية	التكرارات	الاحتمالات تأدية المهام
66,67	22	دائماً
33,33	11	أحياناً
0	0	أبداً
100	33	المجموع

من خلال بيانات الجدول رقم (27) نلاحظ أن أكبر نسبة من أفراد العينة تقوم بأداء مهامها على أكمل وجه وذلك بنسبة 66,67% في حين تليها نسبة 33,33% من المبحوثين الذين أجابوا بأن تأديتهم لمهامهم أحياناً على أكمل وجه وأحياناً عكس ذلك وهذا ما يعكس التقصير في أداء المهام المكلفين بها أو يمكن القول أن قيامهم بمهامهم يكون حسب مزاجهم.

الجدول رقم(28): رضا المواطنين عن أداء الموظفين

النسبة المئوية	التكرارات	الاحتمالات رضا المواطنين عن أداء الموظفين
27,27	09	بعين الرضا
3,03	01	التذمر من الأداء
42,43	14	القبول
27,27	09	التصادم في بعض الأحيان
%100	33	المجموع

من خلال الجدول رقم (28) نلاحظ أن نسبة 42,43% من عينة البحث يرون أن المواطنين ينظرون إلى أداء الموظفين بالبلدية بعين القبول في حين 27,27% من أفراد العينة يرون أنهم ينظرون إليهم بعين الرضا و التصادم على التوالي, تليها نسبة 3,03% من أجابوا بأن المواطنين يتذمرون من أدائهم.

وهنا يمكننا القول أن إدارة الجماعات المحلية لا تزال تعاني من بعض المشاكل والتصادمات في بعض الأحيان.

الجدول رقم (29): شكاوي المواطنين

النسبة المئوية	التكرار	الاحتمالات
		شكاوي المواطنين
27,27	09	نعم
72,73	24	لا
100	33	المجموع

من خلال البيانات المبينة في الجدول رقم (29) يتضح لنا أن أكبر نسبة من المبحوثين أجابوا بأنهم لم يسبق للمواطنين أن اشتكواهم لرؤسائهم وهذا بنسبة 72,73% في حين أجاب 27,27% من أفراد العينة بأن سبق لهم وأن اشتكواهم لرؤسائهم.

الجدول رقم(30): شكاوي المواطنين في محلها.

النسبة المئوية	التكرار	الاحتمالات
		شكاوي المواطنين
6,06	02	دائما
81,82	27	أحيانا
12,12	04	أبدا
%100	33	المجموع

نلاحظ من خلال البيانات الموضحة في الجدول أن معظم المبحوثين أجابوا أن شكاوي المواطنين أحيانا تكون في محلها ذلك بنسبة 81,82%, تليها نسبة 12,12% للذين أجابوا أن شكاويهم ليست في محلها, في حين أجاب 6,06% من أفراد العينة بأن شكاوي المواطنين في محلها.

الجدول رقم (31): إدارة الجماعات المحلية ببلدية الطاهير تقوم بمهامها

النسبة المئوية	التكرارات	الاحتمالات إدارة الجماعات المحلية تقوم بمهامها
72,73	24	نعم
27,27	09	لا
100	33	المجموع

من خلال الجدول رقم(31) أن أغلب الموظفين في بلدية الطاهير أن إدارة الجماعات المحلية في بلدية الطاهير تقوم بمهامها و ذلك بنسبة 72,73% تليها نسبة 27,27% بالنسبة للموظفين الذين أجابوا بأن إدارة الجماعات المحلية ببلدية الطاهير لا تقوم بأداء مهامها على أكمل وجه.

الفصل السادس :

مناقشة نتائج الدراسة

تمهيد:

أولاً: مناقشة فرضيات الدراسة في ضوء المناقشة

ثانياً: مناقشة فرضيات الدراسة في ضوء الدراسات السابقة

ثالثاً: صعوبات الدراسة

رابعاً: اقتراحات الدراسة

خلاصة الفصل

خاتمة

خاتمة :

حاولت هذه الدراسة تقديم تفسير حول واقع الخدمة العمومية في الجزائر باعتبارها ظاهرة مهمة تعب عن جل الخدمات التي تقدمها الإدارة للمواطنين ، والتي بدورها كجسر التواصل بين الجماعات المحلية والأفراد ، والخدمة العمومية ركيزة أساسية يستند إليها المجتمع وهي تسعى دائما من أجل تقديم خدمات في المستوى المطلوب ، وبالرغم من أنه موضوع حديث في علم الاجتماع غير أنه قد عرف عدة إصلاحات وتطورات إدارية داخل المؤسسات الجزائرية مما أدى إلى تحسنها وازدهارها ، حيث قامت بتدعيم المورد البشري داخل قطاع الوظيفة العمومية ، وتكريس مبدأ التشاور في علاقته مع باقي القطاعات والعمل على توفير المناخ الوظيفي المناسب لمراجعة العلاقات الداخلية بتجديد الإطار ، وخاصة العمال والمواطنين ، وقد تم اللجوء إلى الميدان كإطار نظري ، لضرورة تقصي الحقائق وفق خطة منهجية وأدوات بحث مساعدة، وقد تم التوصل إلى نتائج لها دلالات عديدة بشأن تحسين الخدمة العمومية في الجزائر وواقها في إدارة الجماعات المحلية ، وكذا النتائج التي تم تفسيرها وتحليلها ومقارنتها بدراسات سابقة ، حيث تبين لنا أن واقع الخدمة العمومية في تحسن ملحوظ ، ووجب الإهتمام به كموضوع هام وعنصر فعال في تحسين هذه الخدمة وتفعيل روح الإندماج مابين العمال والمواطنين .

وما توصلت إليه الدراسة من نتائج تصب في إيجابية دور الخدمة العمومية في إدارة الجماعات المحلية ، والإشارة إلى ان هذا الموضوع في تحسين مستمر ، ولها أهداف مسطرة تستوجب الإستمرارية والتواصل كونها تخدم المجتمع.

قائمة

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع :

(1) الكتب :

- 1- ثابت عبد الرزاق ادريس: المدخل الحديث في الادارة العامة، دون بلد نشر، الدار الجامعية، 2001.
- 2- جعفر انس قاسم: أسس التنظيم الإدارة والإدارة المحلية بالجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، بدون سنة نشر .
- 3- خالد سمارة الزغبى: تشكيل المجالس المحلية و أثره على كفاءتها في تنظيم الإدارة المحلية ، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 1984.
- 4- خالد سمارة الزغبى: تشكيل المجالس المحلية و أثره على كفاءتها، منشأ المعارف، الاسكندرية، مصر، د.ط، 1984.
- 5- خالد سمارة الزغبى: تشكيل المجالس المحلية و أثره على كفاءتها، منشأ المعارف، الاسكندرية، مصر، د.ط، 1984،
- 6- خالد ممدوح : البلديات والمحليات في ظل الأدوار الجديدة للحكومة ، القاهرة المنظمة العربية للتنمية ، 2009 .
- 7- رأفت رضوان: الادارة الالكترونية - الادارة و المتغيرات العلمية الجديدة، الملتقى الاداري الثاني - الجمعية السعودية للادارة، القاهرة، مركز المعلومات، 2004.
- 8- سعيد بوالشعير: النظام السياسي الجزائري، الجزائر، دار الهدى، ط2، 1993.
- 9- سعيد مقدم: الوظيفة العمومية بين التطور و التحول من منظور تسيير الموارد البشرية و أخلاقيات المهنة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
- 10- سمير محمد حسين: دراسات في مناهج البحث العلمي (بحوث الإعلام) ، القاهرة، 1995.
- 11- طعت إبراهيم لطفي: علم اجتماع التنظيم، دار غريب، القاهرة، 2007.
- 12- عبد الحميد قرفي : الإدارة الجزائرية مقارنة سيولوجية، الجزائر، دار الفجر للنشر والتوزيع 2008.
- 13- عبد الحميد محمود النعيمي: مبادئ الإدارة العامة، منشورات ELGE ، دون بلد النشر، 1997.
- 14- عبد الرزاق الشخلى: الادارة المحلية، جامعة مؤتة، الأردن، د.ط، 2001.
- 15- عبد العزيز صالح بن حبتور: الإدارة العامة المقارنة، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، 2009.
- 16- عبد المطلب عبد الحميد: التمويل المحلي والتنمية المحلية ، مصر في الدار الجامعية ، بالإسكندرية ، مصر ، 2001.

- 17- عبود نبعم: الإدارة الإلكترونية الإستراتيجية، الوظائف و المشكلات، الرياض، دار المريخ للنشر، 2004.
- 18- علاء عبد الرزاق السالمي: الإدارة الإلكترونية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2005.
- 19- علي غربي وآخرون: أبجديات المنهجية في كتابة الرسائل الجامعية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2006.
- 20- عمار بوحوش: نظريات الإدارة الحديثة في القرن الواحد و العشرين، بيروت، دار المغرب الإسلامي، 2006.
- 21- عمار بوضياف : الوجيز في القانون الإداري ، دار ريحانة ، الجزائر ، دون طبعة ، دون سنة.
- 22- عمر وصفي عقيلي : الإدارة (الأصل وأسس المفاهيم) ، دار رهان للنشر والتوزيع ، الأردن ، 1996.
- 23- عوايدي عمار: مبدأ الديمقراطية الإدارية في الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1981
- 24- غنيم أحمد علي: دور الإدارة الإلكترونية في تطوير العلم الإداري و معوقات استخدامها في مدارس التعليم العام،المجلة التربوية،2001.
- 25- فؤاد العطار : القانون الإداري ، القاهرة ، دار النهضة العربية، ط3 ، 1976.
- 26- فوزي غرايبة وآخرون: أساليب البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والإنسانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط3، 2002.
- 27- محمد الصغير بعلي : القانون الإداري التنظيم الإداري النشاط الإداري ، عناية دار العلوم للنشر والتوزيع 2001.
- 28- محمد أمين بوسماح : المرمق العام في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995.
- 29- محمد علي الخلايلة: الإدارة المحلية وتطبيقاتها في كل من الأردن وبريطانيا وفرنسا وعمان ، دار الثقافة للنشر والتوزيع، سنة 2009 .
- 30- محمد علي محمد: مقدمة في البحث الاجتماعي، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1983.
- 31- محمد محمود الطعمانة وسمير محمد عبد الوهاب : الحكم المحلي في الوطن العربي واتجاهات التطوير، الأردن، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 2005
- 32- محمد نور عبد الرزاق: نظرية الحكم المحلي وتطبيقاتها في الدول العالم المعاصرة ، مصر ، منشأة المعارف الإسكندرية ، 1975.

- 33- محمد وليد العبادي: الإدارة المحلية وعلاقتها بالسلطة المركزية مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع والاشتهار 1998 .
- 34- مريزق عدمان: التسيير العمومي، جسور للنشر و التوزيع، ط1، 2015.
- 35- منبر إبراهيم شلبي : المرفق المحلي، (دراسة مقارنة) ، دار الفكر العربي، دون بلد ، د ط ، 1997.
- 36- موريس انجرس : منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية ،ترجمة بوزيد صحراوي وآخرون، دار القصة للطباعة والنشر، ط2، 2006.
- 37- ناصر لباد : القانون الإداري (الجزء الأول) ، مطبعة قالمة، الجزائر، الجزائر ، دون ط ، د س.
- 38- هاشم حمدي رضا:الإصلاح الاداري، دار الولاية للنشر و التوزيع، ط1، 2011.
- 39- ياسين سعد غالب: الإدارة الإلكترونية و أفاق تطبيقاتها العربية، المملكة العربية السعودية، معهد الإدارة العامة، 2005.

(2) قائمة المذكرات:

- 1- أحمد الجيلالي: إشكالية عجز ميزانية البلديات، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة تلمسان ، 2010.
- 2- بلقيي فطوم: العلاقات العامة في المؤسسات الاجتماعية الخدمائية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع، فرع الخدمة الاجتماعية، كلية الآداب و العلوم الاجتماعية، جامعة محمد بوضياف، ولاية المسيلة، سنة 2003 / 2004.
- 3- سعيد بن معلا العمري: المتطلبات الإدارية و الأمنية لتطبيق الإدارة الإلكترونية، دراسة مسحية على المؤسسة العامة للموانئ، رسالة ماجستير، أكاديمية نايف العربية، الرياض، 2003.
- 4- عشور عبد الكريم: دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية، مذكرة ماجستير تخصص علوم سياسية و علاقات دولية، إشراف بوريش رياض، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010.
- 5- وسيلة السبتي : " تمويل التنمية المحلية في إطار صندوق الجنوب ، دراسة واقع المشاريع التنموية في ولاية بسكرة " ، مذكرة ماجستير ، تخصص نقود وتمويل ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2004-2005.
- 6- ياقوت قديد ، الاستقلالية المالية للجماعات المحلية " دراسة حالة بالبلديات " ، مذكرة ماجستير ، تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ، جامعة ابن بكر العابد تلمسان ، 2010-2011.

(3) الكتب الأجنبية:

- 1- Georg sblain, goverment at the grass – roots , california. Palirsades pufolishen.1977.
- 2- Lurban , Efroin , Leidner : information technnology for magment 2008.

(4) المجلات والملتقيات:

- 1- اسحاق يعقوب القطب: التطوير الإداري للمدن العربية ، مجلة المدينة العربية الكويت، العدد10 اكتوبر 1983.
- 2- بومزيان مكاكل، القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية الجديد كآلية قانونية لإصلاح الإدارة في الجزائر مجلة المدرسة الوطنية للإدارة المجلد 19 ، العدد37، 2009.
- 3- محمد بن بدر سالم الجبري: التنظيم الهيكلي ، الإدارة والخدمات المحلية الملتقى العربي الأول حول نظم الإدارة المحلية في الوطن العربي، سلطنة عمان، 2003.
- 4- مسعود شيهوب : مدى تكييف الإدارة المحلية الجزائرية مع الحقائق الوطنية الجديدة مجلة مجلس الأمة ، الجزائر، العدد2002، 03.
- 5- موسى رحمانى ووسيلة البستي: واقع الجماعات المحلية في ظل الإصلاحات المالية وآفاق التنمية المحلية ، الملتقى الدولي حول تسيير وتحويل الجماعات المحلية في ظل التحولات الإقتصادية ، جامعة باتنة.

(5) المواقع الإلكترونية :

ناجي عبد النور : دور الإدارة في تقديم الخدمات العامة

[http:// bouhania.com/newsphp ?action:View](http://bouhania.com/newsphp?action:View) تاريخ الولوج 05-03-2016

(6) المعاجم :

- 1- جيرار كورنيز : معجم المصطلحات القانونية ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت، ط1998، 1 .

قائمة الملاحق

القانون الجديد في البلدية:

المادة الاولى: البلدية هي الجماعة الاقليمية القاعدية للدولة وتتمتع بالشخصية المعنوية والدمة المالية المستقلة وتحدث بموجب القانون.

المادة الثانية: البلدية هي القاعدة الاقليمية اللامركزية ومكان لممارسة المواطنة وتشكل اطار مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية

المادة الثالثة: تمارس البلدية صلاحيتها في كل مجالات الاختصاص المخولة لها بموجب القانون

المادة الرابعة: يجب على البلدية ان تتأكد من توفر الموارد المالية الضرورية للتكفل بالاعباء والمهام المخولة لها قانونا في كل ميدان يرافق كل مهمة جديدة .

المادة الخامسة: يجب أن يعوض كل تخفيض في الإيرادات الجبائية للبلدية ينجم عن إجراء تتخذه الدولة ويتضمن إعفاء جبائيا أو تخفيضا في نسب الضريبة أو إلغاؤها ، بناتج جبائي يساوي على الأقل مبلغ الفارق عند التحصيل.

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحي - جيجل -

كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية

قسم علم الاجتماع

موضوع البحث:

**واقع الخدمة العمومية في إدارة الجماعات المحلية
دراسة ميدانية ببلدية الطاهير - جيجل -**

نحن طلبة علم الاجتماع تخصص علاقات عامة بالسنة الثانية ماستر بصدد إجراء بحث حول واقع الخدمة العمومية في إدارة الجماعات المحلية ، نقدم لكم هذه الاستمارة التي أعدت لأهداف علمية، قصد التعرف على واقع تسيير الجماعات المحلية في بلدية الطاهير. و آراء المواطنين حول الخدمة المقدمة من قبل الجماعات المحلية. و نعدكم أن المعلومات التي نتلقاها ستبقى سرية لا تستخدم إلا لأغراض علمية، كما نرجو منكم الإجابة بصدق و موضوعية و لكم فائق التقدير و الاحترام.

ضع علامة (X) في الخانة المناسبة.

تحت إشراف الأستاذ:

تالي جمال

إعداد الطالبتين:

-بن عياش سهام

-حمانى أمينة

السنة الجامعية: 2016/2015

المحور الأول: بيانات المبحوثين

- 1-الجنس: ذكر أنثى
- 2-السن: أقل من 20 سنة من 20 إلى أقل من 30 سنة من 30 إلى أقل من 40 من 40 إلى أقل من 50 سنة 50 سنة فما فوق
- 3-الحالة العائلية: أعزب متزوج مطلق أرمل
- 4-المستوى التعليمي: ابتدائي متوسط ثانوي جامعي
- 5-الأقدمية في المهنة: أقل من 5 سنوات من 5 إلى أقل من 10 سنوات من 10 إلى أقل من 15 سنة من 15 إلى أقل من 20 سنة من 20 إلى أقل من 25 سنة من 25 فما فوق
- 6-القرب من مكان العمل: قريب بعيد

المحور الثاني: متطلبات الخدمة العمومية وواقع تسيير الجماعات المحلية

7-هل سبق لكم كموظفين أن تلقيتم تكويناً إدارياً؟

نعم لا

8-ما نوع التكوين الذي استفدتم منه؟

-تكوين إدارة المهام

-تكوين في التخطيط

-تكوين في الإحصاء

9-متى هذا التكوين؟

- قبل الإلتحاق بمنصب العمل
- أثناء الخدمة
- في دورات تحسين المستوى

10-هل هذا التكوين استفدت منه في عملك؟

نعم لا

*في حال الإجابة ب: نعم يبرز ذلك في:

- زيادة الكفاءة
- القدرة على التعاون مع الأزمات
- السرعة في الأداء

11-ما نوع الخدمات التي تقدمونها للمواطنين؟

- استخراج وثائق الحالة المدنية -النظافة والصحة
- إبرام عقود الزواج -التهيئة العمرانية
- تنظيم قرعة الحج -إعداد قوائم الإنتخابات

12-هل راض عن نمط التسيير في مصالح البلدية؟

نعم لا

13-هل رئيسك في العمل راض عن عملك في المصلحة؟

نعم لا

14-هل تصادفك صعوبات أثناء تأديتك لمهامك؟

دائما أحيانا أبدا

15- ما طبيعة هذه الصعوبات؟

- حجم العمل كبير
- طلبات المواطنين مبالغ فيها
- قلة الإمكانيات المساعدة
- تعسف الرؤساء

16- هل تسيير الجماعات يتم وفق:

- القانون تشريع داخلي أوامر الرؤساء حسب العرف

المحور الثالث: التكنولوجيا الحديثة في التسيير وإدارة مهام المواطنين

17- هل تستخدمون وسائل حديثة في أداء المهام؟

- نعم لا

*في حالة الإجابة ب: نعم تتمثل هذه الوسائل في

- الفاكس البريد الإلكتروني الهاتف الريزوغراف

18- هل مكنتم هذه الوسائل من تجاوز اكتظاظ المواطنين في الشبائيك؟

- نعم لا

19- هل تتحكمون في الوسائل التكنولوجية لأداء مهامكم؟

- نعم لا

20- هل تلاحظون التحسن في تسهيل مهام المواطنين؟

- نعم لا

*في حالة الإجابة ب: نعم يبرر ذلك في:

-سرعة استخدام الوثائق

-التقرب أكثر من المواطن

-غياب الطوابير

-تحسين الخدمة العمومية

21- هل تصادفكم عادة مشاكل مع المواطنين؟

نعم لا

*في حالة الإجابة ب: نعم تتمثل هذه المشاكل في:

-أخطاء في الوثائق الأصلية

-تعطل الريزوغراف

-غياب المسؤول عن المصادقة عن الوثائق

-عدم كفاءة الإداريين في الشبايك

-سوء التنظيم

22- هل إدارة الجماعات المحلية يمكن التحكم فيها؟

نعم لا

23- هو توجد مشاريع لتطوير الخدمة العمومية في البلديات؟

نعم لا

24- ما هي النقائص التي تعانيها الإدارة في البلدية؟

- عدم تحويل الصلاحيات لبعض الإداريين
- نقص الوثائق الرسمية أحيانا
- تداخل بعض الصلاحيات
- أخرى

المحور الرابع: الخدمة العمومية ورضا المواطنين

25- هل تلتحقون بأماكن عملكم في الوقت المحدد؟

- نعم لا

26- يتميز استقبالكم للمواطنين في:

- حسن الإستقبال
- استقبال عادي
- استقبال متشنج

27- أثناء تقديمكم للخدمة العمومية هل يتم ذلك:

- بسرعة في الإنجاز
- تقديم خدمة متقنة
- تقديم خدمة موثوقة
- المهم تقديم الخدمة

28- هل تشعرون كإداريين بأنكم تؤدون مهامكم على أكمل وجه؟

- دائما أحيانا أبدا

29- كيف ينظر المواطنين إلى أداء مهامكم؟

- بعين الرضا

- التدمر من الأداء

- القبول

- التصادم في بعض الأحيان

30- هل سبق لبعض المواطنين أن اشتكواكم لرؤسائكم؟

نعم لا

31- هل شكاوي المواطنين في محلها؟

دائما أحيانا أبدا

32- هل إدارة الجماعات المحلية ببلدية الطاهير تقوم بمهامها على أكمل وجه عموما؟

نعم لا



